الجمـــهوريـــــة الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليـــــــم العـــالي و البحث العـــلمي
المركز الجامعي نور البشير – البيض –
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الموضوع :

أهمية القطاع الفلاحي في خلق التنمية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالبات:

- بوسيف أحلام
- بوسيف سهام

إشراف الأستاذة:

- د. بورداش شهرزاد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ ../../2024

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة

السنة الجامعية: 2024/2023



{يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات}



شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا على فضله ومنّه الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وأتقدَّم بالشكر والعرفان للأستاذة المشرفة الدكتورة

"بورداش شهرزاد"

التي لم تبخل بإرشاداتها وتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذه المذكرة.

أرجو لها دوام الصحَّة والعافية.

إلى الوالدين الكريمين اللذين رافقاني بالدعاء والتشجيع أطال الله في عمرهما أمدهما بالصحة والعافية.

وإلى كل من مد يد المساعدة لي من قريب أو بعيد

كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذة قسم علوم التسيير بالمركز الجامعي نور البشير.

إهداء

الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات

الى من احمل اسمه بكل فخر الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
لطالما عاهدته بهذا النجاح ها انا اتممت وعدي واهديته اليك

"حبيبي وقدوتي ابي الغالي"

الى من جعل الجنة تحت قدميها الى الداعمة الاولى في حياتي الى الانسانة العظيمة التي
لطالما تمنت ان تقر عينها في يوم هكذا

"امي الحبيبة"

الى من شددت عضدي بهم فكانو لي ينابيع ارتوي منها الى خيرة ايامي وصفوتها الى قرة
عيني "اخي واخواتي"

الى رفيق دربي ورفيق الايام بحلوها ومرها الى من ساندني وشجعني"شخصي المميز"

لكل من كانوا عونا وسندا في الطريق لصديقاتي
كل واحدة باسمها.



سهام

إهداء

قال تعالى: (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرى إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الامة ... الى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الى من كلله الله بالهيبة والوقار ... الى من علمني العطاء بدون إنتظار

الى من أحمل إسمه بكل إفتخار ... أرجو من الله أن يحفظك ويديم لك الصحة والعافية

في اليوم ... والغد ... والى الأبد

والدي العزيز – حفظه الله.

الى ملاكي وسراج ظلامي في الحياة ... الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني

الى روح التضحية دون استسلام ... الى بسمة الحياة وسر الوجود

الى أغلى الأحباب أمي.

الى رفقاء الروح الإخوة والأخوات.

الى الذين حملوا أقداس الحياة الى الذين مهدو لنا طريق العلم والمعرفة

أساتذتنا الكرام.



ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي للأقتصاد الجزائري، حيث أولت الجزائر القطاع الفلاحي أهمية كبيرة بهدف تحسينه وتحسين الواقع الفلاحي من خلال تبني سياسات فلاحية وتنفيذ مخططات تنموية، وإبراز أهم مقومات ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلت هذه دراسة إلى أن القطاع الفلاحي يعد قطاع أستراتجي وله أهمية في خلق تنمية اقتصادية وتحقيق تنويع لاقتصادي.

كلمات مفتاحية، قطاع فلاحي، التنمية الاقتصادية، التنويع لأقتصادي

Abstract

This study aims to shed light on the reality of the agricultural sector of the Algerian economy, as Algeria has attached great importance to the agricultural sector with the aim of improving it and improving the agricultural reality by adopting agricultural policies and implementing development plans, and highlighting the most important components and extent of its contribution to the gross domestic product.

This study concluded that The agricultural sector is a strategic sector and is important in creating economic development and achieving economic diversification.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
شكرو تقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ – و
الفصل الأول واقع القطاع الفلاحي في إقتصاد الجزائر	
مقدمة الفصل	7
المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي	8
المطلب الأول: تعريف القطاع الفلاحي وخصائصه	8
المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي	11
المطلب الثالث: مراحل تطور القطاع الفلاحي	16
المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري	24
المطلب الأول: الدعم الفلاحي	24
المطلب الثاني: السياسة الفلاحية	30
المطلب الثالث: المقومات الفلاحية والبرامج التنموية	39
خاتمة الفصل	60
الفصل الثاني أهمية القطاع الفلاحي في خلق التنمية الإقتصادية	
مقدمة الفصل	62
المبحث الأول: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر	63
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها	63
المطلب الثاني: علاقة القطاع الفلاحي بالتنمية الاقتصادية	68
المطلب الثالث: أثر القطاع الفلاحي على التنمية الاقتصادية	82
المبحث الثاني: التنمية الفلاحية	103
المطلب الأول: ماهية التنمية الفلاحية	103

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي للتنمية الفلاحية	114
المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	132
خاتمة الفصل	143
الفصل الثالث أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الإقتصادي	
مقدمة الفصل	145
المبحث الأول: أساسيات حول التنويع الاقتصادي	146
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته وأهدافه	146
المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي ومحدداته وعوامل نجاحه	162
المطلب الثالث: نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر	170
المبحث الثاني: القطاع الفلاحي بين إمكانية وحتمية التنويع	175
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي	175
المطلب الثاني: الاستثمار الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي	187
المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي وتوصيات لتعزيز القطاع الفلاحي	196
خاتمة الفصل	204
خاتمة عامة	207-205
قائمة المراجع	216-208

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	مخصصات القطاع الفلاحي في برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	47
02	مخصصات القطاع الفلاحي في برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004-2009)	49
03	الغلاف المالي الموجه للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2006-2009)	50
04	برنامج التجديد الفلاحي	53
05	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (2014-2019)	80
06	عدد المواشي في الجزائر (2016-2021)	83
07	حجم اللحوم في الجزائر (2016-2021)	83
08	تطور إنتاج السلع الغذائية النباتية في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	85
09	استخدامات الأراضي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	87
10	تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2000-2004)	124
11	تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2005-2009)	125-126
12	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (2012-2020)	176
13	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الزراعي الخام (2003-2012)	177
14	مدى تطور الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)	178
15	تطور العمالة الزراعية مقارنة بالقطاعات (2014-2019)	179
16	نسبة الإكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة (2005-2012)	181
17	مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة (2006-2013)	183
18	مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خلال الفترة (2000-2007)	185
19	مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الواردات خلال الفترة (2000-2007)	186

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	أهمية القطاع الفلاحي	15
02	أنواع السياسات الفلاحية	33
03	البرامج التنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	46
04	ركائز البرنامج الخماسي (2015-2019)	51
05	برنامج التجديد الريفي	56
06	برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية	58
07	مصفوفة برنامج تحديد الاقتصاد الفلاحي والريفي	59

المقدمة العامة

يمثل القطاع الفلاحي العمود الفقري لإقتصاديات الدول نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي وهو قطاع يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى الى حد كبير لذلك تحتل التنمية الاقتصادية مكانة متقدمة من أولويات السياسات الاقتصادية بحيث شهد هذا القطاع تطورا كبيرا عبر مختلف مناطق العالم خلال الفترة الماضية نظرا لما تم إدخاله من أساليب التكنولوجيا الحديثة كما يعتبر الركيزة الأساسية للتقدم والتطور وتحقيق الرفاهية.

أما في الجزائر يلعب القطاع الفلاحي دورا محوريا، حيث يعد من أهم القطاعات الإنتاجية وله مساهمة هائلة في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي من خلال الإستثمار ودعم المزارعين وتذليل التحديات التي تواجهه، يساهم بنسبة تقارب 12% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وبعتبر هذا الأخير موردا هاما تسعى الجزائر من خلاله الى تحقيق إنعاش القطاع الاقتصادي للبلاد نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها في هذا المجال وهو ما يجعله محركا للتنمية الإقتصادية والتنويع الاقتصادي وعليه إرتأينا طرح التسائل التالي:

"مامدى مساهمة القطاع الفلاحي في خلق التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟"

- **الأسئلة الفرعية:**

- ماهو واقع القطاع الفلاحي في اقتصاد الجزائر؟
- ماهي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والقطاع الفلاحي؟
- ماهي أهم مجالات التنويع الاقتصادي؟

- **الفرضيات:**

- مر القطاع الفلاحي بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية،
- يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية؛
- القطاع الفلاحي أهم مجال للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

- **حدود الدراسة:**

تمثلت حدود الدراسة في جانبين مكاني وزماني، حيث يشمل الجانب المكاني والزماني على دراسة أهمية القطاع الفلاحي في خلق التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الفترة (1962-2022).

- **أسباب اختيار الموضوع:**

السبب الجوهري لاختيار هذه الدراسة نظرا لأهميته البالغة في الجزائر واظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها لمواجهة التحديات والأزمات التي تواجه اقتصاد الجزائر.

- **أهمية الدراسة:**

تتجلي أهمية الدراسة في كون الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تطمح الى تحقيق التوازن في اقتصادها عن طريق الاستعانة بمختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي.

- **أهداف الدراسة:**

- تسليط الضوء على أهمية القطاع الفلاحي في إحداث التنمية الاقتصادي؛
- إظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي لمواجهة التحديات والأزمات التي تواجه اقتصاد الجزائر؛
- دراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي وإبراز أهميته.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

تستند هذه الدراسة الى استخدام منهج وصفي تحليلي لتوضيح أهداف البحث والمنهج التحليلي لغرض جمع البيانات ووضعها وتحليلها استنادا بالمعطيات.

- **صعوبات الدراسة:**

تمحورت صعوبة الدراسة في: الجانب النظري، بحث ارتكزت الدراسة على مجموعة من المقالات والأطروحات التي كانت مفتقة لموضوع التنويع الاقتصادي وعلاقاته بالقطاع الفلاحي بصفة محددة بإعتبار موضوع الدراسة متجدد على مدى العصور.

- **هيكل الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم خطة البحث الى ثلاثة فصول وكل فصل يندرج تحته مبحثين كما يلي:

- الفصل الأول: خصص كمدخل تمهيدي لواقع القطاع الفلاحي في الجزائر، عنونان المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي، أما المبحث الثاني: فقد سلطنا الضوؤ على القطاع الفلاحي بين النظرية والتطبيق؛

- الفصل الثاني: تطرقنا الى أهمية القطاع الفلاحي في خلق التنمية الاقتصادية، حيث اهتم المبحث الأول الى كون القطاع الفلاحي محركا للتنمية الاقتصادية، فيما يختص المبحث التاني بعنوان ماهية التنمية الفلاحية؛

- الفصل الثالث: وكان حول أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي قسم الى مبحثين، المبحث الاول: أساسيات حول التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني القطاع الفلاحي بين إمكانية وحتمية التنويع؛

- الخاتمة: تضمنت جملة من النتائج التي توصلنا إليها والتي ساعدتنا على الإجابة على الفرضيات الخاصة ببحثنا

الفصل الأول

واقع القطاع الفلاحي في إقتصاد الجزائر

تمهيد:

في ظل الإنخفاض الكبير لعائدات المحروقات وتداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني فإن الكثير من الخبراء والاقتصاديين يرون أن قطاع الفلاحة يمثل محور البدائل التنموية الذي يعول عليه كثيرا في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، حيث أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة بالقطاع الفلاحي وذلك للحد من التبعية النفطية من خلال وضل برامج تنموية للنهوض بهذا القطاع.

من خلال هذا الفصل سنتطرق الى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي؛

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الدخل الوطني الذي ينعكس بدوره على دخول الأفراد يتبلور هذا الدور الذي يقوم به هذا القطاع وتنشيط جميع وحداته وأجهزته فإذا كانت هذه الأخيرة على درجة من التطور فإنه ينعكس بالإيجاب في تحقيق التنمية الفلاحية المنشودة من طرف الحكومة المسطرة ابتداءا من سنة 2000.

المطلب الأول: تعريف القطاع الفلاحي وخصائصه

توجد عدة تعاريف تخص مفهوم الفلاحة وهذا التنوع هو بسبب وجود عدة اختلافات بين المفكرين الاقتصاديين وقد ارتأينا ذكر أهم التعاريف التي تشمل كافة الجوانب المتعلقة بالميدان الفلاحي[1].

أولا: تعريف الفلاحة

إن كلمة الفلاحة مشتقة من كلمة Agrée وتعني الحقل أو التربة وكلمة (Culture) تعني العناية، غير أن هذا التعريف لا يعكس ولا يفسر لنا بقية النشاطات الفلاحية الحديثة كتربية الحيوان وزراعة البساتين والأشجار وصيد الأسماك ...إلخ.

[1] بوغالب فاطمة، خولدي إسمهان، "**أثر سياسة الدعم الفلاحي على مردودية المستثمرات الفلاحية (1967-2014)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة دراية، أدرار، الجزائر، 2017/2016، ص 08.

1- تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة (الفاو Fao)

إن تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة يعتمد على التعريف الحديث والضيق للفلاحة فهو لا يقتصر فقط على البحوث الفلاحية وكذلك تحويل للمنتجات الفلاحية بل يعتمد على مجموعة من النشاطات كالتالي:

1-1- تعريف حسب النشاط:

- تعرف الفلاحة أساسا عبارة عن نظام لاستثمار عملية التمثيل الضوئي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لجمع طاقة سواء المستعملة من قبل الإنسان في غذاء حيواناته الى الوقود الضروري لتشغيل مصانعه ووسائل إنتقاله؛

- لقد حظيت الفلاحة باهتمام العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين لأنها تعتبر حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارسها الإنسان من أجل تلبية حاجاته الغذائية، وكما أن النشاط الفلاحي يكتسي أبعاد عديدة جعلت مفهومه يختلف بين مختلف المهتمين به، فكلمة الفلاحة (Agriculture) مشتقة من كلمتين أقري (Agri) وتعني التربية أو الحقل أو الأرض، وكلمة كيلتير (Culture) يمعنى الرعاية أو العناية وعلى هذا تصبح الزراعة هي العناية بالأرض والحرث ويعترف شان دارسان (chandra se karan) الفلاحة بانها النباتات والحيوانات لتلبية الاحتياجات الإنسانية المختلفة، كما أنها عملية إنتاج بيولوجي تعمل على تطوير نمو النباتات وحيوانات مختارة ضمن البيئة المحلية؛

- أما المشرع الجزائري فقد عرف الفلاحة على النحو التالي: يعتبر ذو طابع فلاحي كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتج نباتي أو حيواني وتكاثره ويعتبر ذو طابع فلاحي، كل نشاط يستند الى الإستغلال أو هو إمتداد له، لا سيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتجات من الإستغلال؛

- وهناك تعريف آخر للفلاحة يفيد بأنها: مجموعة من الأنشطة الإقتصادية والتي تهدف بشكل رئيسي الى خدمة الأرض، أي وبشكل عام هي مجموعة الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة[1].

ثانيا: خصائص الفلاحة

تختلف الفلاحة عن غيرها من النشاطات الاقتصادية بأنها تتميز بالخصائص التالية:

- عدم القدرة في التحكم في حجم الإنتاج نظرا لإرتباطه بالظروف الطبيعية التي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها، ولذلك قد يختلف الإنتاج من سنة لأخرى تبعا لأي تغير في الظروف الطبيعية أو ظهور بعض الأمراض الوبائية التي تحدث لبعض المحاصيل مما يؤثر على حجم الإنتاج؛

- الإنتاج الفلاحي يرتبط عادة بفترة زمنية محددة ترتبط بالمناخ أو نوع المحصول إذا كان موسميا أو حوليا، بحيث لا يستطيع أن يتجاوز هذه الفترة مهما بذل من جهد، وذلك لأن الإنتاج الفلاحي

[1] لخميسي الواعد، "**دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة ولايتي خنشلة وأم البواقي خلال الفترة (2016/2000)–**"، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث علوم إقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019/2018، ص 03.

يتعامل مع كائنات حية تتطلب فترات زمنية محددة تبعا لتكوينها البيولوجي (زراعة القمح) على عكس الإنتاج الصناعي؛

- يتميز الإنتاج الفلاحي بالعمالة المحدودة ذات المهارة العالية والمتوسطة والاجور المنخفضة بخلاف الصناعات التي تحتاج الى العمالة المرتفعة، وذات مهارة ودرجة عالية وأجور مرتفعة وتكلفة إنتاج عالية بمقارنتها بالإنتاج الفلاحي؛

- ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة: تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة مثل الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وغيرها وما ينفق عليها من تحسينات؛

- صعوبة تحيد التكاليف المتغيرة: وهذا راجع الى العرض والطلب على المنتج الفلاحي حيث يصعب على الفلاح تحديد التكلفة المتغيرة نظرا لعدم ثبات أسعار المنتجات الفلاحية.[1]

المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في حياة الشعوب، فمن خلاله يتم توفير أحد أهم متطلبات الحياة، وهذا ما جعله يحظى بأهمية كبيرة تتوزع على حسب الميادين التي يستهدفها هذا الأخير والتي تتشكل وفق كل نظام فلاحي.

[1] لويس يامينة، "**دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1990–2020)**–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2023/2022، ص 14.

أولا: النظم الفلاحية:

يقصد بالنظم الفلاحية الهيكل التنظيمي للمزرعة وطرق التسيير المطبقة بها فقد تكون المزرعة من أفراد ينتمون لنفس العائلة أو تعاونيات وغيرها من التنظيمات التي تتلاءم مع طبيعته، من بين هذه التنظيمات نجد:

1. المزارع الصغيرة (الزارع العائلية)

يشبه هذا النوع المؤسسات الصغيرة الخاصة، فهو أسلوب تنظيم فلاحي وغابي وصيد وغيرها من الأنشطة الفلاحية، التي يتم إدارتها من قبل الأسرة وفي الغالب تعتمد على رأسمال الأسرة، وترتبط هذه المزرعة بأفراد الأسرة فهم اليد العاملة سواء رجالا كانوا أو نساء، ويحتل هذا النوع من المزارع مكانة هامة على المستوى العالمي من حيث توفير الغذاء وتوفير مناصب العمل فهناك أكثر من 500 مليون مزرعة عائلية من أصل 570 مليون عامل متواجدة في العالم، كما أنها تنتج نحو 80% من الأغذية في العالم، وهي كذلك أكبر مصدر للعمالة في جميع أنحاء العالم، وغالبيتها تفتقر الى الاستثمار والتمويل[1].

2. المزارع الإقطاعية (الرأسمالية)

في هذا النوع من المزارع يمتلك الأفراد مساحات شاسعة من الأرض يديرونها على غرار المشروعات الحديثة (الشركات)، حيث يقوم هؤلاء الأفراد بتقديم مساهمات لتكوين رأس مال المزرعة، وبالمشاركة في التسيير وتحمل المخاطر بصفة جماعية، كما ترتكز العمليات الإنتاجية في هذا النظام على إستخدام الوسائل

[1] المرجع السابق، ص 08.

المتطورة، التي يمكن من خلالها تعظيم الربح. كما تتميز هذه المزارع بضخامة رأسمالها واستثماراتها بحيث تمكنها من المنافسة واحتلالها لمكانة سوقية.

3. مزارع التعاونيات

هي نظام يقوم على أساس الملكية الفردية للأرض والغدارة المشتركة، وهدفه الأساسي هو الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، من خلال تقاسم الأرباح وتوفير التكاليف وتقاسم المخاطر والأنشطة المدرة للدخل، ويعد هذا النظام الزراعي القائم على أساس التعاون من أهم أشكال النظم الفلاحية على المستوى العالمي بحيث يقوم بتلبية الاحتياجات الغذائية للعالم كمل يقدر أعضاء التعاونيات في انحاء العالم بمليار فرد وتولد التعاونيات أكثر من 100 مليون وظيفة في انحاء العالم.

4. المزارع الحكومية

يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الحكومية الأخرى من ناحية تنظيمها وإدارتها، إذ تمتلك الحكومة الأراضي وتقوم بزراعتها وإدارتها واتخاذ القرارات المناسبة وتحمل المخاطر، وتتم زراعة الأراضي تحت إشراف مديرين أو موظفين تعينهم الحكومة طبقا للسياسة التي ترسمها ويعتبر الفلاحون عمال أجراء.

كما تتجلى الأهمية الكبرى للقطاع الفلاحي فيما يلي:[1]

[1] بلطرش وفاء، بن رحيم إيناس، "**أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2020/2000)**–"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021/2020، ص 16.

- ✓ توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى:

يعمل القطاع الفلاحي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الفلاحي وذلك لسببين: إما لوجود بطالة موسمية تتسبب في خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون التأثير على إجمالي الناتج الفلاحي أو إنتقال العمالة من القطاع الفلاحي الى قطاعات إقتصادية أخرى أي تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج ما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الفلاحية؛

- ✓ توفير الموارد المالية:

يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء هؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الفلاحي بشكل مباشر كالفلاحين أو منتجي الأدوية والأسمدة الفلاحية أو أولئك الذين يحققون دخل من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الفلاحية، ما يعني أن القطاع الفلاحي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل فيها هؤلاء، كما يساهم في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول وتوفير العملات الصعبة لها.

- ✓ توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:

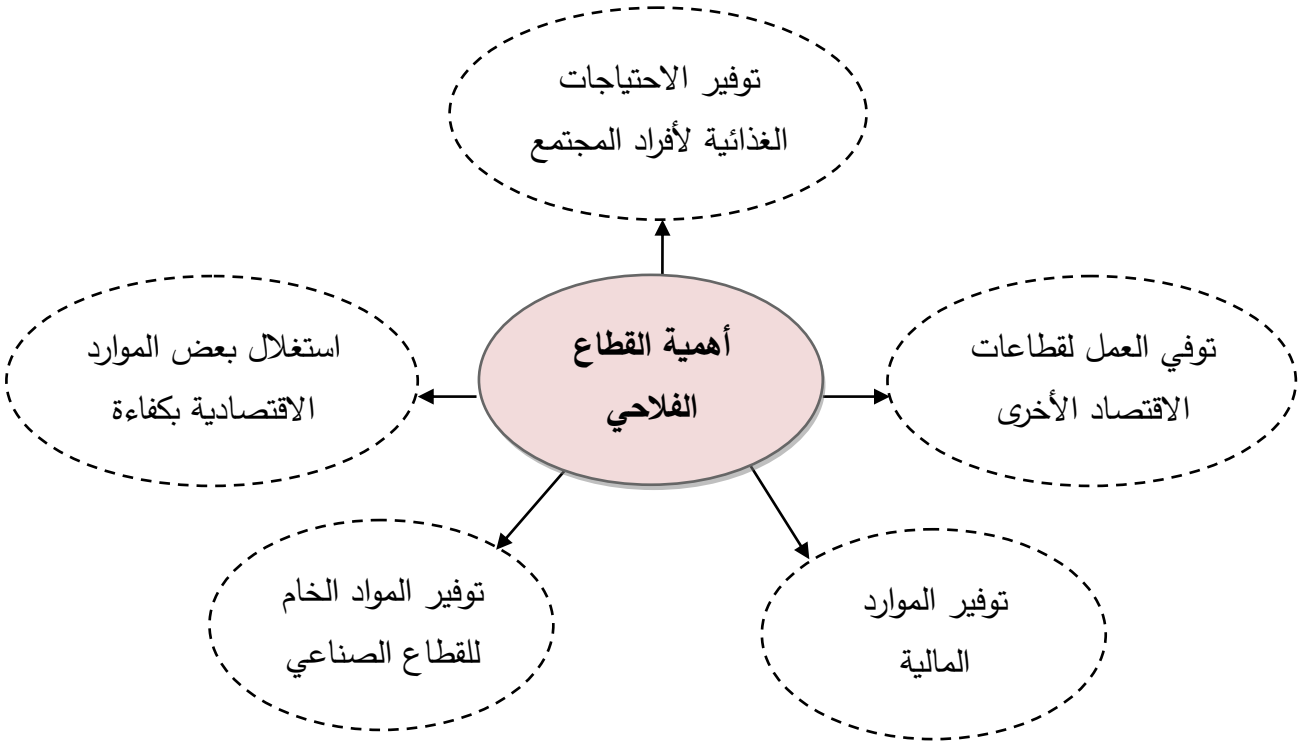
ساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها الأفراد كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها سواء من

خلال التوسع الرأسي استخدام وسائل حديثة للإنتاج أو التوسع الأفقي زيادة الرقعة الفلاحية، فكلاهما يساهم في الناتج الفلاحي، فتوفير الغذاء للأفراد له علاقة ترابطية مع متغيرات التنمية الإقتصادية.

- ✓ إستغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:

يستغل القطاع الفلاحي بعض الموارد الاقتصادية لأجل إستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الانسان وتنتج اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الانتاج النباتي بإستفادة من مصدر إقتصادي مهم وهو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات والانسان.

الشكل (01): أهمية القطاع الفلاحي



المصدر: بلطرش وفاء، بن رحيم إيناس، مرجع سبق ذكره، ص 05.

المطلب الثالث: مراحل تطور القطاع الفلاحي

إن للقطاع الفلاحي دور مهم نظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة وعليه سوف نبين مختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الإستقلال الى غاية الإصلاحات التي قامت لها الحكومة للنهوض بالقطاع.

أولا: الفلاحة في الجزائر قبل دخول الإستعمار الفرنسي

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالإنسجام والتجانس فكان الهدف منها هو تحقيق الإكتفاء الذاتي للمواطنين وذلك بتوفير إحتياجاتهم الغذائية، ويعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك وكانت تمثل مكانة هامة بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة وهذا لما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في الزراعة وقابلية التخزين لمدة طويلة، واستخدام واسع في الإستهلاك وهذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى التي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللازمة لزراعتها وخاصة منها الصناعية، إضافة الى ذلك كانت توجد زراعات أخرى ألا وهي زراعة الفواكه من بين الحمضيات، التمور، العنب، والنخيل. أما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف الى تحقيق الإكتفاء الذاتي ومن خلال هذا نجد ان الإكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الإستعمار، كما أن هناك مساهمة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي يمثل 90% من قبل صادراتها، فالجزائر إذا كانت دولة متخصصة في إنتاج القمح غير أن هذا التخصص تلقائي غير موجه.

أما نظام الملكية فكان يعتمد على العادات والعرف والقانون الإسلامي ويقوم على ما يلي:[1]

- ✓ أراضي العرش: هي بور يتم إستغلالها بقيام كل فرد باستصلاح جزء منها ويصبح له الحق علة هذا الجزء وينتقل مباشرة الى ورثته الذكور؛
- ✓ أراضي الملك: أراضي ذاك ملكية فردية؛
- ✓ أراضي الأوقاف: هي مؤسسات دينية ذات منفعة جماعية كما أنها غير مملوكة؛
- ✓ الأراضي العامة: قد وجد هذا النوع من الأراضي في الأخير ويدعي كذلك أراضي النسب (البايلك).

ثانيا: الفلاحة في الجزائر في العهد الاستعماري

تمكنت فرنسا من تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من خلال سياستها الإستعمارية والتي تهدف الى السيطرة على الشعب الجزائري وكذا إستغلال إمكانياته وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وعلى هذا الأساس فقد رأت ضرورة السيطرة على الجزائر ككل ومن أجل هذا اتبعت سياسات الإستيلاء على الأراضي، تقسيم القطاع الفلاحي الى قطاعين متمايزين الاصلاحات الزراعية في نهاية عهد الاستعمار[2].

[1] بوشملة إيمان، لونيس سارة، "**أهمية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع في الجزائر**"، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص 68.

[2] المرجع السابق، ص 68.

ثالثا: تطور القطاع الفلاحي بعد الإستقلال

1. **مرحلة التسيير الذاتي:**

كان اقتصاد الجزائر بعد الإستقلال يتسم بالتبعية للخارج والإختلال الجهوي، حيث ان الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال والإختلال حتى في الجهة الواحدة، حيث نجد الأراضي الأكثر خصوبة تتمركز في متيجة، وسهول عنابة ووهران وهناك إختلال حتى في الفلاحة الواحدة بين المدن والأرياف، ولكد كان الاستعمار مهتما بالرأس مالية الزراعية التي توفر للسوق وبعد مغادرة المستعمرين، البالغ عددهم آنذاك 900 ألف أوروبي، أدى ذلك الى شغور إقتصادي وإجتماعي، فتراجع النشاط الإقتصادي بسبب مغادرة الاوروبيين لقطاعاتهم الفلاحية، فإنخفضت الاستثمارات وتراجعت الصادرات خاصة الموارد الإستهلاكية والتجهيزات، كان الاقتصاد الجزائري بعد الإستقلال بحاجة الى إعادة نظر كلية، وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الإستقلال، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي وكانت لاول مرة تحظى بإهتمام نتيجة البؤس والفقر السائد في الأرياف.

وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للإستقلال في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد الإعلان لمرسوم 88/63 الممضى في 1963/03/18 الذي يحدد حقوق الملكية الشاغرة حيث لا يملكه أي شخص.

مرسوم 02 رقم 98/63 الممضى في 1963/03/28 جاء ليحدد كيفية توزيع دخل قطاع التسيير الذاتي، ولقد ظلت الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لإنشغالاتها بتنظيمات حول السلطة ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الإستقلال (حيث تشكلت

داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات)[1].

وتمثلت أهداف التسيير الذاتي فيما يلي:

- حماية الأملاك الشاغرة؛
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات؛
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار؛
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية؛
- توفير الحاجات الغذائية للمواطنين؛
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي، وتركوا الوسائل غير الصالحة.

تسيير المزارع الشاعرة تمثل في مهام:

الديوان الوطني للإصلاح الزراعي: وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم وتسيير المزارع الشاغرة، ويشرف على الاعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان

[1] حشلاف أسماء، "**مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2016/2015، ص 16.

مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية وطنية.

2. <u>مرحلة الثورة الزراعية:</u>

لقد جاءت هذه الإصلاحات في فترة مهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري، حيث تصادفت مع تأميم المحروقات وإطلاق المخطط الرباعي الأول 1970-1973 وكانت عملية التخطيط مينية على الربح البترولي، حتى جاء الأمر رقم 73171 المؤرخ في 08 نوفمر 1979 المتضمن الثورة الزراعية، وقد تضمن هذا الأمر 280 مادة جاءت لتحديد هذا الأمر وتوضيحه، قامت الثروة الزراعية على مبدأ الأرض لمن يخدمها وأهم نقاطها مايلي:[1]

- تنظيم ملكية الأرض من حيث الشروط ومقدار ونوعية التملك؛
- تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وأنواعه وتوزيعه ...إلخ؛
- تحسين وحماية الإنتاج الزراعي بتظيم التجارب العلمية ومكافحة الآفات؛
- تنظيمها العمل الفلاحي بتحديد علاقات العمل ورعاية الثروة الحيوانية وتنظيمها وقد مرة بثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى: بدأت 1972/01/01 بدات باستخدام الصندوق الوطني للثورة الزراعية وتشكل من الأراضي المسترجعة من طرف الدولة لإعادة توزيعها، وكانت الأراضي المسترجعة تقدر بحوالي

[1] المرجع السابق، ص 17.

1.446.390 هكتار وزرعت في السنة الاولى مما يسمح 3.434 مستثمرة إستفاد منها 43.784 شخص وهذه المرحلة لم تواجه مشاكل كبيرة؛

2- المرحلة الثانية: انطلقت في 1973/06/17 وكان هدفها تأميم الأراضي التي أصحابها غائبين والحد من الملكيات العقارية الكبيرة، وكذلك هذه الأراضي المسترجعة ذهبت FNRA وقد أحصى 50.051 مالك منهم 34.056 غائبين و 15.995 ملاك كبار، إلا أن هذه المرحلة واجهت مشاكل كبيرة تمثلت في مقاومة كبيرة من طرف البرجوازية لعملية التأميم مما حد من هذه العملية، حيث شملت 26.456 مالك بمساحة قدرت ب 479.904 م^2؛

3- المرحلة الثالثة: جاءت بالإهتمام بتهيئة السهوب والحد من الماشية في هذه المناطق، إلا أن هذه المرحلة لم تنطق فعليا وعرفت مقاومة كبيرة خاصة من طرف المربين الكبار.[1]

3. القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة:

نتج عن هذه الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:[2]

أ. **تنظيم المزارع الفلاحية الإشتراكية** DAS: وذلك بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل إستثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم هناصرها الإنتاجية، قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الإشتراكي، وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة إشتراكية في

[1] نفس المرجع السابق، ص 18.

[2] بن علال بلقاسم، محسن زبيدة، بلحية يمينة، **"تطوير القطاع الفلاحي كعامل لتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2016)"**، المجلة العالمية لعلوم التسيير، ع 03، 2019، الجزائر، ص 700.

مساحة تعتمد على ما يقارب ب 3.830.000 هكتار، وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية؛

ب. **إعادة تنظيم القطاع الكبير ذاتيا:** حيث أنه لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيئات تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات وكذلك تنظيم إستخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، وكذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية الفلاحية SDA يشكل كل قطاع فيها من 30 الى 40 مزرعة إشتراكية، أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون حسب:

- الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية؛
- الدواوين الجمهورية لتربية الدواجن في الشرق والغرب والوسط؛
- الدروان الوطني للعتاد الفلاحي ONAMA.

4. **<u>الإصلاحات الفلاحية:</u>**

عرفت هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات محاولة من الدولة الى إيجاد مناخ ملائم للحد من الأثار السلبية التي جاء بها قانون 87-18 المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك العمومية والتوجه نحو إقتصاد السوق، فكان صدور القانون 1990/11/18 أول إصلاح في هذه الفترة يهدف الى ضمان إستغلال جميع الأراضي الفلاحية من طرف مالكيها حماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي (خاصة التوسع العمراني

والصناعي)، مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية من خلال إلغاء الأمر المتضمن الثورة الزراعية وإعادة الأراضي المؤممة الى ملاكها الأصليين.

كما عرفت هذه الفترة إصلاحات في القطاع المصرفي بإصدار انون النقد والقرض الذي حرر الاقتصاد من القود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي ووضع ميكانيزمات جديدة لعملية النقد والقرض وتحديد العلاقة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض، وهو ما عزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقرض، كما عرفت هذه المرحلة تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي للأسعار المدخلات الإنتاج عام 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج، والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي الى الزيادة في المرونة عرض الإنتاج والتوزيع، إضافة الى تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار، في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية وهي الدقيق والحليب ومنتجات الطاقة وهو ما جعل أسعار مدخلات الإنتاج ترتفع بسرعة أكبر من أسعار المنتجات النهائية الزراعية، ما يعني أن آلية السوق التي اتبعها الدولة لم يتبعها تغير في المحيط لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية مما أدى بالدولة الى القيام بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الزراعي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الزراعي، منها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) الذي يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها.[1]

[1] غردي محمد، بن نير نصر الدين، **"تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها"**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، ص 200.

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: الدعم الفلاحي

أولا: تعريف الدعم الفلاحي[1]

1- نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي كميا وكيفيا، من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني وكذا استخدام هذه التقنيات في ترشيد استخدام الموارد الشحيحة (أي النادرة) في معظم هذه الدول وخاصة المياه، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات والاستعاضة بها عن الأساليب التقليدية السائدة؛

2- دعم حكومي يدفع للفلاحين والمشروعات الفلاحية لزيادة دخلهم، وإدارة توريد السلع الأساسية الفلاحية والتأتير على تكلفة وإمدادات هذه السلع؛

3- على أنه مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة ومن خلال احدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المتحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي، حيث تتمثل هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية كالقروض والمساعدات والتحويلات المالية المحتملة

[1] قاسمي هشام عمر، بومعزة محمد الامين، "**مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بالجزائر-دراسة حالة واقع التنمية الفلاحية المحلية لولاية تيارت ودورها التنموي-**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017/2016، ص 15.

كضمان القروض أو مسح الديون أو إعادة جدولتها، والعائدات الحكومية المتنازل عنها كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل، والمساعدات الحكومية.

ثانيا: تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة[1]

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج والتوجيه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الفلاحي في الدولة خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، وكذا التي تتميز بميزة نسبية لديها والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول.

ثالثا: مبررات دعم الدولة للقطاع الفلاحي[2]

يعتبر تدخل الدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية فعل مناف لمبادئ الرأسمالية والحرية الاقتصادية، فبهذا التصرف فإن الدولة تعمل على إحداث تشوهات في الاقتصاد مما يؤدي إلى إخلال التوازن الاقتصادي العام. ولكن وبالرغم من الآثار الغير مرغوب فيها من خلال هذا السلوك يحضى القطاع الفلاحي بحماية مفرطة من مختلف دول العالم وبمختلف الإيديولوجيات ودرجات التقدم، تحت ذرائع وأسباب مختلفة ولعل أهمها قضية الأمن الغذائي القومي التي أصبحت الشغل الشاغل لدى العديد من الحكومات،

[1] المرجع السابق، ص ص 15-16.

[2] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

وهذا ما جعل الدولة تضع يدها على القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من الأسباب والدوافع، ومن أبرزها نجد ما يلي:

أولا: دافع التنمية لاقتصادية : هو أنه في المرحلة الأولى للتنمية في بلد ما، يتم دعم القطاع الفلاحي من قبل الدولة وهذا من أجل تعزيز التنمية في القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة، وهذا للتأثير في أجور العمال، من خلال دعم الدولة للإستهلاك لتوفير الغذاء لهؤلاء العمال وبأسعار تكون في متناولهم، من خلال تخفيض أسعار المنتجات الفلاحية وهذا الإجراء بدوره يؤثر على دخول الفلاحين مما يعمل على تراجع الإنتاج، مما يتطلب من الدولة التدخل لحماية الفلاح ودعمه حتى تستمر عملية الإنتاج؛

ثانيا: دافع التخلف الاقتصادي: على الرغم من التطورات التكنولوجية والتخصص في مختلف المنتجات وزيادة وفرات الحجم مازال القطاع الفلاحي بعيدا عن هذه الأحداث وخاصة في الدول المتخلفة، وغياب التفاعل المؤسساتي مع هذا القطاع وخاصة المؤسسات المالية، وهذا درجة المخاطرة المرتفعة في الاستثمارات الفلاحية وغيرها من الأسباب، كل هذه العوامل تستدعي إلى توفير حماية من قبل الدولة لهذا القطاع ودفع عجلة التنمية فيه وإخراجه من دائرة التخلف القطاعي؛

ثالثا: دافع تقلبات السوق: يعد عرض المنتجات الفلاحية غير مرن نسبيا مقارنة بمنتجات القطاعات الأخرى. فعند الانكماش الاقتصادي وتراجع الطلب مما يؤدي إلى تراجع الأسعار، وحينها يصعب على الفلاح التأثير على العرض مما يلزمه تحمل تكاليف إضافية، في حين نجد المنتجين الصناعيين عادة ما يكونون قادرين على تخفيض الإنتاج، إن هذه الظاهرة الاقتصادية تلزم الدولة التدخل وحماية الفلاح من خلال إتباع الإجراءات المناسبة كشراء المنتجات من الفلاحين بأسعار مقبولة وغيرها من التدخلات.

رابعا: دعم المستثمرات الفلاحية[1]

لقد اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسة تابعة للقواعد الإدارية. توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي لتلبية الإحتياجات الغذائية للبلاد. وسمحت المجهودات الهامة المبذولة في إطار الميزاينة أيضا بزيادة إستيراد التجهيزات الفلاحية بدون تلبية بصفة كلية إحتياجات القطاع.

وصلت الهيئات التقنية والإدارية المعنية عملها في التأطير ونقل التوجيهات ووسائل الإرشاد بالبدء في تكيفها مع الطلبات الجديدة والمتنوعة (إنتاج الكروم، البساتين، الخضروات)، وبنسبة نمو في الانتاج الفلاحي أعلى من نسبة نمو باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، وكذا استقرار نسبي على مستوى الواردات الفلاحية.

لقد أصبح هذا النمو ممكنا بفعل حيوية الطلب الداخلي الناتجة عن تحسين القدرة الشرائية للسكان وبحالة السلم العائدة نتيجة المصالحة الوطنية.

[1] بوغالب فاطمة، خولدي إسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

خامسا: أسباب لجوء الجزائر للدعم الفلاحي[1]

الجزائر دولة كغيرها تأثرت بما وقع في الحقيقة السابقة، وخير دليل هو وجود الاستعمار الفرنسي في أراضيها مدة 132 سنة لينعم من خيرات أراضيها، فاتبعت عدة طرق لإيجاد الحلول وذلك باهتمامها بفكرة الفلاحة وظهرت بوادره في فترة السبعينات ومشروع القرية الاشتراكية الذي طبق للاهتمام بالأرض تحت شعار (الأرض للفلاح) وذلك لعدة أسباب نتجت بعد الاستقلال مباشرة (1962) والتي يمكن تلخيصها في عدة نقاط:

- ضعف الصناعة الجزائرية لما خلفه الاستعمار من دمار شامل للمنشآت الصناعية؛
- هجرة الأفراد نحو المدن الحضارية هروبا من الفقر والأوبئة الموجودة في الريف؛
- قلة الإطارات المتخصصة في النشاط الفلاحى والعتاد الفلاحى والفلاحة كليا في بعض المناطق الأخرى؛
- انعدام سبل الحياة العصرية في الريف (غياب الكهرباء والماء والغاز والمنازل..... الخ)؛
- جهل تام بين أوساط أفراد المجتمع في تسيير هذا النشاط؛
- قلة المساحات الزراعية بسبب سياسة الأرض المحروقة التي سلكها المستعمر؛

[1] بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، **"تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عبان رمضان 462) البويرة–"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أكلي محند، البويرة، الجزائر، 2019/2018، ص ص 31–32.

- نقل المديونية التي تسبب فيها الاستعمار بنهب الخزينة.

وهكذا بدأت الدولة في تلك الفترة تضع حلولا وخططا سياسية لتحريك نشاطها الفلاحي من الركود فبدأت نتائجه تظهر، إلا أنما لم تتواصل هذه السياسة الاقتصادية بسبب تغيير السلطة الحاكمة في بداية الثمانينات، وكنتيجة لذلك أصيب اقتصاد الجزائر مثل بعض الدول بالأزمة الاقتصادية 1986 وفي العشرية السابقة دخلت الجزائر في دوامة جديدة تسمى مرحلة اللاأمن، فهاجر الأفراد من جديد نحو المدن الآمنة من القرية الخالية من الأمن وبذلك أهملت الفلاحة وترك الأراضي الزراعية للخراب وتربية المواشي للإهمال وغياب الرقابة عن الغابات التي قطعت أشجارها، وترك المساحات الخضراء للانحراف والتصحر وسقط القطاع الفلاحي في قبضة الركود مما سبب كساد في الاقتصاد الوطني.

واستمر الحال حتى مطلع القرن 21 أين زالت هذه المرحلة وبدأت الجزائر سياسة تهتم بجميع قطاعاتها لتحريك اقتصادها، فأعدت بذلك برنامجا يهتم بالإطارات في الجامعات والمعاهد الخاصة التي تخرج منها مهندسون وتقنيون في الفلاحة والري واطباء وبياطرة وتقنيين لصيانة العتاد الفلاحي، ثم هي أن الأرض الفلاحية التطبيق برنامج الدعم الفلاحى الذي يهتم بخدمة الأرض وتربية الماشية والدواجن وإنشاء مؤسسات صغيرة لتسويق منتجات الفلاحة وتربية الماشية والدواجن، وبهذا وصلت وبدأت تطبيق فكرة الدعم الفلاحي في الجزائر.

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية

أولا: تعريف السياسة الفلاحية

السياسة الفلاحية تعرف بأنها صراع من جهة ومن جهة أخرى تفاوض بين السلطات العمومية (محلية ودولية) وبين جماعات الضغط خاصة المنظمات المهنية الشغالة في الفلاحة لإحداث إصلاحات متفق عليها لإعادة تنظيم الفلاحة في مسار التنمية الاقتصادية وتحقيق الإشباع في إطار جو يسوده العدل بين الأطراف المعنية.[1]

ثانيا: أنواع السياسة الفلاحية

هناك تعدد وتنوع في السياسات الفلاحية المنتهجة من قبل مختلف الحكومات، وهذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية التي تمر بها، أو التحديات التي تواجهها الإمكانيات المتاحة أو الإيديولوجيات المختارة وغيرها من الضوابط، وهناك ثلاث أنواع من السياسات الفلاحية المتعارف عليها عالميا والتي تم استنباطها من خلال التطورات التي تطرأ على القطاع الفلاي وهي على النحو التالي: [2]

1. سياسة التوجيه الفلاحي

تسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية، وتجمع بين الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت من هدف رئيسي هو تحسين فعالية النشاط الفلاي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل

[1] إلهام قدور، "**السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق –دراسة حالة ولاية قالمة (2000–2012)**–"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017/2016، ص 39.

[2] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص ص 47–48.

ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الفلاحة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

ومن بين خصائصها أن الدولة تقوم بالتخطيط والمراقبة أما القطاع الخاص هو من يقوم بالتجسيد والإنتاج وهذا في إطار الحرية الاقتصادية، كما أنها تكون عبارة عن خطط مرتبطة بفترة زمنية معينة وبحسب الأهداف الموضوعة (ثلاثية، رباعية، خماسية وغيرها).

2. سياسة الإصلاح الفلاحي

هي أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي، وتعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، بغية تصحيحه أو تحسينه أو منع انهياره أو تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بجذوره أو أصوله، وقد ظهر في النصف الأول من القرن السادس عشر، أما الإصلاح الفلاي لا يعني أكثر من مجرد إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الفلاي من أجل زيادة الإنتاجية، وتوفير موارد داخلية لعملية التنمية القومية، وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للفلاحين.

ومن بين خصائص هذا الأسلوب الاقتصادي الفلاي أنه يقوم على مبدأ إعادة ترتيب ما هو قائم دون المساس بالركائز الأساسية، كما أن سياسة الإصلاح هي عبارة عن أداة لضبط السياسة المنتهجة من خلال مجموعة من الإجراءات التي من خلالها تعمل على تعديل الوضع القائم.

3. سياسة الثورة الفلاحية[1]

تعد هي أيضا أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي، وتعني التغيير الشامل والكامل بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة. وقد طبقت سياسة الثورة في الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب. غير أنها عرفت الفشل في معظمها نظرا إلى تغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية وعوامل أخرى. ومن بين أهم أهداف هذه السياسة ما يلي:

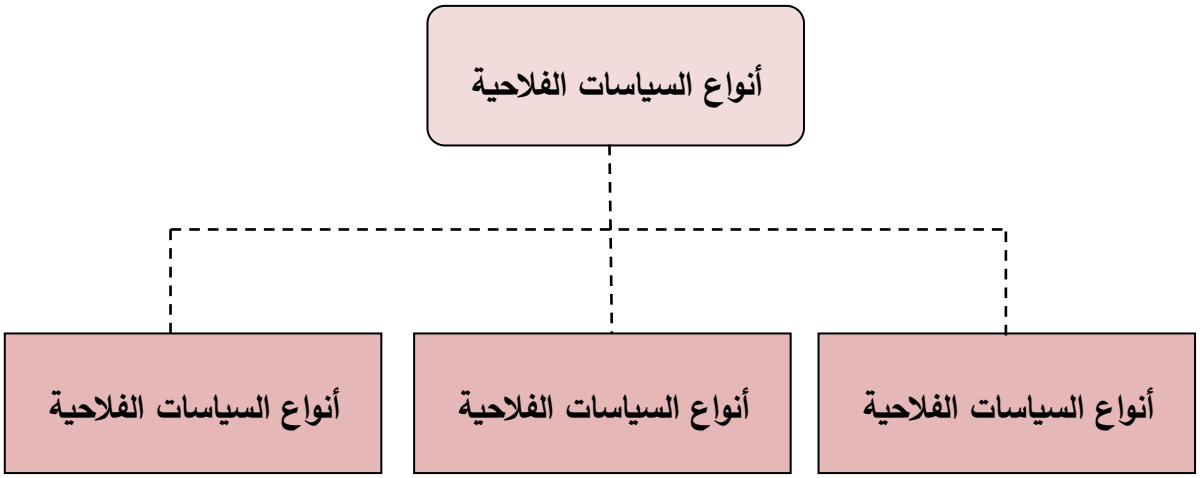
- ✓ العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق توازن في الميزان التجاري؛
- ✓ العمل على إعادة توزيع الأراضي الفلاحية وبالتالي إنشاء أشكال ملكية جديدة ذات فعالية إنتاجية؛
- ✓ إعادة تخصيص الإنتاج الفلاحي حسب حجم الملكية وطبيعة المناطق الجغرافية؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل الفلاحي من خلال إنشاء مناصب عمل جديدة.

يعبر تعدد السياسات الفلاحية على تعدد أنماط تسيير القطاع الفلاحي وأن كل سياسة تتطلب بيئة معينة لنجاحها وتبنيها، فمثلا نجد أن سياسة الثورة الفلاحية قد كانت تجربة فاشلة لبعض الدول كالجزائر مثلا بينما كانت ناجحة لدول أخرى كالهند كذالك بالنسبة لسياسة الإصلاح الفلاي فلقد لاقت نجاحا لدى دول الإتحاد الأوروبي ما عزز من وجودها في المراكز الأولى عالميا في الإنتاج الفلاحي، وأما سياسة التوجيه الفلاي في عبارة عن تكملة لسياسة الإصلاح الفلاحي تبنته الدول الرأسمالية في إطار الحد من تدخل الدولة

[1] نفس المرجع السابق، ص 49.

في الميدان الفلاحي، ولكن بالرغم من تشجيع الدول على انتهاج هذه السياسة يبقى تدخل الدولة قائما لدى العديد من الدول وخاصة الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فيما يخص سياسة التوجيه الفلاحي في لم تلقى نجاحا وهذا بفعل ضعف أداء القطاع الفلاحي ما يتطلب تدخل الدولة لإعادة بعثه وتنميته.

الشكل رقم (02): أنواع السياسات الفلاحية



المصدر: لخميسي لواعر، مرجع سبق ذكره، ص 49.

ثالثا: أدوات السياسة الفلاحية[1]

1- الإنفاق العمومي:

إن الإنفاق العمومي يعتبر أحد أهم أدوات السياسات الفلاحية، حيث معظم الدول في العالم قامت بنفقات في مجال القطاع الفلاحي خصوصا كالهياكل القاعدية في مجالات، الري، التخزين، النقل، التجارة...الخ، المنح المباشر القروض للمنتجين أو دعم تلك القروض، تمويل البحث والإرشاد وإنتاج البذور

[1] جلولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

المحسنة، تمويل عجز برامج شراء الحبوب من المنتجين، من خلال شرائها بأسعار مرتفعة من الفلاحين وبيعها للمستهلكين بأسعار منخفضة، إضافة إلى برامج الدعم.

2- الرقابة:

ومن أهم اتجاهات هذه الرقابة التي تهتم بالأسعار والمبادلات التجارية، ولكن نجد أحيانا حيازة الأراضي ومياه السقي، بالإضافة إلى مستويات الإنتاج، استخدام الأسعار المدعمة والمدارة لصالح المستهلكين والمنتجين يعمل به في كل إنحاء العالم، ولكنه مازال شائعا في أوربا، أسيا الشرقية وجنوب شرق أسيا، وهو في طريق الزوال في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وتراجع في الشرق الأوسط.

3- التسيير المباشر للإنتاج والتسويق:

وذلك من خلال المؤسسات التابعة للدولة في كل القطاعات، بدأ بالتجمعات الإنتاجية إلى المطاحن ومصائد السمك مرورا بالبنوك والمؤسسات التجارية، ونجد في مختلف مناطق العالم ميول إلى تخفيض ملكية الدولة للسلع الرأسمالية في القطاع، لكن وتيرة التغيير تختلف من منطقة إلى أخرى.

رابعا: مبادئ ديمومة السياسة الفلاحية في المدى الطويل

توجد خمس مبادئ قاعدية تضمن ديمومة السياسات الفلاحية في المدى الطويل هي:

- **الاستدامة الاقتصادية:** يجب أن تكون للسياسات فوائد حقيقية اقتصادية للقطاع الفلاحي، وبالرغم من أهمية الجانب المالي إلا أنه لا يجب إخضاع القطاع الفلاحي إلى القيود المالية للتعديل الهيكلي، وإنما يجب تذكر أهمية التنمية الفلاحية في نمو الاقتصاد ككل؛

- الاستدامة الاجتماعية: يجب على السياسة تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع ذوي الدخول الضعيفة والمهمشة، وإلا ستفقد الاستدامة الاجتماعية؛

- **الاستدامة المالية:** يجب الابتعاد وترك السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي مواردها المالية غير محددة ومضبوطة، إن إتباع هذا المبدأ يجعل الحكومة تبحث عن مصادر جديدة للمدخلات المالية وطرق المساهمة المالية في هذه البرامج والسياسات من طرف المستفيدين منها وذلك في المراحل التي تكون فيها الحكومة تتبع التقشف المالي، أو بالأحرى استرجاع تكاليف هذه البرامج؛

- **الاستدامة المؤسساتية:** إن المؤسسات التي تنشئها أو تدعمها هذه السياسات والبرامج يجب أن تكون قوية وقادرة على تسيير نفسها، فمثلا المؤسسات المالية والتي تهتم فقط بعملية إقراض الفلاحين والمربين، والتي لا تعتمد على قدراتها الخاصة في جمع الودائع، لا تكون لها مدة حياة محدودة، نفس الأمر بالنسبة لخدمات البحث والإرشاد والتي تعتمد على قروض وإعانات خارجية؛

- **الاستدامة البيئية:** يجب وضع سياسات مشجعة للتسيير المستدام للغابات والموارد البحرية والتي تسمح بخفض تلوث الماء وتدهور التربة إلى مستويات يمكن التحكم بها، وفي بعض الدول، يجب على السياسات رفع التحدي من خلال التقليل أو وقف عملية توسع الأراضي الفلاحية على حساب الغابات.

خامسا: تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر[1]

1. **تقييم مرحلة التسيير الذاتي:** قدمت مرحلة التسيير الذاتي للجزائر بعض المزايا للعامل الزراعي، تمثلت في شراء منتجات المزرعة بسعر الذي تباع به للأجهزة التسويق، كذلك له الحق في الحصول على مسكن في المزرعة وقد استحوذا هذا القطاع على أخصب الأراضي وامتلاكه التجهيزات الأساسية مقارنة بغيره من القطاعات، إلا أنه فشل في تحقيق الأهداف المسطرة وذلك من خلال ظهور اصلاح جديد تمثل في الثورة الزراعية وأهم هذه الملاحظات تمثلت في:

- إن المراسيم والقرارات المتعلقة بتنظيم قطاع التسيير الذاتي يلاحظ نظريا بأن العمال لهم نصيب من الحرية في اتخاذ القرارات الملائمة؛
- تميز القطاع الزراعي المسير ذاتيا خلال فترة طويلة بعجز دائم جعل الوصول إلى حالة التوازن المالي عملية صعب تحقيقها؛
- غياب إجراءات واضحة لتوزيع المهام بين الرئيس والمسير وضعف الإنتاج في تلك المرحلة بسبب ضعف التجهيز الذاتي للقطاع الزراعي التقليدي؛
- كانت مساهمة القطاع الزراعي في تلك الفترة في الناتج الخام ضعيفة حيث بلغت 12،8 بالمئة.

[1] إلهام قدور، مرجع سبق ذكره، ص 79-80

2. **تقييم مرحلة الثورة الزراعية:** الثورة الزراعية حققت بعض الإيجابيات تمثلت في:

- نهاية 1978 كان تأميم 1.335.883 هكتار واستفادة 82.73 فلاح من توزيع الأراضي وتم إنشاء 733 تعاونية و 187 قرية فلاحية؛

- ارتفاع إنتاج الحبوب إلى 649 ألف طن وارتفاع انتاج الأغنام إلى 56 ألف رأس وارتفع العتاد الفلاحي بالوسائل الحديثة بالمعدات والآلات 1979 .

وبالتالي لم تحقق الثورة الزراعية أهدافها وأصبحت تعاني نفس المشاكل التي يعاني منها مزارع التسيير الذاتي وهي مركزية القرار وعدم توفر الحوافز المادية.

- لم تحترم الأهداف المبرمجة في مجال هيكلة المساحات الزراعية مع عدم وجود سياسة للأسعار والمداخل؛

- المشكلات الطبيعية المتمثلة في الجفاف الذي عرفته الجزائر خلال الفترة إلى جانب تذبذب سقوط الأمطار.

3. **تقييم إعادة الهيكلة:** عجز الاصلاح عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي العام، والنتيجة كانت كمايلي:

- عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية مما أدى إلى إنخفاض نسبة الاكتفاء الغذائي الذاتي من السلع الغذائية؛

- التفاوت في الأجور بين القطاع الزراعي، وبقية القطاعات الأخرى؛
- الهجرة الريفية؛
- تفاوت مستوى الاستثمار في أنشطة القطاع الزراعي.

4. **تقييم مرحلة المستثمرات الفلاحية:** إن الإصلاحات التي جاء بها قانون 19-87 والتي كانت تهدف إلى بعث ديناميكية جديدة للزراعة الجزائرية من خلال تحرير أسعار المنتجات الفلاحية، وايجاد نوع من التسيير الخاص للاستغلاليات الزراعية الجزائرية عرف عدة سلبيات أهمها:[1]
   - استفادة أشخاص لا ينسبون إلى العالم الفلاحي من أراضي المستثمرات الفلاحية؛
   - إستمرار معاناة الفلاحين من المشاكل المرتبطة بالقروض من جانب التمويل؛
   - التأخر في إعداد العقود الإدارية للتعامل مع البنوك باعتبارها ضمانات للقروض.
5. **تقييم الإصلاحات الزراعية:** بالرغم من الأزمة التي عرفتها البلاد فإن الإنتاج الفلاحي عرف معدلا مرتفعا فبعد الخوصصة عرفت بعض الزراعات تطورا في حين عرفت أخرى تراجعا، حيث نجد 1987- 1994 الزراعة الصناعية عرفت تطورا ب 3 مرات، البقول ارتفع إنتاجها ليصل نسبة 36 بالمئة والفواكه ب 53 بالمئة وغيرها من الزراعات الأخرى أما القطاعات التي عرفت تراجعا ملموسا نجد الخضر الجافة انخفضت بنسبة 45 بالمئة والحبوب ب 22 بالمئة والاعلاف وهي تعد من الزراعات الاستراتيجية وكان ينبغي الاهتمام بها أكثر من الزراعات الأخرى.

[1] المرجع السابق، ص 82.

المطلب الثالث: المقومات الفلاحية والبرامج التنموية

تتمتع الجزائر بموقع إستراتيجي هام وخصائص جغرافية ومناخية نادرة جعلت منها محور وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية فضلا عن إمتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية، البشرية والمائية.

أولا: المقومات الفلاحية

1- الموارد الطبيعية

تعتبر العنصر الأساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من سلع غذائية ضرورية لوجوده وتتمحولا هذه الموارد حول عنصرين أساسيين هما الأراضي الزراعية والموارد المائية.

1-1- الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد فهي بمثابة ثروة إستراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولابد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة ب 4.42 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر ب 238.174.100، كما تقدر

المساحة الزراعية المستعملة ب 458.8 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من الزراعة الإجمالية حين تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا الى أربعة مناطق تتمثل في:[1]

- المنطقة الساحلية: والتي تتربع على مساحة قدرها 65.1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 6.19% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا الى تلمسان غربا؛

- المنطقة الداخلية: تتربع على مساحة قدرها 69.3 مليون هكتار وتضم 15 ولاية في أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، نعامة، والأغواط؛

- المنطقة الصحراوية: تتربح على مساحة زراعية تقدر ب 218.9 مليون هكتار أي بنسبة 6.5% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي: ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف، وإيليزي.

1-2- الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية والتي تشغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية

[1] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفي، "**واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2018)**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022/2021، ص ص 48-49.

والتي هي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، ولدراسة دور المائية في التنمية الزراعية نتطرق الى العناصر التالية: حجم ومصادر المياه في الجزائر، وطرق إستغلال المياه في الزراعة وحجم الأراضي المسقية.

- حجم ومصادر المياه في الجزائر:

إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية منها 2 مليار م^3 بالشمال و5 مليار م^3 بالجنوب، وإن هذا الموارد المائية 75% قابلة للتجديد وتتجه الجزائر في السنوات الأخيرة نحو إستغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على سواحلها الشاطئية المقدرة ب 2500 كلم من خلال إنشاء عديد من مصانع تحلية مياه البحر، أهمها مصنع أرزيو بطاقة إنتاجية كلية 900 ألف م^3 في اليوم، مصنع الجزائر الذي تكون طاقة إنتاجه 200 ألف م^3 في اليوم بالإضافة الى إنشاء 10 مصانع أخرى بطاقة إنتاجية ما بين 50 و 200 ألف م^3.[1]

2- الموارد البشرية

الى جانب الموارد الطبيعية هناك الموارد البشرية التي تزخر بها الجزائر، حيث نرى نقصها بالقطاع الزراعي إذ تعمد الزراعة بشكل كبير على اليد العاملة نتيجة نقص استخدام المكنة ويعتبر العنصر البشري

[1] دندن فتحي حسن، "**تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية (2000-2014)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016/2015، ص ص 20-21.

محرك أساسي للتنمية وعنصر مهم في أي نشاط إقتصادي وبالأخص في القطاع الزراعي فمن خلاله يتم إستغلال بمؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي.[1]

3- الموارد النباتية

يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، أهم المحاصيل التي نركز عليها نجد: إنتاج الحبوب، حيث يحتل الصدارة يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعةالصناعة وأخيرا البقول الجافة.[2]

4- الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الاولية للعديد من الصناعات وله اهمية إقتصادية باعتباره مجال من مجالات الإستثمار حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الايرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك إهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

---

[1] رامي تقي، عجالي أيوب، "**دور قطاع الفلاحة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد بنكي، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، باتنة، الجزائر، 2023/2022، ص ص 56-57.

[2] زلاطو نعيمة، حداشي حكيم، "**المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول الى التنمية الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، م 02، ع 03، 2019، ص 41.

5- الدعم المالي والتقني

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات كما ان للقطاع الخاص (مستثمرين وفلاحين) دور في زيادة رؤوس الاموال، لقد حظي القطاع بإهتمام بالغ في السنوات الاخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من الألفية الثالثة، الذي من خلالها تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية، بإنشاء مجموعة من صناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة لتقديم العديد من أشكال ووسائل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص في مختلف النشاطات الفلاحية.

ثانيا: البرامج التنموية

1. برنامج المخطط الوطني

البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي يموله الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية هو إستراتيجية كلية تهدف الى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، ويهدف هذا البرنامج الى:[1]

- تحسين مستوى الأمن الغذائي وذلك بتغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني؛

[1] حوحو حسنية، حوح سعاد، "**آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، بدون سنة، ص 546.

- تنمية قدرات المدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة؛
- زيادة الإنتاج والاستثمار الملائم لطبيعة كل وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية الموجهة للتصدير؛
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الانتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار النباتي.

كما يتمحور حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل:

- تكثيف انظمة إستغلال الأراضي في مناطق الجافة، وشبة الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة؛
- تطوير الانتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير؛
- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل وتصريف المنتجات؛
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي، والتحضير الاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (وحدة أوروبية OMC) وزيادة معدل نمو الصناعة الزراعية؛

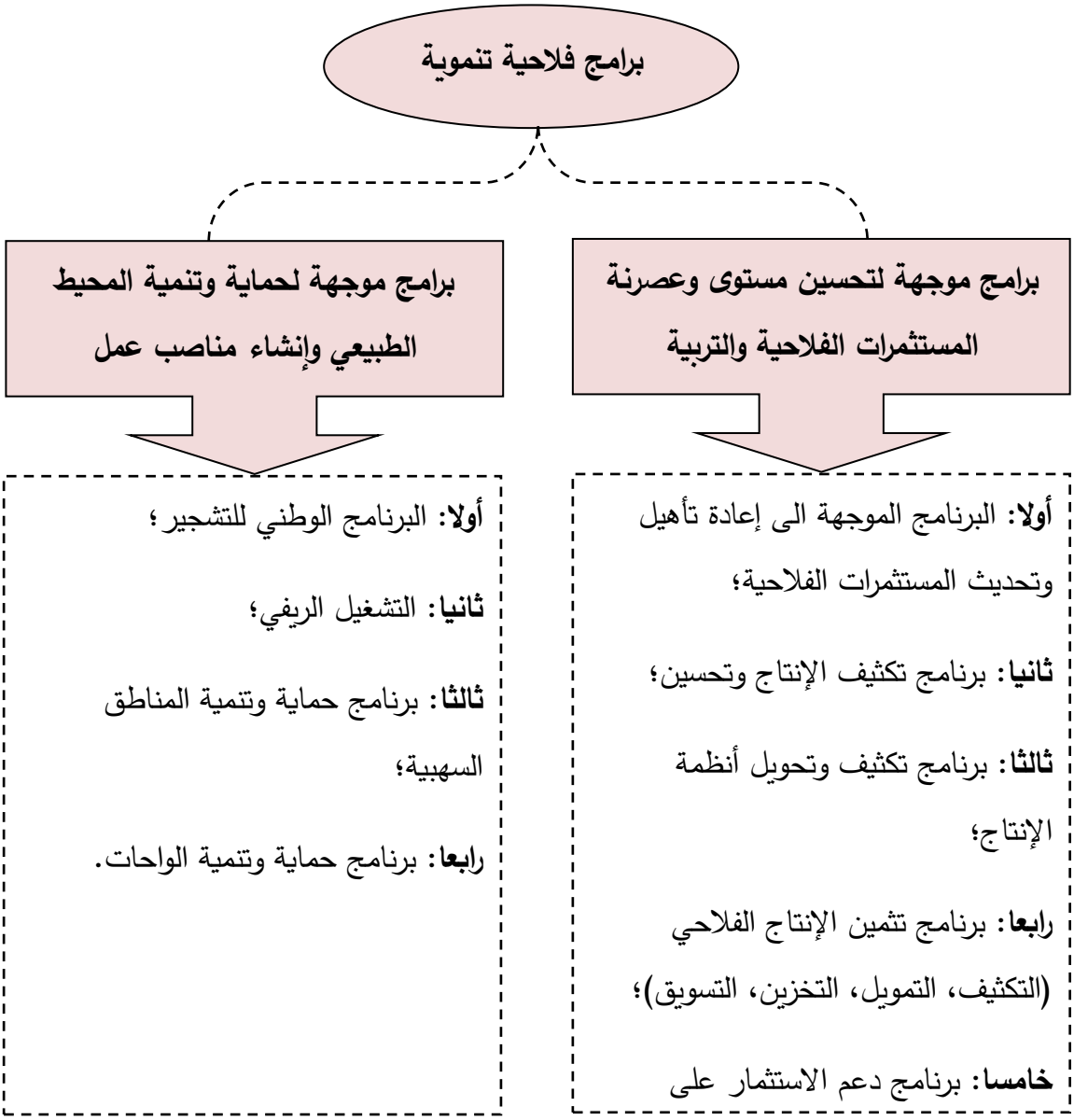
- مكافحة التصحر؛
- إعادة الاعتبار للاكل الطبيعي لمختلف مناطق البلد؛
- كما يهدف الى المحافظة على الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة وتشجيع ودعم المزارعين[1]، وهذا من خلال مجموعة من البرامج شملت كل القطر الوطني ومست كل الأنشطة المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية وهي:
  - برنامج تطوير وتكثيف فروع الإنتاج الفلاحي؛
  - برنامج تكييف أنظمة الإنتاج؛
  - البرنامج الوطني للتشجير (تشجير مفيد واقتصادي) هدفه المحافظة على الطاقة الغابية للبلد وتوسيعها، لا سيما التشجير المفيد (الأشجار المثمرة)؛
  - برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي انطلق في سنة 1998، ويهدف لتوسيع الأراضي الفلاحية المنتجة وتمت مواصلته من خلال هذا المخطط:
    - برنامج حماية والحفاظ على المراعي السهبية ومكافحة التصحر؛
    - برنامج تطوير الزراعة الصحراوية (تأصيل الواحات، استصلاح المحيطات، الاستصلاح الكبير) هذه البرامج تهتم بثلاث إنشغالات رئيسية هي: تطوير الإنتاج

[1] بوزيان فتيحة، تسبايكي حفيظ مليكة، **"تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر"**، **مجلة دراسات اقتصادية**"، م 05، ع 01، جوان 2018، ص 122.

الفلاحي والإنتاجية، الحفاظ على الموارد الطبيعية (تربة، ماء) وزيادة المساحة الزراعية.

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): برامج تنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية



المصدر: بلطرش وفاء، بن رحيم إيناس، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج، ثم أصبح غلافه المالي مقداره بحوالي 1216 مليار دج، ثم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو واستحداث مناصب الشغل، والغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي يقدر ب 65.4 مليار دج، أي ما نسبته 12.45% من إجمالي الاستثمارات العمومية، جسدت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقسم الى قسمين برنامج خاص يدعم القطاع الفلاحي وبرنامج خاص بالصيد البحري، واستفاد كذلك القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من 55.89 مليار دج وزعت على ثلاثة صناديق تسهر على تمويل المشاريع ضمن هذا المخطط[1].

واستفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المتعددة المطبقة منذ سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المرصودة قد سجل ارتفاعا معتبر مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

	2004-2001		2009-2005		2014-2010		2019-2015		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	65.4	12.45	312	7.42	1000	4.71	1000	4.5	2400	4.95
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.57	21420	95.3	21100	95.5	45641.7	95
المجموع	525	100	4202.7	100	21412	100	22100	100	4804.7	100

المصدر: زكريا جرفي، المرجع السابق، ص 127.

[1] زكريا جرفي، **"أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (2000-2018)"**، مجلة مجاميع المعرفة، م 05، ع 02، 2019، ص ص 127-128.

من الجدول يتضح لنا أن القطاع الفلاحي قد تجاوز سقف 2400 مليار دج في 2018 ونسبة لا تتجاوز 5% من أجمالي الإنفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع قطاعات الاخرى، وسبب ذلك أن تحقيق أهداف الكبرى من رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة على غرار البناء والأشغال العمومية.

3. برنامج النمو الاقتصادي

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة للمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها، وإعادة تقييم بعض المشاريع في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الذي بلغ سنة 2004 في حدود 38.5 دولار مما نتج عنه تراكم إحتياطي الصرف الى ما يقارب 43.1 مليار دج من نفس السنة، ومقدار الغلاف المالي المخصص له 4202.7 مليار دج ما يعادل 55 مليار دولار يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق ولم يتم إنجازها حين أضيف له بعد اقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دج زيادة على الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدر قيمتها 1140 مليار دج، ويعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ إقتصاد الجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة[1].

[1] بلورغي نادية، **"دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر –دراسة تحليلية لمنتج حليب (2001-2019)-"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ذكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2023/2022، ص 117.

الجدول التالي يوضح المخصصات المالية التكميلية للبرنامج السابق والمخصصات للبرنامج بالإضافة الى القيم المالية لبقية البرامج.

الجدول رقم (02): مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004-2009)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مخطط الإنعاش الإقتصادي	1071	–	–	–	–	–
البرنامج التكميلي لدعم النمو	–	1273	3341	260	260	260
برنامج الجنوب	–	–	260	182	–	–
تحويلات حسابات الخزينة	–	221	304	244	205	160
المجموع العام	1072	1500	4172	1072	465	420
قروض خزينة الدفع	–	862	1979	2238	2299	1327

المصدر: بلورغي نادية، المرجع السابق، ص 72.

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح أن المخصصات المالية لهذا البرنامج حيث كان أكبر حصة مخصصة لبرنامج النمو الاقتصادي ثم برنامج الجنوب والهضاب العليا ثم يليها المخصصات لبرنامج الإنعاش الإقتصادي.

4. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحرير عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بإنعاش وإزدهار الاقتصاد الوطني الجزائري وجاء هذا البرنامج بغلاف مالي قدره

4202 مليار دج ثم تخصيص 312 مليار دج للقطاع الفلاحي في إطار الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية.[1]

الجدول التالي يوضح الغلاف المالي الموجه لبرنامج التكميلي لدعم النمو سنة (2006-2009):

الجدول رقم (03): الغلاف المالي الموجه للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2006-2009)

البرنامج	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2006-2009)	
القطاع	المبالغ	%
القطاع الفلاحي	312	7.43
باقي القطاعات	3890	92.57
المجموع	4202	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات.

5. برنامج الخماسي (2015-2019)

جاء لضرورة تحول الفلاحة الى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الانتاج في الشعب الغذائية الاستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مايسمح بنظام جهود جديدة، وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي ويهدف هذا البرنامج الى تذليل الصعوبات القانونية للاستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين للبنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم، وتطوير الجهاز الوطني للضبط ولدى هذا البرنامج عدة تسميات منها: برنامج النمو الجديد، مخطط عمل الفلاحة.[2]

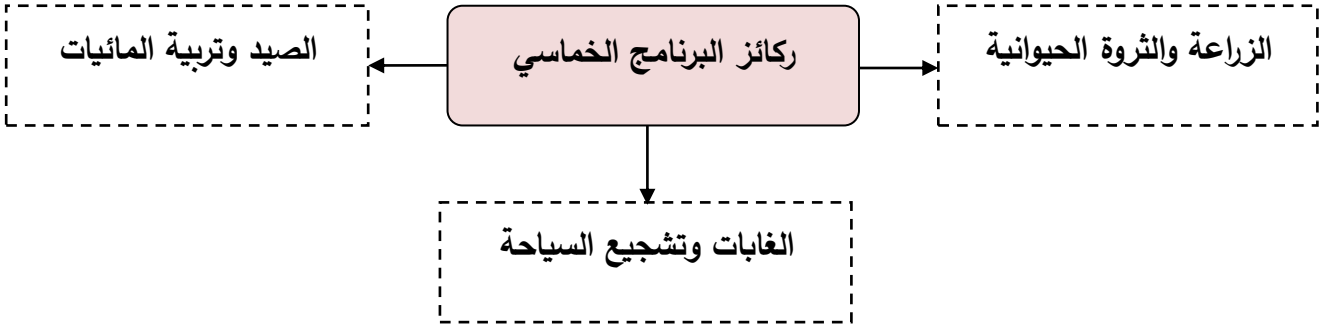
[1] راحب تقي الدين، عجابي أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] بلطرش وفاء، بن رحيم إيناس، مرجع سبق ذكره، ص 43.

يرتكز هذا المخطط على ثلاث ركائز الأساسية:[1]

- **الركيزة الأولى:** وتقوم الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية؛
- **الركيزة الثانية:** فتقوم على إعطاء أهمية الإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة؛
- **الركيزة الثالثة:** تقوم هذه الركيزة على متابعة ودعم الاستثمار في مجال الصيد وتربية المائيات.

الشكل رقم (04): ركائز البرنامج الخماسي (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات الموجودة.

[1] هجريس سهيلة، **"فعالية البرامج التنموية الفلاحية لترقية القطاع الفلاحي –دراسة حالة ولاية الطارف خلال (2016-2022)** –"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م 10، ع 01، 2023، ص 653.

6. البرنامج الفلاحي والريفي

التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلف رسميا في أوت 2009 تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة الى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل" وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادلات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا، وتهدف الى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاثة ركائز رئيسية:

الركيزة الأولى: التجديد الفلاحي

ركز على البعد الاقتصادي مردود القطاع لضمان وبصفة دائمة للبلاد، ويهدف الى تعزيز قدرات الانتاج، زيادة انتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، حيث خصص لقطاع الفلاحة ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2010-2014 أي ما قيمته 120 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الفلاحي حيث تخصص هذه الموارد المالية فيما يلي:

- تكييف الإنتاج واسع الاستهلاك من خلال دعم المكننة والتسميد والري والبذور والشتلات؛

- تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛ [1]

- عصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

كما ينتج هذه العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاث للتجديد بجميع مستوياتها والتي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (04) التالي:

الجدول رقم (04): برنامج التجديد الفلاحي

البرنامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تغيير إنتاجية رأس المال	البذور، شتلات، الآبار اقتصاد وحجز المياه المكننة الفلاحية التسميد البيوت البلاستيكية التحويل والتثمين	البلدية المستمرة المزرعة النموذجية التعاونية
البيئة التحتية الفلاحية والريفية	البنية التحتية الفلاحية البنية التحتية الري	البلدية المحيط المستثمرة المزرعة النموذجية
برنامج التنظيم	تنظيم المنتجات الزراعية	البلدية المستمرة الوحدة (الجمع، تحويل)

المصدر: دندن فتحي حسن، المرجع السابق، ص 41.

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الركيزة الثانية: التجديد الريفي

تستهل سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، على أساس أنه لا توجد تنمية بدون اندماج على مستوى القاعدي للتدخلات، وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون. ويستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه كل الاسر التي تعيش وتعمل في وسط الريفي، خاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز بظروف المعيشة والانتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء) ويشترك في التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعة المحلية، الجمعيات والمناطق المهنية، المستثمرون الفلاحون، مؤسسات الغير فلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...) وإضافة الى الفلاحة التي تمثل أهم مكونات النشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع تجديد الريفي مجال تطبيقه الى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي) ترقية ما بين القطاعات[1].

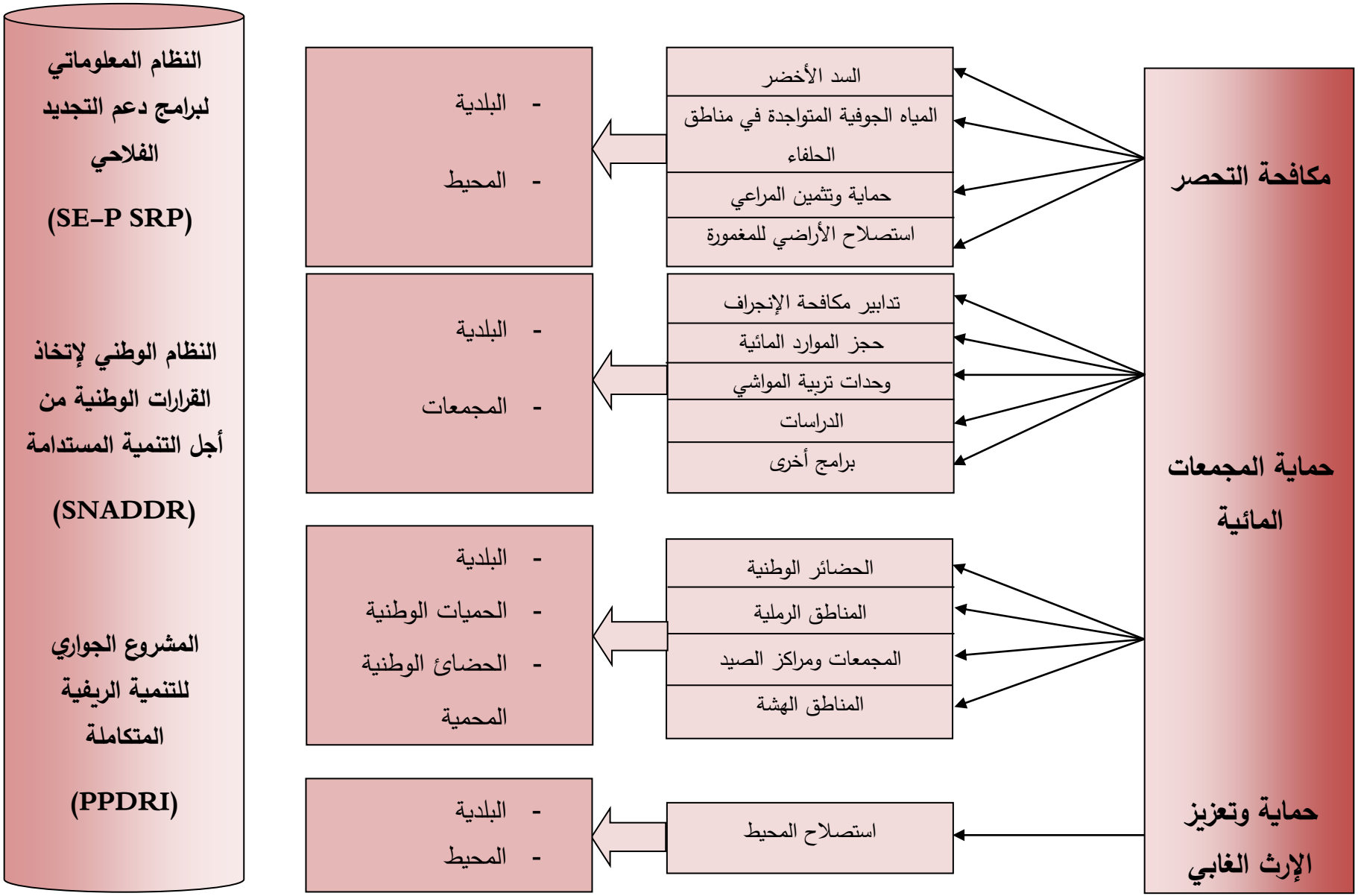
ولم تعد هذه السياسة سياسة تقاطعية فقط، بل وطنية من خلال اتصالها ب 21 وزارة ممثلة في اللجنه الوطنية، ومصادقة الحكومة على مخططها جاءت في السياق مواصلة الأهداف المسطرة للنهوض

[1] قواسمية محمد، بومعقودة عبير، "**إستراتيجيات التنويع الاقتصادي من خلال القطاع الفلاحي –دراسة حالة الجلائر خلال فترة (2000–2016)**–"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018/2017، ص 41.

بالريف الجزائري الذي خصصت له وزارة الفلاحة 60 مليار دينار سنويا وهو ما يمثل 20% من الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي، حيث تم فتح مشاريع محلية للتنمية الريفية المتكاملة تشمل ما يلي :

- ✓ تحديث واعادة تاهيل القرى، ومع تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية؛
- ✓ حماية وتعزيز الموارد الطبيعية؛
- ✓ حماية وتعزيز الثروات الريفية الملموسة وغير الملموسة، ومن أجل مزيد من العقلانية والفعالية يتم في هذا الإطار إعادة تركيز البرامج على حمايه الموارد الطبيعية، السهلية والصحراوية بما في ذلك الغابات.

الشكل رقم (05): برنامج التجديد الريفي **المصدر: فاروق أهناني، رابح لعروسي، "استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 09، ع 02، 2018، ص 370.**



7. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة لا سيما بسبب الأدوار الجديده التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال ومن أهدافه:[1]

- ❖ عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- ❖ استثمار هام في البحث والتكوين والارشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- ❖ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل مؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتمي ومتعامل القطاع؛
- ❖ تعزيز مصالح الرعاية والحماية البيطرية والصحة النباتية صالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات؛

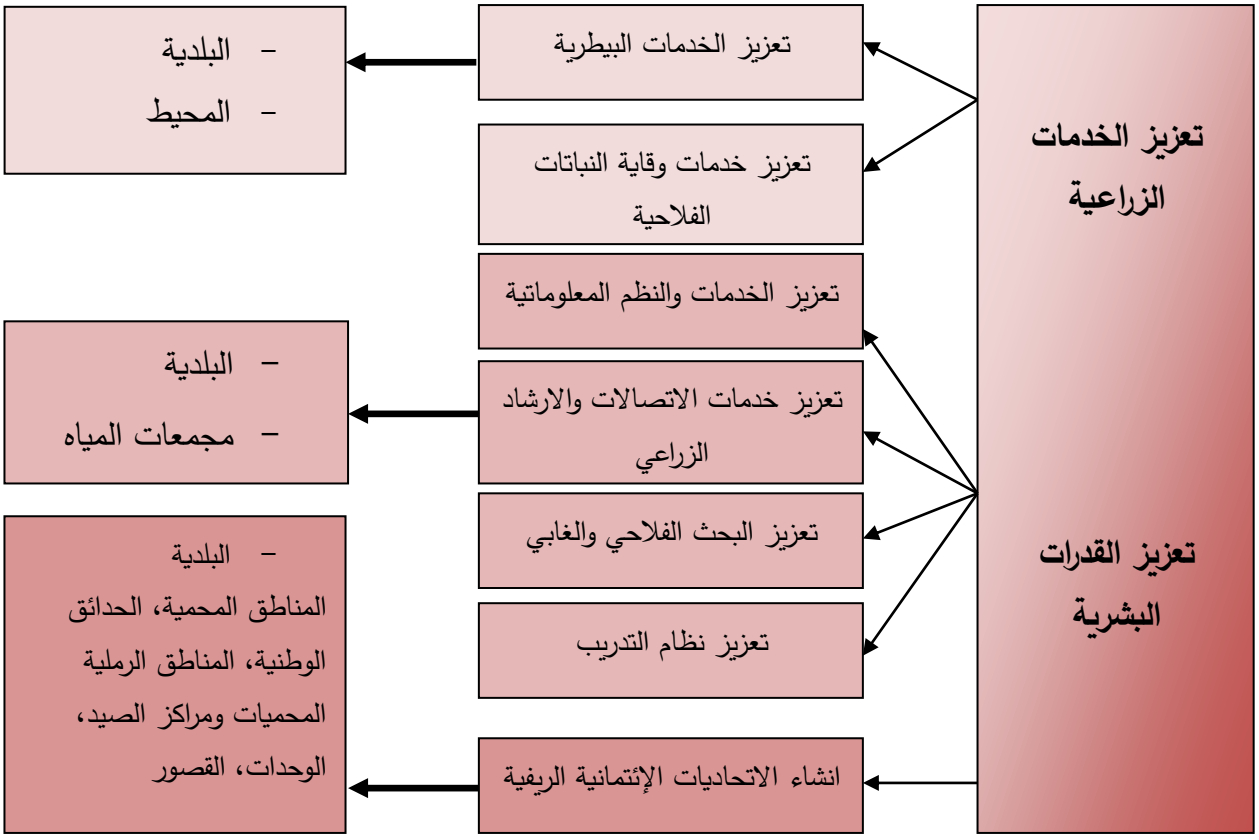
كما يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الى كل فاعلين تجديد الفلاحي والريفي، ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية:

- خبرة استشارية متخصصة؛
- مرافقة جوارية مدعمة ومستهدفة؛
- تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الاشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع؛

[1] بوحداجة ياسين، "**برنامج التجديد الفلاحي والريفي وآثره على القطاع الفلاحي في الجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، اقتصاد تنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2016/2015، ص 40.

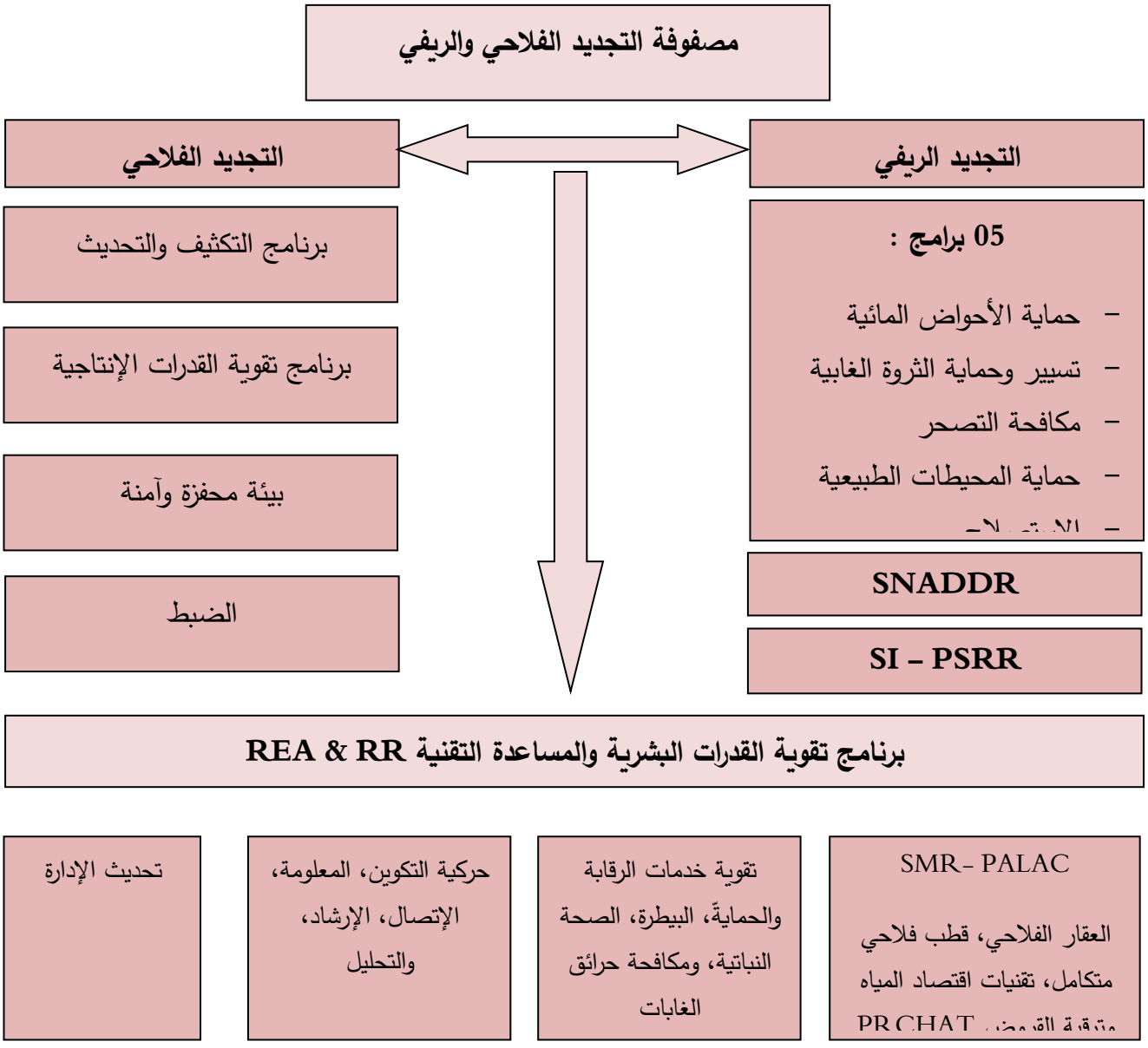
- أنظمة الإعلام الإحصائي؛
- دراسات بحث وتنمية؛
- اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر ؛
- الاتصالات لتحسيس وتحديد الفاعلين، والارشاد المعارف في الحوار السياسي.

الشكل رقم (06): برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية



المصدر: بوحداجة ياسين، المرجع السابق، ص 41.

الشكل رقم (07): مصفوفة برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي



المصدر: جلولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم عرض عن واقع القطاع الفلاحي وأهميته في الجزائر ومن خلاله قسمناه الى مبحثين؛

المبحث الأول بعنوان: ماهية القطاع الفلاحي في الجزائر والذي قسم الى مجموعة من المطالب، والمبحث الثاني بعنوان: القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري حيث قسم الى مجموعة من المطالب، ومن بين النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل هي أن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة مقومات هذا القطاع وتدعيم القطاع الفلاحي بكل الوسائل وتحويله الى قطاع رئيسي وإعطاءه أولوية لأنه قطاع إستراتيجي من خلال إدراج مجموعة من البرامج التنموية التي تتماشى مع البرامج الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني

الفصل الثاني

أهمية القطاع الفلاحي في خلق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لمعرفة مكانة القطاع الفلاحي في الجزائر يجب متابعة الاحصائيات المتعلقة بتطور الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني وكذا توضيح دور القطاع في التنمية الاقتصادية عن طريق نسب المساهمة في توليد الناتج المحلي ونسب المساهمة في التشغيل، من خلال هذا الفصل سنتطرق الى المباحث التالية:

المبحث الاول: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني: التنمية الفلاحية.

المبحث الأول: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت التعاريف ووجهات النظر حول مفهوم التنمية الاقتصادية ومن بينها هذا التعاريف نجد ما يلي:

- يعرف محمد عبد العزيز عجيمية التنمية الاقتصادية ب: "أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تطوير المهارات والطاقات البشرية، بالإضافة الى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعد تغييرا في الظواهر الاقتصادية فقط، وإنما تتعدى لتشمل جميع المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فهي تتضمن زيادة الدخل الوطني بالإضافة الى تحسن في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية للدولة ؛[1]

- إن التنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية وهي بهذا لابد أن تكون تغييراً حضاريا يتناول أبنيه المجتمع كافة بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر...

[1] نادية معلالة، مليكة درويش، "**أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) – دراسة تحليلية قياسية للفترة (1985-2013)**-"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015/2014، ص 08.

ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم ... وتقديم الرعاية الصحية حال مرضهم .... إلخ؛[1]

- ❖ هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية، فنية، وتنظمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر انشاؤها؛[2]

من خلال التنسيق بين هذه التعريف التنميه الاقتصاديه على أنها التحديث الشامل والبناء الذي يؤدي الى زيادة معدلات نمو اقتصادي مع ضمن توازن هذا النمو والتواصل للفترات الطويله من الزمن من أجل تلبيه حاجات أفراد وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعيه لصالح الطبقه الفقيره دون إضرار بالبيئة والموراد.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

1) **زياده تدخل القومي:** تعتبر القومي أهم أهداف التنميه الاقتصادية في الدول النامية ذلك بأن الفرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان الى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة افرادها وتزايد نمو سكانها ولا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي والدخل الفردي أي زيادة في الدخل القومي الحقيقي اللانقدي وأن ذلك يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان وانما تحكمها عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية

[1] العباسي محمد، "**برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير –دراسة ولاية إيليزي (2001–2019)–**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في افتصاد التنمية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020/2019، ص 04.

[2] دوخة أسامة، مصارعة خالد، "**تقييم برامج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2019)–**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020/2019، ص 17.

فمثلا كل ما كان معدل الزيادة في السكان كبير كلما اضطرت الدولة الى العمل على تحقق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي ايا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها وعلى الاطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا؛

2) **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم الصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة الافراد بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة المستوى بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في المستوى المعيشي ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذلك حل نظام توزيع الدخل لو كان محتلا في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي الى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وهي عادة لا تكون إلا قلة من الناس؛[1]

[1] بن عبو فاطمة، مولياط مليكة، "**التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015/2014، ص 31.

3) **تقليل التفاوت في الدخول في الثروات:** هذا الهدف في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أن معظم الدول المتخلفة نجد أنها بالرغم من انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي الى انقسام المجتمع الى فئتين: فئة من الغنى المفرط وفئة من الفقر المدقع إضافة الى أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الانتاجي، وزيادة تعطل العمال ذلك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق عمل على زيادة نشاط الاعمال وبالتالي زياده تشغيل العمال، لذلك فليس من المعقول اعتبار تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها؛

4) **تعديل التركيب النسبي:** هناك أهداف أخرى أساسية التنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للإقتصاد القومي ونعني بذلك عدم قدره البلاد على الإعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواءا كانت تعتمد على الزراعة فقط أو البحث في التنشيط ودعم قطاع الصناعة لذا يجب أن تقترن التنمية الاقتصادية ببناء الأساس المادي للتقدم والمتمثل في اقاعدة واسعة للهيكل الانتاج وذلك ببناء الصناعات الثقيلة التي تمد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج، فالاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد الى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما

هو الحال في الجزائر والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول الى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل احدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول الى التنمية الاقتصادية الشاملة كما تهدف التنمية الاقتصادية الى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف من النتائج كالآتي[1]:

- ضرورة رفع انتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حسب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام؛
- ضرورة التحكم في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا علاقات المدينة بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز؛
- توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار الذي يشجع على انتاج السلع المفيدة لفئات الشعبية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

[1] المرجع السابق، ص ص 38-39.

المطلب الثاني: علاقة القطاع الفلاحي بالتنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في دفع عملية التنمية.

أولا: علاقة الفلاحة بعوامل النمو الاقتصادي

تتمثل عوامل النمو في استخدام مختلف السبل والسياسات الحديثة التي تعمل على زيادة الإنتاج في القطاع الفلاحي سواء كانت هذه الزيادة ناتجة بسبب التوسع الأفقي أو التوسع العمودي.

لا يمكن للدول المتخلفة القضاء على التخلف الاقتصادي دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات المتمثلة في القيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية وإنشاء مشروعات متكاملة عديدة يمكن ذلك من الخروج من طوق الركود.

إن عملية زيادة الإنتاج الفلاحي تتمثل في مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: هي في الأساس التكنولوجيا وذلك عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في المجال الفلاحي؛[1]

المرحلة الثانية: تتمثل في تلك المؤسسات القائمة والتي لها علاقة وثيقة بالفلاحة واستغلالها حيث يمكن تطويرها وذلك عن طريق تقديم الخدمات اللازمة لها.

[1] قاسمي هاشم عمر، بومعزة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 09.

1. عوامل التكنولوجيا

إن ما قدمه التطور التكنولوجي يتمثل في مختلف الوسائل التي أصبحت من أهم وسائل الإنتاج في هذا القطاع ومن بين هذه الوسائل: الجرارات بمختلف أنواعها والآلات المختلفة كآلات الحصاد والدرس والرش والبذر.

وكذلك مختلف الأسمدة والأدوية والمبيدات الخاصة بالأعشاب الضارة والحشرات، إن استعمال مثل هذه الوسائل بطرق علمية دقيقة قد أسبت نجاحه في زيادة الإنتاج والإنتاجية وكذلك توفير كثير من الأيدي العاملة، كما أن استعمال التكنولوجيا قد يؤدي الى زيادة الدورات الإنتاجية نتيجة التخصيب الاصطناعي عن طريق استعمال مختلف الاسمدة الكيمياوية، لذلك فغن التطور التنولوجي سوف يؤدي الى:

2. استعمال وسائل الإنتاج الحديثة

إن استعمال وسائل الإنتاج الحديثة والمتمثلة في مختلف الآلات التي يحتاجها القطاع من مختلف الجرارات وآلات الحرث والحصاد والدرس تعمل على قلب الأراضي وتهويتها وحرثها بطريقة جيدة كما تتطلب الفلاحة وهذه العملية تعمل على استغلال الأرض أحسن استغلال مما يؤدي الى إعطاء إنتاجية فلاحية جيدة كما أنه يعمل على ربح الوقت مما يؤدي في الكثير من الأحيان الى إنقاص المنتوج الفلاحي من الاخطار الطبيعية كالأمطار.[1]

[1] المرجع السابق، ص 10.

3. الأسمدة والمبيدات

تعتبر الأسمدة الفلاحية من أهم مقومات المردودية الزراعية العالمية، وهذا خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية للتربة والنباتات، يعبر معدل استخدامها الى حد ما عن مدى الوعي والكفاءة لدى الفلاحين من جهة وعن درجة تطور العملية الفلاحية من جهة ثانية.[1]

4. الري

يحتل النشاط الفلاحي المرتبة الأولى عالميا في استهلاك المياه مقارنة بباقي الأنشطة (الصناعة والاستخدام المنزلي)، إذ يستهلك ما يقارب 40% من إجمالي المياه في العالم (تصل إلى 20% في المناطق الجافة)، ويتأثّر الطلب على الماء لأغراض الإنتاج الفلاحي بعوامل عّدة منها: المساحة المزروعة التي تتناسب طرديا مع كمية المياه المستهلكة، الظروف المناخية من درجات الحرارة وسرعة الرياح وما يصاحب ذلك من معّدلات تبخر ونتح للمياه، حيث تؤثر على كمية المياه المستهلكة، يضاف لها نوع المحصول المزروع، وطريقة الري، ونوعية التربة التي تؤثّر أيضا على كميات المياه المستهلكة، والهدر الذي ينتج عن الإهمال وعدم صيانة أنابيب المياه في المزارع وغيرها من العوامل....

وتتعّدد مصادر المياه في الطبيعة إلى أنواع عديدة: المصادر التقليدية (مياه الأمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية)، والمصادر غير التقليدية (تحلية مياه البحر ومياه التنقية).[2]

---

[1] زين العابدين طويجيني، نسيبة معقال، "**القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعة، التقنية والبحثية، ولأداءه الاقتصادي**"، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

[2] سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 83.

5. التكوين

يعتبر التكوين عامل مهم في رفع الإنتاجية وتطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي حيث قامت الجزائر بإنشاء 13 مركز لتكوين الأعوان التقنيين و 11 معهد لتكوين التقنيين و 4 معاهد لتكوين التقنيين السامين في الزراعة. وإنشاء 31 مخبر للبحث الزراعي في الحجم المتوسط و 68 محطة للبحث والتجارب تتمركز اغلبها في المناطق الشمالية.

لكن رغم هذه الإمكانيات لا يزال البحث لم يصل للمستوى المطلوب في المجال الزراعي وربما يرجع لضعف تحديد الأهداف وغياب الأولويات وضعف عدد المسجلين فيه[1].

ثانيا: علاقة الاقتصد الفلاحي بالاقتصاد العام

يعّد الاقتصاد الفلاحي أحد العلوم الاجتماعية التي تقوم على دراسة النشاط الإنساني المتعلّق بالقطاع الفلاحي وعلاقة ذلك بالمجتمع، فهو يبحث في استخدام الموارد الطبيعية لإشباع حاجات أفراد المجتمع من خلال العمليات الفلاحية.

إن الاقتصاد الفلاحي تربطه علاقة قوّية بالاقتصاد العام، حيث أن أهداف الاقتصاد الفلاحي لا تختلف من حيث الأساس عن أهداف الأصل الذي تفّرع منه، غير أّنه تهّمه بالدرجة الأولى معرفة فعاليات أصحاب مهنة الفلاحة ورفاهيتهم، لذلك فإّنه يسعى لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المرتبطة بالفلاحة.

[1] طالبي وداد، "**دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000-2018)**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م 06، ع 02، 2020، ص 566.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن للفلاحة أن تنمو وتتطّور بدون تطّور ونمّو الفعاليات الاقتصادية الأخرى، فهي تعّد جزءا متّمما للفعاليات الاقتصادية في البلد ولا يمكن فصلها عنها، إذ تخضع الفلاحة إلى التطورات الاقتصادية التي تتّصل بحركة تصنيع وتجارة ومالية البلد، وذلك بإمكانية تزويد قطاع الفلاحة بما يحتاجه من الآلات والأسمدة والمبتكرات الجديدة لأجل تطوره. وبهذا أصبح مجال الاقتصاد الفلاحي لا يقتصر على دراية إدارة وتنظيم المزرعة فقط، بل تعّداها إلى مواضيع اقتصادية أخرى كدراسة الأسواق الداخلية والتجارة الخارجية والدورات الاقتصادية، دراسة النقود والبنوك والمالية، دراسة الخدمات التسويقية، الضرائب، الأسعار... وغيرها من المواضيع الاقتصادية المهّمة التي أصبحت من الأمور التي يحتاجها الاقتصادي الفلاحي للإلمام بها ومعرفة نظرياتها وآثارها أو تطبيق مبادئها على الفلاحة. ومن هنا تجد أن هناك مواءمة بين أهداف ومجال الاقتصاد الفلاحي والاقتصاد العام.

وعليه، فالاقتصاد الفلاحي ما هو إّلا متّمم للاقتصاد العام ولا يختلف عنه، ولكّنه يزيد عن الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الفلاحية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية، علم تربية الحيوان، علم التربة، الهندسة والمكننة الفلاحية، حيث يستقي من هذه العلوم العوامل الفاعلة في تحسين كمية ونوع الإنتاج الفلاحي، ومنه ايجاد أفضل الوسائل المناسبة لحّل المشاكل التي تعترض طريق نمّو الفلاحـة.[1]

ثالثا: علاقة القطاع الفلاحي بالمؤسسات الغذائية

لعل من أبرز العلاقة التي تربط القطاع الفلاحي والمؤسسات الغذائية :

1. ارتباط المؤسسات الغذائية المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد وسيطية وغيره؛

[1] سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

2. غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن السلسلة الغذائية؛

3. حفظ المواد الأولية الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها؛

4. تلعب دورا كبيرا في معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج والإستهلاك حيث إن المنتجات الزراعية تتصف كثيرا بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها أو على مشتقاتها يتصف بالسنوية، مما ينتج عنه نوع من الانقطاع في تلبية احتياجات المستهلكين، لكن مع تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا المشكل غير مطروح حيث تتولى المؤسسات المعنية بوضع كل السياسات الهادفة إلى ضمان إمداد الأسواق بالمواد الزراعية المطلوبة على مدار السنة وذلك من خلال أنظمة التخزين والتكييف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية.[1]

رابعا: علاقة القطاع الفلاحي بالمؤسسات المالية

المؤسسات المالية وهي عبارة عن مؤسسة أعمال يتركز استثمارها الأساسي في حقوق مالية مثل الأسهم والسندات والقروض بدلا من الأموال الحقيقية مثل المباني والمعدات والمواد الخام وتقوم بتجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمستثمرين وتحويلها إلى سلع وأموال يمكن إقراضها للعملاء وتلعب المؤسسات المالية دورا هاما في القطاع الفلاحي، إذ أنها تعتبر بمثابة الممول له سواء من الجانب المالي أو المعدات من آلات أو الإرشاد الفلاحي ومن أهم المؤسسات الداعمة للقطاع الفلاحي.[2]

[1] حشلاف أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

1. المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات...الخ.

أيضا هذه القروض تكون في شكر الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها.[1]

2. المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

وتتمثل هذه المؤسسات في مجموع المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، لأن الفلاح غالبا ما يكون في حاجة إلى أموال في شكل سيولة نقدية، يمكن إنفاقها حسب احتياجاته الخاصة بالعملية الإنتاجية أو حتى احتياجاته الخاصة الاستهلاكية.

وفي كثير من الدول نجد أن هناك بنوك متخصصة في التمويل الفلاحي، وذلك بهدف تشجيع الإنتاج الفلاحي وتكون هذه القروض المقدمة من طرف البنوك تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- قروض قصيرة المدى: أي القروض الموسمية لأنها تقدم بهدف الاستهلاك الموسمي؛
- القروض المتوسطة: وهي تختلف عن القروض الموسمية في فترة استيرادها، ويتم استيرادها من 3 الى 5 سنوات وتكون خاصة ومتعلقة بالتجهيز الفلاحي؛

[1] بطاهر بختة، زيان بروجة علي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- القروض الطويلة: قروض يتم استيرادها إلى 25 سنة، تتمثل في الاستثمار في القطاع الفلاحي، مثل: غرس بساتين الأشجار المثمرة.[1]

خامسا: علاقة القطاع الفلاحي بالصناعة

إذا كانت للتصنيع ضرواة للتقدم في أساليت الانتاج السائدة، فإن نجاح التصنيع لا يمكن تحقيقه إلا إذا وفرت الشروط من بينها: تحقيق النمو والتقدم في الإنتاج، أي أن التقدم الصناعي يجب أن يصاحبه تقدم زراعي في نفس الوقت، حيث يستطيع الفلاح أن يرفع من مردوديته الفلاحية، حيث لعبت التكالتكنولوجية دورا هاما في عملية النمو فأخذت الآلة شيئا فشيئا تعوض العمل اليدوي. فالإعتماد على العمل الآلي بشكل أساسي ربط نشاط الفلاح الداخلي مع الخارجي، لذا فإن التوجه الكبير إلى الأراضي القابلة للإستخدام الآلي (الأراضي المبسطة والمنخفضة)، ساعد في إرتفاع الطلب على العتاد الفلاحي من جرارات، وأدوات الحرث، والحصاد بمختلف انواعها.

ومن هنا نستطيع القول أن الصناعة في خدمة الفلاحة، و في المقابل الفلاحة توفر للصناعة قسط كبير من المنتجات التي تستعملها الصناعة في فرع الصناعات الغذائية، أي أن الفلاحة والصناعة متكاملان، ويجب إعطاء الأولوية لهذا التكامل لأن مقتضيات التنمية الفلاحية تتطلب من الصناعة تزويد الفلاحة بما يلزمها من العتاد المذكور سابقا.[2]

[1] حشلاف أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] ليت عودة، مبطوش خيرة، "**آليات وقيود تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر إقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجززائر، 2015/2014، ص ص 36-37.

سادسا: علاقة القطاع الفلاحي بقطاع الخدمات

إن النمو الإقتصادي لا يمكن نجاحه إلا بتكامل جميع القطاعات الاقتصادية، ذلك أن تطور وإنماء كل قطاع من شأنه أن ينمي القطاع الآخر، وإذا حدث العكس تختنق الحركة الاقتصادية ويبطل مفعول ديناميكية الإنتاج وبالفعل فإن المشاكل التي يمكن ملاحظتها على الصعيد، التعطيل في تصريف المنتجات الفلاحية والصناعية وتعريضها للفساد والضياع في الكثير من الأحوال ناتجة في جزء كبير منها نقص مواكبة قطاع خدمات الإنتاج لتطوير القطاع الإنتاجي نفسه.

ويلعب التخزين والتوزيع دورا هاما في تصريف المنتجات الفلاحية، إذ نجد أغلبية الإنتاج الفلاحي يرتبط مردوده بمدى تنشيط حركة التوزيع، ومدى تنظيم التخزين مكانا وزمانا بالنسبة للأنواع الإنتاجية وإذا كان قطاع خدمات الإنتاج يهتم بتداول الإنتاج، إذا فهو الوحيد الذي يعتمد عليه القطاعات الإنتاجية في تحقيق المردود المالي. ذلك أن المنتجات الفلاحية لا بد لها أن تسوق وأن توزع على المستهلكين وهذا يتطلب تطوير التوزيع والتخزين الجيد للموارد، خاصة تلك السريعة الفساد، وهذا من أجل حمايتها والمحافظة على نوعيتها وجودتها، لأن هذا عامل مهم يدخل في عرض المنتوج وبيعه سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا، وبالتالي فهو يؤثر على اقتصادية الإنتاج في حد ذاته.

ما يمكن إستنتاجه أن القطاع الفلاحي يلعب دور المحرك للإقتصاد الوطني من حيث توفير الإحتياجات التي يستخدمها القطاع الصناعي كمدخلات أو التي يستخدمها قطاع الخدمات كمنتجات نهائية أو وسيطية.

ولهذا تلعب الزراعة دورا مهما في توسيع حجم السوق المحلي الضروري لتطوير القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني وخاصة القطاع الصناعي.[1]

مؤسسات التسويق:

تلعب هذه المؤسسات دورا فعالا في عملية التنمية الفلاحية عن طريق ما تقدمه للمنتجين من خدمات مختلفة في ميدان التسويق حتى يتمكن المزارع من تصريف منتجاته في أحسن الظروف وذلك من خلال[2]:

- ✓ توفير مختلف مواد التعبئة: مثل الأكياس بمختلف أنواعها والصالحة لكل منتوج وكذلك الصناديق سواء بلاستيكية أو خشبية التي توضع فيها المنتوجات سواء بهدف تسويقها من الحقل الى السوق أو تخزينها حتى يحين آجال تسويقها؛
- ✓ تقديم تسبيقات مالية للمنتجين وذلك بهدف الإسراع في عملية جني المحصول وذلك عن طريق تشغيل عمال موسمين إما لسبب قابلية تلف المحصول بسرعة أو لسبب بيعه بالسعر الأعلى المتاح في السوق؛
- ✓ تسهيل عملية نقل المنتوج الفلاحي من أماكن الإنتاج إلى أماكن التسويق أو التخزين وذلك عن طريق توفير الشحنات اللازمة لنقل المنتوج الفلاحي؛
- ✓ القيام بحملات إعلامية وإشهاري للتعريف بالمنتوج بهدف تسويقه بأحسن الأسعار وأحسن الظروف خاصة المنتوجات الفلاحية الصناعية؛

[1] المرجع السابق، ص ص 37-38.

[2] قاسمي هاشم عمر، بومعزة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

- ✓ توفير المخازن التي غالبا لا يمكن للفلاح أن يقوم بإنشائها بهدف تخزين تلف المنتجات الفلاحية سواء كانت تلك المنتجات التي تحتاج إلى تكييف معين أو حتى المنتجات التي لا تحتاج إلى مثل هذا التكيف حتى حلول آجال بيعها مثل: الحبوب وكذا المنتجات القابلة للتلف خاصة بعض الفواكه واللحوم والبيض.

الأسعار:

تعتبر الأسعار من أهم الحوافز المادية التي تؤدي بالمنتج إلى زيادة إنتاجه ذلك لأن قانون العرض يتناسب طرديا مع الثمن ولذلك وبهدف تشجيع الإنتاج الفلاحي خاصة الضروري منه على الدولة أن تقوم بتدعيم المزارعين عندما ترى الأسعار منخفضة جدا مما يؤدي بالمزارع إلى تحقيق خسارة وهو ما يؤدي به إلى هجرة هذا النوع من المنتج الفلاحي وبالتالي ينعكس سلبيا على الاقتصاد الوطني.[1]

تكوين الاطارات الفلاحية:

يعتبر التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الاستعمال الكفء لوسائل الإنتاج والتقليل من النقائص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي والبحث عن أنجع الطرق لتطبيق برامج التنمية وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، تحسين خصوبة التربة، وطرق الري وغيرها...الخ)، ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بتوفير مجموعة من الإمكانيات تتمثل فيما يلي:

[1] المرجع السابق، ص 13.

أ. تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام وسائل حديثة، مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات؛

ب. عصرنة أنظمة التكوين والإرشاد الفلاحي وتقوية البرامج التكوينية وأيضا تقوية الشركة مع وزارة التعليم والتكوين المهني وإقامة عقود شراكة مع وزارة التعليم والتكوين المهني وإقامة عقود شراكة مع البلدان المجاورة؛

ج. وفي سبيل ترقية الإرشاد الفلاحي تقرر إنشاء إذاعية خاصة (RIF TV) لتنمية وتفعيل الإرشاد الفلاحي، تثمين مهنة الإرشاد الفلاحي؛

د. إعادة تنظيم أنظمة الإعلام وشبكة المعلومات الفلاحية؛

هـ. وتمثلت إمكانيات التكوين في إنشاء العديد من المؤسسات والمعاهد التكوينية ومراكز البحوث العلمية.[1]

البحوث الفلاحية:

يقوم الإرشاد الزراعي بتوجيه الفلاح وامداده بالإرشادات والمعلومات والمعارف والخبرات التي يفتقر إليها، ويوجهه إلى الأساليب الحديثة المستعملة في الإنتاج الزراعي، كما يهدف الإرشاد إلى تحسين المردودية ورفع مستوى معيشة السكان. مؤطري هذا الجهاز هم (الإدارة، الأساتذة، المرشدين، المنتجين، ممثلي المعاهد والمراكز)... هذا البحث سمح لنا بالإتجاه نحو مقاربة تربط بين المفاهيم المنهجية، الأهداف والمسائل

[1] ص ص 174-175.

المقدمة من مختلف سياسات الإرشاد الفلاحي هذا ما جعلنا نسلط الضوء على النظرة الجديدة للإرشاد بالنسبة للبيئة.[1]

سابعا: علاقة القطاع الفلاحي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية العمومية حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية بالنسبة الى مدى مساهمتها في قطاع الفلاحة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فنجد أن نسبة مساهمتها أفضل مقارنة بمساهمتها في القطاع الخاص، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية خلال فترة (2014-2019)

القطاعات	السنوات	2014	2015	2016	2017	السداسي 1 لسنة 2018	السداسي 1 لسنة 2019
الفلاحة	العدد	182	180	181	88	96	93
	%	33.68	33.83	46.41	32.96	36.64	38.11
المحروقات والمناجم والخدمات المتصلة	العدد	9	8	3	3	2	3
	%	1.66	1.5	0.77	0.12	0.76	1.23
البناء والأشغال العمومية	العدد	50	38	28	23	24	15
	%	9.23	7.14	7.18	8.61	9.16	6.15
الصناعة	العدد	151	161	97	80	75	73
	%	27.86	30.26	24.87	29.96	28.63	29.92
الخدمات	العدد	150	145	81	73	65	60
	%	27.68	27.26	20.77	27.34	24.81	24.59
المجموع		**542**	**532**	**390**	**267**	**262**	**244**

المصدر: محمد زبير، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

[1] زلاطو نعيمة، حداشي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 42.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قطاع الفلاحة يعتبر قطاع إستراتيجي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث جاء في صدارة القطاعات الاقتصادية الوطنية بنسبة تراوحت ب 33% الى 45% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الوطنية خلال الفترة (2014-2019)، وذلك بالرغم من تراجع عدد هذه المؤسسات من 182 مؤسسة سنة 2014 الى 93 مؤسسة خلال السداسي الاول لسنة 2019، أي بنسبة إنخفاض تقدر ب 25.90%، وهذا يوضح وجود اختلالات هيكلية في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة، وتخلي الدولة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح القطاع الخاص من جهة أخرى، حيث انخفض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من 542 مؤسسة سنة 2014 الى 262 مؤسسة خلال السداسي الاول لسنة 2018.

كما ان النسبة الكبيرة التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الناسطة في قطاع الفلاحة سنة 2016 والمقدرة ب 46.41% لا تعكس حقيقة واقع هذا القطاع إذا ما قورنت بإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016، حيث ان تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الناشطة في مجال الفلاحة قدر ب 181 مؤسسة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر ب 1022621 مؤسسة، أي بنسبة 0.02% وهي نسبة ضئيلة جدا جدا مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية الوطنية، وهذا راجع بطبيعة الحال الى كون تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية قليل جدا مقارنة بنظيراتها الخاصة والتي لم تتجاوز 0.04% سنة 2016.[1]

[1] محمد زبير، "**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر بين الواقع والمأمول**"، مجلة دراسات اقتصادية، م 18، ع 02، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص ص 110-111.

المطلب الثالث: أثر القطاع الفلاحي على التنمية الاقتصادية

أولا: الإنتاج الفلاحي

تبعا للبرامج الفلاحية المسطرة في الجزائر منذ سنة 2000، وفي إطار كسب رهان الأمن الغذائي، فقد حقق القطاع الفلاحي إنتاج كميات معتبرة من السلع الغذائية الفلاحية النباتية والحيوانية وعلى الرغم من التطور الكمي في هذا الإنتاج إلا أنه شهد اضطرابات لبعض المنتوجات بسبب عوامل مناخية أحيانا واقتصادية أحيانا أخرى، بحيث يواجه هذا القطاع والذي كان المحرك الأساسي للنمو في سنة 2020 تراجعا هاما خلال سنة 2021 وغير مسبوق منذ سنة 2002، مسجلا معدل نمو سلبي من حيث الحجم يقدرب 1.3% أي أقل من 2,6 نقطة من سنة 2020، رغم تخفيف القيود الصحية.[1]

1. الإنتاج الحيواني

ويشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي أو من خلال مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ انخفاض تدريجي في عدد الابقار بحيث وصل الى 1740,18 الف رأس سنة 2020 بينما كان يقدر ب 2081,31 ألف رأس في سنة 2016، كذلك نلاحظ ارتفاع خفيف في باقي المواشي إلا أنها تعتبر زيادة ضئيلة لا تغطي الفجوة الغذائية بسبب

[1] مكرسي بمساء، هاجر بوعكاز، "**تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية**"، م 05، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013، ص 79.

التزايد السكاني المستمر، ويرجع النمو غير السريع للإنتاج الحيواني الى عدة أسباب لعل أهمها: غلاء الأعلاف، ونقص تدعيم الدولة لهذا النوع من الاستثمارات الفلاحية.

الجدول رقم (06): عدد المواشي في الجزائر 2016-2021 (ألف رأس)

المواشي	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البقر	2081.31	1895.13	1816.00	1780.56	1740.18	1734.98
الأغنام	28135.99	28393.60	28723.99	29428.93	30905.56	31126.45
الماعز	4934.70	5007.89	4908.00	4986.12	4908.17	5029.04
الجمال	379.09	381.88	417.00	416.52	435.21	448.55
الخيول	44.99	46.84	46.00	48.63	48.00	50.23

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، مجلد 39-40-41-42.

الجدول رقم (07): حجم اللحوم في الجزائر 2016-2021 (ألف طن)

المواشي	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اللحوم الحمراء	537.74	543.89	529.00	509.00	505.89	514.45
اللحوم البيضاء	515.44	529.81	540.00	540.00	299.43	266.45
الأسماك	102.14	108.30	120.35	105.13	105.13	266.64

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول رقم (07) الانخفاض التدريجي في حجم اللحوم الحمراء ، بحيث في سنة 2016 كان حجم الإنتاج يقدر ب 537,74 ألف طن إلا أنه انخفض سنة 2020 الى ما يعادل 505,89 مليون طن أي انخفض بنسبة تقدر ب5.9% وهذا راجع إلى انتشار الأمراض التي أصابت الأغنام والابقار مثل الحمى المالطية، ونظرا لانخفاض الطلب أدى ذلك الى تراجع الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية.

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء فعرفت تطور نسبي الى غاية 2018 بحيث قدر حجم اللحوم البيضاء ب 540 ألف طن وهذا الارتفاع كان نتيجة لسياسات دعم الدولة للمنتجين وتسهيل منح قروض تشغيل الشباب خاصة في النشاطات المتعلقة تربية الدجاج، إلا أنه في سنة 2019 عرف انخفاض حاد بنسبة تقدر ب 57.6% مقارنة بإنتاج سنة 2018، وهذا راجع كذلك لارتفاع أسعار العلف بالإضافة الى غياب دعم الدولة لهذا النوع من الاستثمارات؛[1]

2. الإنتاج الزراعي

الإنتاج النباتي والذي نصيب من النشاط الفلاحي واعتماده على سلة من السلع الغذائية، كما يوضحه الجدول رقم (08):

الجدول رقم (08): تطور إنتاج السلع الغذائية النباتية في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 (و . ألف طن)

الإنتاج النباتي	2016	2017	2018	2019	2020
الحبوب	45026.96	55093.32	54105.90	57771.85	53357.61
البقوليات	1346.74	1492.38	1720.04	1741.82	1704.72
الخضر	57795.018	50434.019	50268.397	51389.450	55515.884
الفاكهة	35000.34	35137.33	46663.09	40276.68	36474.17
التمور	6422.74	5927.34	5927.34	6942.26	7198.02
التبغ	61.36	59.67	51.28	65.15	78.34
الأعلاف الخضراء	35672.51	41808.98	29296.41	33624.96	46368.28

المصدر: مكرسي لمياء، هاجر بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

[1] المرجع السابق، ص ص 79-80.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن هناك تذبذب في حجم المحاصيل من سنة الى أخرى وهذا راجع الى تغير المناخ وكذا ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية بالإضافة الى صعوبة استيرادها هذا من جهة، ومن جهة اخرى كثرة الحرائق في مختلف ربوع الوطن مما ادى الى خسائر ضخمة في المساحات الغابية والمثمرة.

3. حصيلة الإنتاج الفلاحي لدى القطاع الخاص

حصل الإنتاج الفلاحي لدى القطاع الخاص على نسبة 62% من الإنتاج من مجموع المساحة الصالحة للزراعة ويساهم بأكثر من 60%.

ويستخدم أقل من 40% من الموارد الصحية والمبيدات الجامدة السائلة و 45% من الأسمدة المستخدمة في الزراعة والاستهلاك، ويشتري القطاع الخاص بين 29% من مجموع بذور الحبوب، و 36% من مجموع بذور البقول الجافة رغم أن المساحة التي يحتلها القطاع الخاص أكبر من مساحة القطاع العام لكن يتسهلك عناثر تنمية بشكل أقل أي أن كفاءة الاستثمار من المساحة الصالحة للظراعة هو متكافئ في الإنتاج نسبة لدى القطاع الخاص أحسن، ويمكن الإشارة الى ان الاستثمار في القطاع الخاص 62 تقريبا مع القطاع العام.

في الحقيقة، إن الإنتاج المتكون في القطاع الخاص فيه نسبة معتبرة منه يتكون خارج المساحة الصالحة للزراعة التي يستحوذ عليها، أي في المساحات الجبلية وفي محيط المدن الكبرى الى جانب كون هذا الإنتاج ليس محصورا بشكل دقيق لكونه إنتاج زراعيا منزليا ومعرضا للاستهلاك الذاتي وبالتالي عدم إمكانية إحصاء كل الإنتاج في القطاع الخاص لكون الطبيعة الإدارية والتنظيمية

المشكلة إنما صممت أصلا وفق حدود القطاع العام يضاف إليه ذلك أن طبيعة النشاط الفردي المكمل لوظائف أعضاء الأسرة، التي أصلا أنشطتها غير زراعية، هذا مع الإقرار بوجود بعض المنشآت الفردية ذات الطابع الزراعي والتي لاقت نجاحا مقارنة بمثيلاتها في القطاع العام منها تربية الأبقار.

إن توجه العديد من رؤوس أموال السنوات الأخيرة الى النشاط في القطاع الزراعي هي ظاهرة تستدعي الدراسة في حين أن العديد منهم أنجز تجارب زراعية في طور الاهتمام منها الاستصلاح في مناطق سهلية وفي عمق الهضاب الى جانب العودة الى استغلال المساحات الصغيرة العائلية من طرف فئات الشباب بعدما تبين خطأ إهمال النشاط الزراعي.[1]

4. تطور المساحة

تحتل الجزائر المرتبة الاولى إفريقيا من حيث المساحة إذ تقدر ب 238174.10 الف مكتار، وهي تحتوي على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية، والجدول التالي يتضمن المساحة الزراعية وتوزيع استخدامها كما يلي[2]:

[1] عبد الصمن حنان، "**واقع تطبيق المحاسبة المالية في القطاع الفلاحي –دراسة حالة الديوان الوطني الجزائري المهني للحبوب OAIG–**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015، ص 60.

[2] ديلمي مريم، طلال زغبة، "**القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (2015–2020)**–"، مجلة دفاتر إقتصادية، م 13، ع 02،جامعة المسيلة، الجزائر، 2022، ص 63.

الجدول رقم (09): استخدامات الأراضي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

البيان	المساحة الصالحة للزراعة			مساحة المراعي	مساحة الغابات
	إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	المساحة الزراعية المستغلة	المساحة الزراعية غير مستغلة		
2017	43769.89	8534.60	35235.9	32798.67	197.20
2018	85700.17	5522.41	80177.76	32788.83	1930.00
2019	85825.79	5724.78	80101.01	32755.97	4090.99

المصدر: ديلمي مريم، طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن المساحة الصالحة للزراعة عرفت تزايد خلال الفترة (2017-2019)، في عام 2017 بلغت 43769.89 ألف هكتار لتصل في عام 2019 89825.79 ألف هكتار ما يمثل 36% من إجمالي المساحة الكلية للجزائر. كما نلاحظ أيضا أن المساحة الصالحة للزراعة تنقسم الى قسمين، مساحة زراعية مستغلة والتي شهدت تراجع خلال فترة الدراسة ففي عام 2019 قدرت ب 5724.78 ألف هكتار بعدما كانت في عام 2017 تقدر ب 8534.60 ألف هكتار، ومساحة زراعية غير مستغلة والتي شهدت تزايد على عكس الأراضي الزراعية المستغلة، إذا قدرت في عام 2017 ب 35235.9 ألف هكتار، لتصل الى 80177.76 ألف هكتار و 80101.01 ألف هكتار خلال عامي 2018 و2019 على التوالي.

بينما عرفت مساحة المراعي ثباتا نسبيا خلال سنوات فترة الدراسة بحوالي 32755.97 ألف هكتار وذلك عام 2019، في حين شهدت مساحة الغابات في الجزائر خلال نفس الفترة تزايد ملحوظا من 197.20 ألف هكتار عام 2017 الى 4090.99 وذلك عام 2019.

5. الدوافع المؤدية الى ضرورة تنمية القطاع الفلاحي

من أهم الدوافع التي تؤدي الى تنمية القطاع الفلاحي[1]:

أولا: تحقيق الفائض الزراعي والغذائي:

تعنيٍ كلمة الفائض وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الفلاحي والحجم الضروري لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض الى مهام اقتصادية أخرى والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على سلع استهلاكية أخرى لا يمكن إنتاجها محليا بهدف تنويع الاستهلاك الداخلي؛
- ✓ تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على التجهيزات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية؛
- ✓ توجيه جزء من هذا الفائض الى الاستثمار في القطاع الفلاحي نفسه من أجل تنمية وتوسيعه.

[1] طاهري الحاج، قواسم هواري، "**دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية (2009-2018) -دراسة حالة في مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت-**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019/2018، ص 68.

ثانيا: الفلاحة كمصدر للعملة الأجنبية:[1]

إن تحديد القطاع الفلاحي وتنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية الى البلد المنتج للفلاحة إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الفلاحي. وقام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية بحيث توجه هذه العملات الى عملية التمويل ومنه تصبح الفلاحة كمصدر تمويل للنمو الاقتصادي.

كما أن القطاع الفلاحي يلعب دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية وإستخدامها في الاحتياجات الأساسية لانطلاق النمو الاقتصادي وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل وتوجيهها لأغراض التصدير.

ثالثا: الفلاحة كمصدر للقوة العاملة:[2]

إن تنمية القطاع الفلاحي سيوفر الكثير من الأيدي العاملة التي تتحول تلقائيا الى العمل في قطاعات أخرى هامة كقطاع الصناعة والتجارة والخدمات.

كما أن الفائض الغذائي المتشكل من الفلاحة هو الذي يحدد عدد العمال امدمكن تشغيلهم خارج نطاق الفلاحة كتلك فإن القطاع الفلاحي يمكن أن يساهم في القضاء على البطالة واستقبال الأيدي العاملة، وذلك من خلال:

[1] قاسمي هاشم عمر، بومعزة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

[2] طاهري الحاج، قواسم هواري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- عملية توسيع الفلاحة وذلك عن طريق زيادة الدورات الإنتاجية للمساحة الواحدة، وهو ما يؤدي الى استغلال الأرض استغلالا تاما. وهو ما يستدعي العمل الدائم وليس الموسمي في الفلاحة؛

- إن عملية إستصلاح الأراضي أي توسيع المساحة الفلاحية توسيعا أفقيا يتطلب زيادة الطلب على الأيدي العاملة سواء كان ذلك في فتَرة الإستصلاح وبعدما يتم استصلاح الأراضي مما يؤدي الى توسيع الرقعة الفلاحية الصالحة للفلاحة وما تتطلب من زيادة الطلب على العمل؛

- الطبيعة الجماعية للحياة الريفية تمكن من قبول فائض من السكان، حتى وإن كانت الأراضي متاحة وفائض الإنتاج غير كافيين وذلك للحياة البسيطة والغير مكلفة التي يتسم بها سكان الريف.

رابعا: الفلاحة تحتاج إلى رأس مال أقل:

إن التنمية الفلاحية تحتاج الى رؤوس أموال قليلة نسبيا لما يحتاجه قطاع الصناعة. كما أن الدورة الإنتاجية لرأس المال في القطاع الفلاحي هي أقل من الدورة الإنتاجية في كثير من الأحيان لبقية القطاعات الأخرى خاصة الصناعة، ذلك لأن معظم القروض التي يحتاجها القطاع الفلاحي هي قروض موسمية في أغلبها.

خامسا: مساهمة الفلاحة في تحقيق رأس المال: [1]

لقد كانت الفلاحة على مر التاريخ مصدرا رئيسا لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية. فلا عجب أن يعتقد الفيزوقراط أن الفلاحة هي المصدر الرئيسي للثروة وبالرغم من خطأ هذا الاعتقاد إلا أن الفلاحة لازالت هي المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للدول المختلفة.

إن تمويل التنمية الاقتصادية يقتضي فرض جبايات ادخارية على مختلف القطاعات الأساسية في هذا المجال، وتجربة اليابان خير دليل على ذلك، حيث أن اليابان قد افتَّضت ادخار إجباري مرتفع على قطاع الفلاحة، واستخدام هذا الإدخار في عملية التنمية.

6. مميزات القطاع الفلاحي [2]

1) العقار الفلاحي

في إطار تنفيذ برنامج الحكومة، الرامي إلى تحقيق نموذج تنموي جديد وواعد يجعل من القطاع الفلاحي القلب النابض لسياستنا الاقتصادية يكون بمثابة مسار يصنع مستقبل الأجيال المقبلة وجعله بديلاً للمحروقات من أجل خلق ثروات لما بعد البترول ومضاعفة فرص الشغل وروح الابتكار والمبادرة. ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء وتطوير الاستثمار الفلاحي وتشجيع حاملي المشاريع وذلك من خلال وضع تحت تصرفهم "العقار الفلاحي" لانجاز مشاريعهم، من خلال:

---

[1] طاهري الحاج، قواسم هواري، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، خلية الاصغاء، https://madr.gov.dz، تم الإطلاع على الموقع يوم 2024/05/09، على الساعة 15:02.

1. تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان؛
2. التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي؛
3. تنفيذ الإجراءات الهيكلية، لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا؛
4. تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه (العقار الفلاحي).

تكمن إرادة السلطات العمومية، أمام هدا الوضع في تأمين ممتلكات القطاع الخاص وكذا المستثمرات الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة لدولة من خلال وضع جهاز ملائم أي كانت الصيغة القانونية للأراضي.

2) حماية النباتات ورقابة تقنية

تمارس وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري مهام السلطة الوطنية في مجالات الصحة النباتية والتقنية النباتية من خلال مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية، المكلفة بما يأتي:

- ممارسة مهام السلطة الوطنية في مجالات الصحة النباتية والتقنية النباتية؛
- إعداد سياسات المرافقة والدعم والسهر على تنفيذها لحماية وتثمين المادة النباتي؛
- إعداد تنظيم الصحة النباتية والتقنية النباتية، وكذا التنظيم المتعلق بحماية الحيازات النباتية، والسهر على تنفيذه، لا سيما ما تعلق منه بإنتاج واستيراد وتصدير وتوزيع واستعمال

المدخلات، الفلاحية (البذور والشتائل والأصناف والأسمدة ومواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي)؛

- ضمان نشاطات مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية للمنتجات النباتية أو ذات المصدر النباتي والمدخلات الفلاحية عند الحدود وداخل الإقليم الوطني (البذور والشتائل والأصناف والأسمدة ومواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي)؛

- وضع جهاز وطني للسهر على الصحة النباتية ومخططات التدخل ضد أعداء النباتات من أجل المحافظة على الإنتاج الفلاحي؛

- المشاركة في النشاطات المعيارية في مجال حماية الصحة النباتية ومراقبة البذور والشتائل، ومتابعتها مع الهيئات الوطنية والدولية.

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

1. المديرية الفرعية للرقابة التقنية: وتكلف بما يأتي:

- ضمان عمليات مراقبة الصحة النباتية عند الحدود وداخل الإقليم الوطني؛

- ضمان تحليل وتقييم وتسيير الاخطار المرتبطة بنشاطات مراقبة الصحة النباتية وانعكاساتها في الإنتاج الفلاحي؛

- المشاركة في النشاطات المرتبطة بإعداد وتنفيذ المعايير في مجال مراقبة الصحة النباتية والحجر النباتي، ومتابعتها الدولية.

2. المديرية الفرعية للمصادقات والاعتمادات؛

3. المديرية الفرعية للسهر على الصحة النباتية.

3) ضبط وتطوير

تم تحقيق هذه السياسة بشكل رئيسي من خلال مراجعة جهاز الدعم بناءً على المبادئ التالية:

1. إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ)؛

2. الدعم الموجه نحو قنوات التجميع و سلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل ...)؛

3. التبسيط العقلاني للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول، الأسمدة، المكننة الفلاحية، معدات الري ..).

4) مصالح بيطرية

- ممارسة السلطة البيطرية الوطنية وتحديد الإستراتيجية الصحية البيطرية؛
- إعداد ومتابعة ومراقبة وتقييم التشريعات والقوانين المتعلقة بالصحة الحيوانية والأمراض الحيوانية المنشأ، ورفاهية الحيوانات وتشخيصها، بالإضافة إلى سلامة المنتجات الحيوانية وذات أصل حيواني، بما في ذلك منتجات الصيد وتربية المائيات الموجهة للاستهلاك البشري والأعلاف الحيوانية؛

- ❖ مراقبة الممارسة المهنية البيطرية والصيدلية البيطرية؛
- ❖ تحديد سياسات المرافقة والدعم و تنفيذها لتطوير الصحة الحيوانية وحمايتها؛
- ❖ التعاون مع المنظمات الوطنية والدولية المتخصصة في المجال البيطري.

5) تنمية الفلاحة في المناطق الجافة وشبه جافة

تكتسي المناطق الجبلية التي تمتد على طول الجزء الشمالي من البلاد وتحد سهول الهضاب العليا أهمية قصوى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعتبر مناطق ذات قدرات عالية لابد من استغلالها بغية إعادة بعث بعض الأنشطة وإنشاء البنى التحتية القاعدية التي من شأنها تعزيز الجاذبية الإقليمية والإبقاء على الساكنة الريفية.

تتوزع المناطق الجبلية على 28 ولاية شمالية بتغطية كلية أو جزئية وتشمل 453 بلدية، أي 29% من المجموع الوطني، وفقًا للمرسوم الوزاري المشترك المؤرخ في 16 ماي 1993، والذي يحدد المناطق الجبلية. كما أن هذه المناطق تشغل مساحة فلاحية إجمالية تقدر بـ 2.53 مليون هكتار أي ما يعادل 61% من إجمالي مساحة المناطق الجبلية، وتتوفر على حوالي 1.7 مليون هكتار كمساحة زراعية مفيدة (أي 20% من مساحة الزراعية المفيدة).

يمثل النشاط الزراعي ركيزة الكفاف الرئيسية للسكان الذين يعيشون في الجبال والمقدر تعدادهم بـ 7 ملايين نسمة. (أي 17% من المجموع الوطني) من بينهم 3.5 مليون نسمة يمثلون سكان الأرياف. فيما يقدر عدد السكان الناشطين في الزراعة بـ63965 نسمة (أي 23% من إجمالي القوة العاملة).

تتنوع نظم الإنتاج الفلاحي في الجبال، و يغلب عليها الطابع الزراعي – الرعوي الذي يتميز بالزراعة المختلطة المرتبطة بتربية الماشية واستغلال الموارد الغابية. وتم إحصاء 301900 مستثمرة فلاحية على مستوى المناطق الجبلية، بقيمة إنتاجية قدرت ب 450 مليار دينار (عام 2014)، مساهمة قدرها 16% في قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني.

6) تنمية فلاحة صحراوية

تزخر مناطق الصحراء بموارد وإمكانات كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان وتلعب دورًا مهمًا في تحسين الأمن الغذائي.

تتيح الظروف المناخية الزراعية في مناطق الأطلس الصحراوي ، والصحراء السفلى (بسكرة و الوادي) وحتى وسط الصحراء (ورقلة وغرداية) الفرصة لتطوير شعب الإنتاج غير الموسمية، حيث يمكن لهذه الشعب أت تعزز مصادر تزويد المراكز الحضرية الكبيرة في الشمال بالخضراوات، بما في ذلك البطاطس.

وقد سمح وضع برامج مختلفة لتنمية المناطق الجنوبية من قبل الوزارة الوصية، بتلبية الشروط اللازمة لتوفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية ودخل سكان الريف.

ومن بين المؤشرات الرئيسية التي تبين أهمية الصحراء في الاقتصاد الفلاحي الوطني، نذكر:

عشرة (10) ولايات صحراوية: أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، إليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست وتندوف؛

عدد البلديات: 188 بما في ذلك 141 منطقة ريفية، عشرة (10) مقاطعات إدارية: برج بادجي مختار وتميمون (أدرار)، بني عباس (بشار)، أولاد جلال (بسكرة)، المغير (الواد)، المنيعة (غرداية)، جانيت (إليزي) ، تقرت (ورقلة)، عين صلاح وعين قزام (تمنراست).

7. رقمنة القطاع الفلاحي

رقمة القطاع الفلاحي أو ما يعرف DIGITALIZATION FOR AGRICULTURE (D4AG) بأنها هو استخدام التقنيات الرقمية والابتكارات والبيانات للتحويل نماذج الأعمال والممارسات عبر سلسلة القيمة الزراعية ومعالجة الاختناقات والإنتاجية، والتعامل ما بعد الحصاد، والوصول إلى الأسواق، والتمويل، وإدارة سلسلة التوريد لتحقيق دخل أكبر لصغار المزارعين وحسين الغذاء والأمن الغذائي، وبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ وتوسيع نطاق شمول الشباب والنساء.

وتبرز أهمية رقمنة القطاع الفلاحي في النقاط التالية[1]:

- ✓ تحقيق مستويات أفضل للإنتاج: تتيح الرقسنة تحقيق كلا من الدقة والمحافظة على الموارد في آن واحد، مع تقليل صعوبة بعض المهام. فيمكن للمزارع، على سبيل المثال، الوصول إلى بيانات الأرصاد الجوية؛ رسم الخرائط التعاونية لتقدم بعض الحشرات؛ إلى أجهزة الاستشعار الي ستسمح له معرفة تكوين تربته والاحتياجات المائية محاصيله، كما وتمنحه البيانات الي تم جمعها إمكانية إدارة الرعاية التي يجب أن يقدمها محاصيله بشكل أفضل، وبالتالي يميل نحو

[1] حازم حجلة سعيدة، آمال بوسواك، صديقة بن مداني، **"واقع رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر: الآليات والسبل"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، م 04، ع 02، الجزائر، 2022، ص 128.

الزراعة الدقيقة، وهو ما يمكن رؤية النتيجة القيمة المضافة للمستهلكين مع زيادة جودة المنتج، الحصول على المزيد من المنتجات الطبيعية، تحسين وقت الحصاد... ؛

- ✓ تحسين الممارسات الجماعية والابتكار من خلال تجميع البيانات: نظرا لأن الكائنات الحية تتطلب نهجا منهجيا وقدرا معينا من وقت التعلم، فإن تجربة المزارع تستغرق سنوات حين تتراكم. معدل حصاد واحد من هذا المحصول سنويا، فإن المزارع لديه في النهاية فرص قليلة لاختبار ممارساته أو مقارنتها أو تغييرها.

إن القدرة على جمع وتحليل البيانات المتعلقة عمارسات آلاف المزارعين تجعل من الممكن تكرار التجارب في سياقات مختلفة من هذا، من الأسهل الحصول على نماذج تنبؤية وتحديد الممارسات الجيدة والعناصر السياقية الملائمة لثقافات معينة، أحد التحديات على هذا المستوى هو جمع البيانات من قبل التعاونيات أو المنظمات القادرة على معالجة البيانات وتقدم التوصيات، في الخلفية، هدف تحسين القدرة التنافسية؛

- ✓ تحقيق الشفافية والقيمة والجودة وثقة المستهلك: يمكن النظر في مزايا رقمنة الزراعة من حيث المعلومات والتواصل مع المستهلك. تصبح ظروف الإنتاج والتأثير المجتمعي والبيئي للمنتج وما إلى ذلك مرئية ويمكن الوصول إليها. بفضل أنظمة جمع البيانات وهيكلة؛ تقييم؛ وضع العلامات. الوصول إلى البيانات ؛ وبالتالي، فإن الرقمة تتيح للمستهلك اتخاذ قرار أكثر استنارة من خلال السماح له بالوصول إلى ما هو عير مرئي لعينيه عندما يشتري

المنتج. وهكذا مكن للمستهلك أن يعرف أصل البذرة، الممارسات الزراعية ... يمكنه حين أن يعرف بدقة قطعة الأرض الي نما منتجه.[1]

8. وسائل تطوير القطاع الفلاحي

المتعارف عليه، أن زيادة الإنتاج الفلاحي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية وأنو بدون هذه الزيادة فإن التنموية الاقتصادية تتعثر لتؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي وتنتج وصفا غير مقبول كما أشرنا سابقا.[2]

وهذه الزيادة في الإنتاج الفلاحي ضرورية لمواجهة الزيادة الخطيرة في النمو الديموغرافي والذي تعاني منه أغلب الدول النامية والمتخلفة. وهي لازمة أيضا لتوفير استهلاك عنصر العمل بعد زيادة معدل التطور الصناعي، وأخيرا فإن الزيادة في الإنتاج ضرورية لمواجهة طلب الصناعة المتزايدة من المستخدمات الوسيطة ومن رأس المال، ولذلك تصبح زياد الإنتاج الفلاحي ضرورة حتمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشير الدلائل الواقعة والتاريخية أن النمو الفلاحي يتطور وفق وتيرة مقبولة نحو التحسن.

ونظرا لما للقطاع الفلاحي من أثر كبير في اقتصاديات الدول النامية، فلقد تزايد الإهتمام به ليصبح الركيزة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن تطوير الفلاحة في حقيقة الأمر هو تطوير للاقتصاد، وانخفاض الأداء في القطاع الفلاحي يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد ككل، ولذا فإن إتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الفلاحي سيكون بالضرورة مرتبطا ومؤثرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة والدخول النقدية لصغار الفلاحين، والتركيز على الفلاحة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الفلاحي، حيث الميزة

[1] المرجع السابق، ص 129.

[2] طاهري الحاج، قواسم هواري، مرجع سبق ذكره، ص 61.

النسبية للدول النامية، تعطي صناعات إحلال الواردات مجالا جيدا للتوسع الصناعي ولكي يلعب القطاع الفلاحي دوره كاملا في التنمية الاقتصادية.[1]

9. الاختيار القطاعي للتنمية

إن تحديد الإستراتجية العامة للتنمية الاقتصادية يتوقف على الإمكانيات المختلفة المتنوعة، والتي تختلف من بلد إلى آخر، إذ لا يوجد هناك برنامج إنمائي واحد يصلح إلى جميع البلدان النامية، بحيث لا يكون البرنامج الفعال في بلد ما صالحا لبلد آخر، وعليه قد يحتاج كل بلد إلى سياسة اقتصادية خاصة تلائم إمكاناته وموارده المختلفة، وذلك في سبيل تحقيق أهدافه وطموحاته الاقتصادية بالدرجة الأولى ثّم الاجتماعية.[2]

وعلى هذا الأساس، ظهرت عّدة نماذج وسياسات اقتصادية قدمت إلى الدول النامية بهدف النهوض باقتصادياتها والخروج من دائرة التخلف، كما أن هذه النماذج والسياسات الاقتصادية لا تختلف في الهدف المنشود وهو التنمية الاقتصادية، وآنما يكمن اختلافها حول أهمية القطاع القائد في عملية التنمية، والذي يمكن للبلد النامي الاعتماد عليه كنموذج فعال للنهوض بالاقتصاد القومي والخروج من دائرة التخلف بكّل أشكالها ومن أهّم هذه النماذج والسياسات:

- نظرية النمو غير المتوازن: تقوم هذه النظرية على إعطاء الأولوية في عملية التنمية لقطاع ما يكون للبلد النامي إمكانية تطويره، وبشكل يمّكن هذا القطاع من تقديم الدفعة القوية لبقية

[1] المرجع السابق، ص 62.

[2] سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 71.

القطاعات الاقتصادية الأخرى كتنمية قطاع الصناعات الثقيلة، قطاع الصناعات الخفيفة، قطاع الفلاحة، قطاع التجارة الخارجية... وغيرها من نماذج التنمية المقترحة؛

- نظرية النمو المتوازن: مفاد هذه النظرية يكمن في أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقّق في بلد ما، إلّا إذا ارتبطت بتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية بصفة عامة في آن واحد.

وعلى هذا الأساس، فإن التنمية الاقتصادية ترتكز على الاهتمام بالقطاع الإستراتيجي للبلد الذي يمكن أن يشّكل المحور الأساسي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تكون فيه عملية التنمية ممكنة بشكل أكبر من بقية القطاعات الأخرى، ونتيجة لهذا ظهرت مشكلة الاختلاف في أولوية القطاعات التي تكون الرائد في عملية التنمية الاقتصادية.[1]

10. استراتيجية التنية المبنية على أولوية الفلاحة

تعّد إستراتيجية التنمية الفلاحية أحد أهّم إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، حيث تركّز على النمو الفلاحي ومعّدلاته، وتهدف أساسا إلى زيادة عرض المنتجات الفلاحية الغذائية، وتنطلق من خلفية مفادها أن ضعف مستوى الإنتاج الفلاحي يعتبر من العوائق التي تعترض التنمية.

كما تعّد الفلاحة نقطة محورية في عملية النمو، حيث تفيد تجارب العالم المتقدم من الناحية التاريخية أن عملية الانطلاق في النمو الاقتصادي متوقّفة على التقدم الذي يحرزه القطاع الفلاحي ضف إلى ذلك فهي تمثل القطاع الأكبر في معظم الدول السائرة في طريق النمو، ولهذا تتطلّب عملية التنمية في هذه الدول

[1] المرجع السابق، ص 72.

تحقيق فائض في الإنتاج الفلاحي يكفي لسّد حاجيات السكان، مّما يساهم في إزالة أغلب العوائق التي تكبح عملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق إعطاء دفع قوي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.[1]

11. استراتيجية التنمية المتوازنة[2]

ترتكز هذه الاستراتيجية على ضرورة تحقيق نمو متوازن في شتّى القطاعات وبشكل متكامل ودون تفضيل قطاع على آخر؛ فالعلاقات المتبادلة والمتعّددة بين قطاعي الصناعة والفلاحة تقتضي ضرورة إحداث تنمية فلاحية مواكبة لعملية التنمية الصناعية. فالصناعة تمتص فائض قّوة العمل من قطاع الفلاحة بما يؤّدي إلى زيادة متوسط إنتاج العامل الفلاحي، اضافة إلى أن التقدم الصناعي يزّود القطاع الفلاحي بالعديد من مستلزمات الإنتاج الفلاحية كالأسمدة والمبيدات والآلات، وارتفاع الدخول في القطاع الفلاحي يعمل على استيعاب منتجات القطاعات الأخرى، بينما ارتفاع مستويات الدخول في القطاع الصناعي يؤّدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى اتّساع الأسواق الذي يؤّدي إلى تنمية وسائل المواصلات وغيرها، مّما يتسّبب في نمّو النشاط التجاري للمنتجات الفلاحية، وبالتالي دعم اقتصاديات الفلاحة. وهذا الاعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين يدعو إلى التنمية المتوازنة بينهما، وذلك حتّى يتحقّق النمو المستقر على مستوى الاقتصاد القومي.

[1] المرجع السابق، ص ص 73-74.

[2] المرجع نفسه، ص 76.

المبحث الثاني: التنمية الفلاحية

يعتبر القطاع الفلاحي أداة فريدة في التنمية التي تعرف على أنها ذلك التطور أو التغير النباتي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة للمجتمع بحيث يتفاوت أسلوب عمل هذا القطاع من بلد لآخر تبعا لكيفية إعتماده عليه من جهة ونسبة الموارد المتاحة من جهة أخرى لتحقيق التنمية الفلاحية، لذا سنتطرق في هذا المبحث الى النقاط التالية:

- ✓ مفهوم التنمية الفلاحية؛
- ✓ أهمية وأهداف التنمية الفلاحية؛
- ✓ شروط ومتطلبات التنمية الفلاحية؛

المطلب الأول: ماهية التنمية الفلاحية

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية

لقد تعددت مفاهيم التنمية الفلاحية تبعا للتطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، لكنها كلها تصب في نهاية الأمر في مصب واحد، وهو العمل على رفع مستوى معيشة الفرد وتتمثل في التعاريف فيما يلي:

- ❖ تتمثل التنمية الفلاحية في تنمية الإنتاج الفلاحي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بزيادة إنتاجية الأرض، واهتمامها، وزيادة إنتاجية الأرض تكون بتحسين طرق زراعتها من حيث إنتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض وانتقاء البذور ومكافحة الآفات

الفلاحية، واستخدام الآلات الفلاحية، والتنمية الفلاحية تشمل كذلك تنمية الناتج الإنتاج الحيواني والسمكي، بحيث يشكل تنمية الإنتاج الفلاحي جزءا هاما من تنمية الناتج القومي خاصة في الدول الفلاحية التي لا تزال فيها قائمة على الطرق البدائية والمفاهيم المختلفة التي تعتبر أن الفلاحة هي زراعة المحاصيل الحقلية فقط دون الاهتمام بزراعة الخضروات والفواكه وتصنيفها، دون الاهتمام بالمنتجات الحيوانية المختلفة[1]؛

- ❖ تعرف التنمية الفلاحية كذلك على أنها عملية مستمرة من التغير في مختلف الهياكل الخاصة بالقطاع الفلاحي تهدف الى تحريك كل الإمكانيات الإنتاجية وتسبقه الخدمات التي تساعد سكان الريف بصفة خاصة من الوصول الى مستوى أفضل من المستوى المعيشي، وعليه عرف مفهوم التنمية الفلاحية على أنها: عملية إدارة معدلات النمو حيث تهدف الى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطف الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأرض الفلاحية باستصلاح وزارعة الأراضي القابلة للزراعة بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الفلاحية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال واتخاذ الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الفلاحية، والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الفلاحي بهدف الاستغلال الامثل وهو ما يمثل التنمية الفلاحية الرأسية؛

- ❖ تبنت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم التنمية الفلاحية وعرفها بأنها عملية تهدف الى ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا الى جانب التوسع في إنتاج السلع

[1] جوه أمينة، بنور نرمان، **"التنمية الفلاحية في الجزائر بين الواقع والآفاق"**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018/2017، ص 32.

الزراعية الاخرى وكذا توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي ومن ذلك أيضا المحافظة على الموارد ومنع تعرض البيئة للتلوث ومن أهداف التنمية الفلاحية، كذلك العمل على حماية القطاع الفلاحي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الضارة والمجتمعات وحتى الاعمال التجارية، شرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.[1]

ثانيا: أهمية التنمية الفلاحية

إن تنمية القطاع الفلاحي أمر في غاية الأهمية وخاصة أن النشاط الفلاحي له دور فعال في مراحل التنمية المختلفة في كثير من البلدان المتقدمة حيث ترتكز التنمية الفلاحية على إعادة التوازن بين إمكانية المجتمع والموارد البشرية ومعالجة المشكلات الفلاحية التي تعوق النشاط الفلاحي، وتكمن أهمية التنمية الفلاحية في تحقيق أهدافها:

- ✓ تنفيذ برامج استثمارية طموحة تخص القطاع الفلاحي، وتوظيف كفة عناصر الإنتاج في خدمتها؛
- ✓ توفير الظروف الهامة الملائمة لتنمية القطاع الفلاحي، ومنها توفير درجة كبيرة من الاستقرار والطمأنينة، وذلك لتشجيع الاستثمار في النشاط الفلاحي؛
- ✓ توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي وبتكلفة مناسبة؛

[1] المرجع السابق، ص 33.

- ✓ تصحيح أو تخفيض الخلل الموجود في الميزان التجاري، وكذلك العمل على توفير العملة الصعبة؛
- ✓ إنشاء تراكم رأسمالي في القطاع الفلاحة؛
- ✓ زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين، زيادة على تحقيق قدر من زمن العدالة الاجتماعية والحد من مساواة في توزيع الدخول؛
- ✓ حصر إمكانية التنمية الفلاحية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات[1].

ثالثا: أساليب التنمية الفلاحية وضوابطها

تستخدم التنمية الفلاحية أساليب مهنية في سبيل زيادة نمو الإنتاج الفلاحي ومنه التأثير على القطاع الفلاحي ككل، ويتم ذلك وفق ضوابط معينة، لضمان السير الحسن لعملية التنمية في هذا المجال.

1. أساليب التنمية الفلاحية:

يمكن التمييز بين أسلوبين رئيسيين لزيادة الإنتاج الفلاحي[2]:

أ- أسلوب التنمية الفلاحية الرأسية التوسع الرأسي:

[1] سفيان عمراني، "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة**–"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دطتوراه الطور الثالث علوم تجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015/2014، ص 67.

[2] أحمد نسيب، جمال كرتيو، مرجع سبق ذكره، ص 04.

ويتمحور حول زيادة المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الرقعة المزروعة، أي دون إضافة مساحدة جديدة، ويتم هذا الأسلوب في البلدان التي يزيد فيها عدد السكان وتقل فيها المساحة المزروعة كما يقوم هذا الأسلوب على العناصر التالية:

- تحسن أصناف المنتجات وذلك من خلال إستنباط أصناف جديدة أكثر مردودية وملائمة لذوق المستهلك وأكثر مقاومة لظروف البيئة؛
- العناية باختيار الأرض الموافقة لزراعة كل محصول؛
- احترام مواعيد الجني والحصاد؛
- العناية بتجهيز المنتوج الفلاحي للتسويق (تنظيف، فرز، تعليب ...).

ب- أسلوب التنمية الفلاحية الأفقية (التوسع الأفقي):

تتمثل هذه الطريقة في عملية التوسع في المزروعة، وهذا عن طريق استصلاح أراضي جديدة لم تكن مزروعة من قبل، وبالرغم من أهمية هذه الطريقة إلا أنها تصادف عدة مشاكل من بينها:

- ضخامة حجم الاستثمار، وهو ما يتوافق مع حجم التمويل اللازم لذلك؛
- طول فترة الاستثمار، حيث تختلف هذه الفترة باختلاف ضخامة الاستثمار وباختلاف الأراضي المسطحة أيضا؛
- قلة العائد على الإستثمار، لأن استثمار رأس المال في الفلاحة لا يؤدي الى الحصول على عائد مرتفع أو استثنائي كما يحدث في كثير من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

2- ضوابط التنمية الفلاحية:

إن أداء برامج التنمية الفلاحية يحتاج الى رؤية اقتصادية موضوعية، وذلك في إطار سياسة اقتصادية ملائمة ترتبط بسياسة فلاحية من شأنها أن تكمن في تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الفلاحية في الإطار المحدد لها، ووفق الإمكانيات المتاحة والممكن استخدامها.

وفي هذا الإطار، فإن هناك موارد يتطلب توفرها من اجل تحقيق اهداف التنمية الفلاحية، وفي مقدمتها أراضي فلاحية مناسبة ومياه، تكنولوجيا متطورة، أصناف نباتية وحيوانية عالية وإدارة متقدمة، كما يجب أن تتوفر الطروف الملائمة التي تعمل في ظلها عوامل الإنتاج الفلاحي وأهمها[1]:

- الظروف الداخلية والاستقرار السياسي؛
- إكتمال السوق وإستخدام الكفاءة التوزيعية؛
- توفر الأنشطة الاقتصادية الفلاحية التكميلية.

وبصفة عامة، عند وضع أهداف التنمية الفلاحية يجب مراعاة الأمور التالية:

- وضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الاولوية القصوى من عملية التنمية الفلاحية بحيث هذه المتطلبات قبل غيرها؛
- صياغة الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العملية الإنتاجية؛

[1] المرجع السابق، ص 05.

- تحديد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية أو غيرها، والتي تلزم لانجاز أغراض التنمية الفلاحية؛

- العمل على تحديد وقياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الفلاحية.

رابعا: أسس التنمية الفلاحية وأهدافها وشروط تحقيقها

تعتمد التنمية الفلاحية على مجموعة من الأسس يجب توفرها حتى تضمن النموذج الملائم للتنمية إلا أن معظم الدول النامية تتميز بمجموعة من الخصائص والصفات الاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن حصر أهم تلك الصفات التي تعتبر سمات للتخلف الإقتصادي بصورة عامة والفلاحي بصورة خاصة بمتغيرات منها المشكلة السكانية، عدم كفاية رأس المال وتراكمه، اختلال البنية الهيكلية للتجارة الخارجية وتخلف البنيان الاجتماعي والثقافي.

1- أسس التنمية الفلاحية:

تعتبر هذه المتغيرات من المعوقات للتنمية الاقتصادية الفلاحية والتي من عناصرها الأساسية[1]:

- ❖ قصور الوسائل الإدخارية؛
- ❖ ضيق السوق وانخفاض الدوافع الاستثمارية؛
- ❖ البنية الأساسية والهياكل القائمة؛
- ❖ حلقة الفقر المفرغة؛

[1] المرجع السابق، ص 34.

❖ أثر التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

2- أهداف التنمية الفلاحية:

إن زيادة النمو الفلاحي باسمرار يحقق ارتفاعا في دخول العاملين في حقل الزراعة وخاصة أنباء الريف، وكذا عدالة توزيع الثروات المادية ووضع الزراعة في خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة، وفق سياسات وبرامج خاصة لهذا الغرض، وهذا ما يعرف بالتنمية الفلاحية والتي قد تساهم بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة، وبصورة عامة نجد أن عملية التنمية تهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية الاقتصادية الفلاحية وهذا كون مهظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الفلاحية، تهتم بالمؤشرات الاقتصادية الفلاحية والتي نلخصها في النقاط التالية:[1]

1) <u>الأهداف الاقتصادية</u>: يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فعالية للتنمية الفلاحية؛
- ✓ زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- ✓ تعزيز التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني؛
- ✓ توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي؛
- ✓ زيادة دخول الفلاحين والعاملين في النشاطات الفلاحية المستدانة؛

[1] جلولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- ✓ عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الفلاحة وباقي القطاعات وداخل القطاع الفلاحي؛
- ✓ زيادة الإنتاج الفلاحي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تحسين تنافسية المنتجات سعريا ونوعيا ولتمكينها من المنافسة في السوق المحلي والأسواق التصديرية؛
- ✓ زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج؛
- ✓ تحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة وباقي قطاعات الاقتصاد لا سيما في مجال التصنيع الفلاحي؛
- ✓ موازنة العرض مع الانتاج المحلي مع الطلب في الأسواق؛
- ✓ استكمال وتعزيز البناء المؤسسي المهني والاقتصادي للفلاحين ولفئات القطاع الخاص الأخرى العاملة في القطاع الفلاحي.

2) <u>الأهداف الإجتماعية:</u>

- ✓ وضع حد للهجرة من الريف الى المدن؛
- ✓ زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية؛

- ✓ تأهيل الفلاحين والعاملين في الفلاحة فنيا واجتماعيا وقدراتهم على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة؛
- ✓ تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والظروف المعيشية لسكان الريف.

3) <u>الأهداف البيئية:</u>

- ✓ المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من أجل إدامة قدرتها الإنتاجية وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية؛
- ✓ المحافظة على التنوع الحيوي واستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الفلاحية؛
- ✓ تحسين إمكانية وقدرات قطاع الفلاحة الفنية والإدارية على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.

3- شروط تحقيق التنمية الفلاحية[1]

إن المهمة الأساسية التي قد يلعبها القطاع الزراعي على مستوى الاقتصاد الوطني هو توفير الغذاء للسكان وضمان أدنى حد من الأمن الغذائي للبلد، هذا الهدف يمكن أن يتحقق لأن التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة لأي بلد له تبعية غذائية للعالم الخارجي، وفي ظل هذا التصور

[1] جلولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

بهذه الفكرة، تتواصل الدراسات والبحوث من طرف الباحثين المختصين في الميدان الفلاحي، من أجل إيجاد حل أمثل لتنمية القطاع الفلاحي ولا يأتي الى بتنميته وحتى يتحقق هذا يجب أن يمر بالمراحل التالية:

أ- المرحلة الاولية: في هذه المرحلة تنصب مجهودات الدولة في تخصيص أحجام معتبرة من الاستثمارات للهياكل القاعدية، أي الهياكل الموجودة على مستوى الريف، وهذا من الري وحفر الآبار، بناء السدود وتشييد الطرق لتسهيل الحركة من المزرعة الى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بالمزرعة وكذلك إجراء بحوث ودراسات حول هذا الميدان، وهذا ما نجده في الصين وباكستان؛

ب-مرحلة الإنطلاق: عندما يتحقق الاستثمار العام في الري، الهياكل القاعدية والبحث، ويشعر الفلاحون بارتفاع مداخلهم، فإن الأفراد أي القطاع الخاص يهتم بالزراعة، وبالخصوص تنصيب استثماراتهم في حفر الآبار وبيع الآلات الفلاحية وإيجارها، وتشير الى أن حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي يرتبط بمدى فعالية السياسة السعرية في هذا القطاع إذ يجب تدعيم القطاع الفلاحي بالموارد المالية والبشرية من خلال الاستثمار في مجال الري والبحث العلمي، الهياكل القاعدية من اجل تحسين الإنتاجية في المراحل الاولى على الأقل، وبعدها تنتقل هذه الإنتاجية الى القطاعات غير الفلاحية عن طريق السوق، ففي هذه المرحلة تظهر فرص عديدة للاستثمارات وتكون سائحة، ثم تأتي مختلف العمليات الاخرى للاقتصاد الوطني.

ج- مرحلة التكامل القطاعي: نجد في هذه المرحلة التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية من شانها التقليل عن النزوح الريفي نحو المدن وإقامة التوزيع العادل للمداخل، وتعد سياسة القروض وسيلة لتشجيع الاستثمارات كإنشاء وحدات الإنتاج الصناعي للخواص، فيفضل إدماج التكنولوجية واستعمالها، حققت الدول المتقدمة مثل دول أمريكا وأوروبا مرحلة مزدهرة؛ إذن هذا الانتقال من الزراعة الأولية الى الزراعة المعاصرة لا يمكن أو ليس من السهل تخطيه من طرف أي بلد في العالم وخاصة من طرف دول العالم الثالث بدون إعطاء أهمية قصوى للقطاع الفلاحي.[1]

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي للتنمية الفلاحية

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي

هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي، كما يتمثل التمويل الفلاحي في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء

[1] جلولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.[1]

ثانيا: أنواع التمويل الفلاحي

تمثل في ما يلي:

1. التمويل الذاتي: إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاح في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله؛

2. التمويل بالقروض: تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي. وللائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، ويعرف على أنه: إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها. وهي أيضا قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول، والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية؛

[1] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فرحاتية، **"واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر إمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، م 13، ع 01، الجزائر، 2020، ص 835.

3. الدعم الحكومي: تعمل الحكومات وفي إطار تنفيذ برامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية تحت مبدأ التنويع الاقتصادي ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الأمن الغذائي وهو الهدف الأول المنشود من هذا القطاع. ويعرف الدعم الحكومي على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة، لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع.[1]

ثالثا: ضمانات الإئتمان الفلاحي

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح البنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وآجاله فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير والمتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض أما في حالة الإئتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات الأراضي البنايات السكنات الريفية ... الخ، وبالإضافة الى ضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة الى سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد ...)[2].

[1] المرجع السابق، ص 836.

[2] شويخي هناء، "**آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية وتقييمية**–"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 24.

رابعا: طبيعة ائتمان التمويل الفلاحي

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من الجوانب التالية[1]:

1. طبيعة الإحتملية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار، حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج؛
2. تقسيم الملكية وتعدد الإستغلالات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للإستغال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي ..؛
3. المستوى المتخلف من التكنولوجية الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان إلى الملكية والمرافق الأساسية؛
4. إرتباط الإئتمان الفلاحي بالسوق العلمية للتصدير.

خامسا: تصنيف التمويل الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية[2]:

[1] حريتي عائشة، "**نظام التمويل الفلاحي في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م 57، ع 05، جامعة الجزائر 01، 2020، ص 454.

[2] بلعوج حورية، "**آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) فرع بوقيرات–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي مالية ومحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017، ص 12.

1- التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:

- القروض العقارية: والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والانفاق على مشروبات الري والصرف واستصلاح الاراضي والانفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في المزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل؛

- القروض الانتاجية: وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الانتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية؛

- قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية: وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والانفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية؛

- القروض الاستهلاكية: تستعمل على السلع والخدمات والتي تتصل اتصالا مباشرا بالانتاج الزراعي وانما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

2- التصنيف حسب آجال القروض: وتنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف الى ثلاثة أنواع وهي[1]:

✓ القروض القصيرة الأجل: وهي القروض المي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور والأسمدة والعلاجات والأشتال ودفع أجور العمال والحراثة والحصاد والري وما الى ذلك من نفقات انتاجية ويتراوح أجل هذه القروض من سنة الى سنتين؛

[1] المرجع السابق، ص 13.

- ✓ القروض المتوسطة الاجل: وهي التي تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تغطي انتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجلها في الغالب من سنة الى خمس سنوات؛

- ✓ القروض الطويلة الأجل: تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فكرة طويلة الأجل كشراء الأراضي واقامة المنشآت والمباني والمصانع وحفر الأبار ومشاريع الاستصلاح الكبيرة ومشاريع الري والصرف الكبرى، ومدتها تصل الى عشرين سنة في بعض البلدان.

3- التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف: ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها الى:

- قروض الزراعات المروية؛
- قروض الزراعات البعلية (المطرية)؛
- قروض الثروة الحيوانية؛
- قروض المكينة الزراعية؛
- قروض التصنيع الزراعي.

4- التصنيف حسب الجهات المستفيدة: ويشمل كل من:

- قروض الأفراد؛

- قروض التعاونيات؛
- قروض الشركات؛
- قروض القطاع العام.

5- التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي: ويتضمن الأنشطة التالية:

- البستة؛
- المحاصيل الحقلية؛
- الثروة والتي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها؛
- الثروة السمكية؛
- محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

6- التصنيف حسب نوع الضمانات[1]:

- قروض غير مضمونة: وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل؛
- قروض مضمونة بأموال منقولة: وهذه خاصة بالقروض المي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث ..الخ؛

[1] المرجع السابق، ص 14.

- قروض مضمونة بأموال غير منقولة: وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو الى تنمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.

7- التصنيف حسب الانتاجية المتوقعة للقرض:

- القروض الايجابية: وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي، أي حصول المقترض على دخل يمكنه من ابقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي؛

- القروض المحايدة: وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة الكي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو آخر ويترتب عليها استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع فائدة كلية فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية؛

- القروض السلبية: وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فانها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

8- تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين:

- قروض الأقارب أو المعارف؛

- قروض المستثمرين الأفراد؛

- قروض المصارف التجارية؛
- قروض شركات الاقراض الخاصة بالمواشي؛
- قروض مصارف الجمعيات التعاونية؛
- قروض الوسطاء والتجار؛
- قروض شركات التأمين.[1]

سادسا: العوامل التي تؤثر على القطاع الفلاحي

يخضع التمويل الفلاحي لمجموعة من العوامل التي تؤثر عليه والتي يمكن عرضها كما يلي:

- مواجهة القطاع الفلاحي لمخاطر مرتفعة نسبيا مقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا راجع لطبيعة المنتوج الذي يعتمد على الظروف المناخية، ويتأثر بالعوامل الخارجية، مما يؤدي إلى إحجام مؤسسات التمويل عن تحمل تلك المخاطر حفاظا على مركزها المالي؛
- تحتاج مؤسسات التمويل إلى ضمانات عينية، وهذه الضمانات قد تكون عقارية أو أصول منقولة، غير أن الفلاح يرغب أن يكون الضمان هو المنتوج المتحصل عليه من المشروع ذاته، بمعنى عدم تحمله المخاطر، وهو ما لا يتوافق مع السياسات التمويلية التي تمارسها مؤسسات التمويل؛

[1] المرجع السابق، ص 15.

- ضعف الموارد المالية لدى البنوك الفلاحية والتي في الغالب هي بنوك حكومية تمول عن طريق الميزانية العامة، غير أنه في ظل التوجهات الاقتصادية نحو التحرير الاقتصادي والخوصصة، فإن الحكومات أصبحت غير قادرة على تلبية متطلبات القطاع الفلاحي؛

- بالإضافة إلى أن القطاع الفلاحي يحتاج إلى تمويل مرحلي مبرمج من بداية إعداد التربة إلى الحصاد والنقل والتسويق، وعليه فإن التمويل في المراحل الأولى ثم انقطاعه أو نقصه في المراحل اللاحقة، يؤدي إلى فشل الموسم الفلاحي، ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة، مما يذهب بالفلاحين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي المحدود، وهذا يقلل من المساحة الفلاحية ومن تنوع المحاصيل وزيادة الإنتاج؛

القطاع الفلاحي هو الذي يؤوي طبقات اجتماعية الأكثر حرمانا، فالإدارات المختصة بتمويل هذا القطاع تلاقي قدوم من طرف هذه الطبقات استنجادا بها من أجل تعزيز عملهم والمحافظة على أراضيهم وإمكانية استغلالها وتحقيق منتوج فلاحي يولد مردود مالي عن طريقه يستطيع الفلاح عيش حياته وإعادة الاستثمارفي استغلال أرضه مرة أخرى وبهذا يساهم في الإنتاج الفلاحي الإجمالي للبلد.[1]

سابعا: آليات التمويل الفلاحي

1. **الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي:** استفادت كل الولايات من البرامج التمويلية الموجهة للقطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبر مختلف القنوات التمويلية المنشأة لذات الغرض كالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، الصندوق الوطني لتنمية

[1] صفية حميدة قمداني، العربي غويني، "**دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر**"، مجلة العلوم الادارية والمالية، م 05، ع 02، الجزائر، 2021، ص ص 287-288.

الاستثمار الفلاحي (FNDIA)، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA). كماعملت مديريات المصالح الفلاحية في كل ولاية على تسيير مختلف صناديق الدعم، الأمر الذي يؤكد دعم الدولة للقطاع الفلاحي من خلال توفير التمويل اللازم للعمليات الاستثمارية الفلاحية. والجدول التالي يبين مخصصات الدعم للقطاع الفلاحي للفترة (2000-2004).[1]

الجدول رقم (10): تطور مخصصت صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2000-2004)

صناديق الدعم	المبالغ المخصصة				
	2000	2001	2002	2003	2004
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA	21145	34638	37407	45483	41124
صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP	154.6	338.6	166.1	159.1	269.1
صندوق مكافحة التصحر والتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب	/	/	500	2000	5660
صندوق التنمية الريفية واستصلاح عن طريق الامتياز	14000	10000	10000	2000	8840.2
مجموع المخصصات المالية	25299.6	44676.6	48073.1	49642.1	55894.1
مجموع المدفوعات المالية من طرف BADR وCNMA	15000	23857.7	48070.1	49597.8	55260
نسبة استخدام الدعم %	59.29	53.40	99.99	99.91	98.89

المصدر: فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فرحاتية، مرجع سبق ذكره، ص 836.

تم إنشاء هذه الصناديق بهدف القطاع للمساهمة أكثر في العملية الإنتاجية، وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق. وإيراداتها تتأتى من تخصيصات ميزانية الدولة، الموارد شبه الضريبية، موارد التوظيف، ناتج

[1] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فرحاتية، مرجع سبق ذكره، ص 836.

أتاوى المراقبة الصحية، ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية، مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات، ناتج الرسوم شبه الجبائية المحدثة لفائدة الصندوق، الهبات، الوصايا المساعدات الدولية، وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع. والمخصصات تزيد إما بسبب ميزانية الدولة للقطاع الزراعي أو مخصصات أخرى (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) أو ما تبقى من رصيد السنة الماضية. وأولت الدولة اهتماما كبيرا من خلال صناديق الدعم للقطاع الفلاحي. والجدول التالي يوضح مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2005-2009).

الجدول رقم (11): تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2005-2009)

صناديق الدعم	المبالغ المخصصة (مليون دج)				
	2005	2006	2007	2008	2009
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA	29441.1	39335.2	24945.7	59254.2	58781.6
الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA	8500	00	8500	14500	12000
صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP	191.6	1066.1	508.8	1469.3	1172.6
صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب الخاصة بالجنوب FLCDDRS-PSS	5108	9068	10512.4	15512.4	12762.4
صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب الخاص بالهضاب العليا FLCDDRS-PSHP	/	/	294	475	407
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC	/	/	6141	9758	9508
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي	/	/	5901	6657.4	6962.4

عن طريق الامتياز الخاص بالجنوب FLCDDRS-PSS					
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز الخاص بالهضاب العليا FDRMVTC-DR-PSHP	/	/	4663	9346	9646
المجموع	/	/	0	5000	5250
مجموع المدفوعات المالية من طرق BADR وCNMA	43885.4	53270.5	21908.8	17665.9	29944.3
نسبة استخدام الدعم (%)	70.03	83.56	29.07	12.87	22.02

المصدر: فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فرحاتية، مرجع سبق ذكرخ، ص ص 836-837.

وعملا على تحقيق أهداف إستراتجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر منذ عام 2000 إلى غاية 2014، وانطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR وصولا إلى برامج التجديد الفلاحي والريفي PNDAR، خصصت الدولة مبالغ مالية من خلال مجموعة الصناديق التي تم إنشاؤها لدعم وتفعيل مختلف الأنشطة الفلاحية، والأعمال الريفية المنوط بها، فنصيب الفلاحة من دعم البرنامج الخماسي (2010-2014) يقدر بنسبة 4.71% وهي نسبة منخفضة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب 2.3 مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر على مدى اهتمام الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية والذي رصد له مبلغ بنسبة 47.71% على حساب القطاعات المولدة للثروة كالفلاحة والصناعة والسياحة. [1]

[1] المرجع السابق، ص 837.

ثامنا: استخدامات التمويل الفلاحي

تتعدد الأنشطة الفلاحية كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الاخرى، وكل نشاط يتطلب نوع من التمويل الخاص به، وعلى هذا تتنوع استعمالات التمويل الفلاحي، ما يؤدي الى تنوع القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي، وعليه تم تصنيفها الى قسمين على النحو التالي[1]:

1- **القروض الفلاحية وفقا لآجالها:** يعتبر هذا التصنيف الأكثر شيوعا وانتشارا، ويعني بالفترة الزمنية للقرض، وتنقسم القروض الفلاحية حسب هذا التصنيف الى ثلاثة أنواع:

أ. **القروض القصيرة الأجل:** وهي عبارة عن القروض التي تمنح للفلاحين لسد احتياجاتهم الفلاحية من شراء بذور وأسمدة ومبيدات وغيرها، وفي تمويل العمليات الفلاحية خلال موسم فلاحي معين أو سنة فلاحية معينة، وتتراوح فترة هذه القروض من عدة شهور الى أربعة عشرة شهرا؛

ب. **القروض المتوسطة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للفلاحين بحيث تسدد خلال مدة أطول من المدة المحددة للقروص القصيرة الاجل وتستخدم هذه القروض في شراء الآلات الفلاحية والمائية وإجراء التحسينات على المزرعة وحفر الآبار وغيرها وتتراوح فترة هذه القروض ما بين أربعة عشر شهرا وعشر سنوات؛

[1] مسيوغي عبد المالك، "**مشاريع الدعم الفلاحي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصاية –ولاية الوادي أنموذجا–**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2023/2022، ص 27.

ت. **القروض الطويلة الأجل:** وهي عبارة عن القروض التي تعطى لتنفيذ مشاريع يقتضي الاستثمار فيها أن لا تسترد نفقاتها إلا خلال فترة زمنية طويلة الاجل تزيد عن الحد الأدنى للفترة المحددة التسديد القروض المتوسطة الاجل، مثل مشاريع استصلاح الأراضي.

2- **القروض الفلاحية وفقا لأغراضها:** تتم وفق هذه الصيغة تقسيم القروض حسب استعمالاتها، وتنقسم القروض الفلاحية حسب هذا التصنيف الى ثلاثة انواع كما يلي:

أ. **قروض استثمارية:** وتستعمل هذه القروض في شراء الأراضي الفلاحية او تشييد المباني والمستودعات او شراء الآلات الفلاحية وكل هذه الفقرات تحتسب على رأس المال الثابت في المزرعة؛

ب. **قروض إنتاجية:** وتشمل هذه القروض على الاموال التي تستلف لاستخدامها في العمليات الغنتاجية الفلاحية وتهدف الى زيادة الإنتاج واستمراره وديمومته؛

ت. **قروض استهلاكية:** وهذه القروض غير إنتاجية ولا تضيف الى الإنتاج أية زيادة تذكر بل تكون سالبة، فهي تمثل عبئا على المقتصد الفلاحي بسبب احتياجها للإنفاق على ما تستهلكه عائلى الفلاح في مختلف احتياجاتها الإستهلاكية.[1]

[1] المرجع السابق، ص 28.

تاسعا: مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر

ينقسم التمويل الفلاحي في الجزائر من حيث المصدر إلى تمويل غير رسمي وتمويل رسمي، حيث يلجأ الفلاح إلى الحصول التمويل عبر هذين المصدرين وذلك بحسب السهولة التي يتلقاها من كل مصدر، حيث يتسم كلي المصدرين بخصائص معينة والتي تعرضها على النحو الآتي[1]:

1- التمويل غير الرسمي:

يضم التمويل الغير الرسمي كل المصادر التي تعمل على تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية (الاستغلال الاستثمار). ويتميز بكونه مصدر غير معتمد ضمن الإطار المخصص من قبل الدولة كالبنوك والهيئات المالية المتخصصة، ويمكن أن يكون شرعي أو غير شرعي وذلك على افرةاض أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية هي أنشطة توفر دخلا لمن يمارسها لكنها غير مسجلة رسميا، ومن بين المصادر غير الرسمية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر نجد ما يلي:

أولا: التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي الوجهة الأولى بالنسبة لأي مستثمر وكذلك بالنسبة للفلاح في الجزائر، حيث يتم الاعتماد عليه بنسبة كبيرة من طرف الفلاح في الجزائر لتمويل مختلف الأنشطة الفلاحية التي يقوم بها، كما أن الفلاح لا يلجأ إلى المصادر الأخرى للتمويل إلا في حالة الضرورة. وأيضا لا بعد الادخار هو المصدر الوحيد للتمويل الفلاحي وإنما تساهم المدخرات المتأتية من النشاطات الأخرى التي يمارسها الفلاح أو أفراد أسرته سواء أثناء الموسم الفلاحي أو خارجه من بين مصادر التمويل الذاتي؛

[1] بن تومي عبد الجبار، عبدو رمزي، "**دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي –حالة الجزائر (2000-2019)**-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021/2020، ص 61.

ثانيا: بيع المحصول: يعد بيع المحصول من بين المصادر التي توفر التمويل للفلاح، حيث تعتمد هذه الآلية على إبرام اتفاق بين كل من المشرتي والفلاح يتضمن اتفاق على سعر بيع المحصول. كما يتعهد المشرتي من خلال هذا الاتفاق على تمويل دورة الاستغلال أو الاستثمار بتحمل جزء أو كل التكاليف المتعلقة بالإنتاج وذلك طيلة الفرتة الإنتاجية وجني المحصول؛

ثالثا: الجمعيات الإنتاجية: كما تعرف أيضا بالإنتاج المشرتك، حيث يتم وفق هذه الآلية المساهمة بأحد عوامل الإنتاج (الأرض أو رأس المال) ويكون طرفي هذه الشراكة كل من صاحب الأرض وهو الفلاح ومالك الرأسمال ويكون تقاسم الربح على حسب نسبة المساهمة في عوامل الإنتاج، فمن خلال هذا المصدر يمكن للفلاح أن يوفر على نفسه توفير التمويل ويوجه كل تركيزه إلى الإنتاج، كما يعد هذا المصدر من بين المصادر الشائعة عبر التراب الوطني؛

رابعا: قرض المورد: تقوم مبادئ هذه الآلية على قيام موردو الخدمات الفلاحية والذين ينشطون سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية على توفير التمويل للفلاح الجزائري، وذلك من خلال منح بعض التسهيلات المتعلقة بتسديد سعر مختلف التجهيزات والمعدات للفلاح الذي تتوفر فيه صفة الجدية والوفاء وهذا لضمان ولو نسبة معينة من تسديد هذه الفروض، كما يقوم هؤلاء بتمويل دورة الاستغلال كالبذور والأسمدة وغيرها وتمويل بدرجة أقل الاستثمارات الفلاحية كمعدات الري والحرث والحصاد وغيرها.[1]

[1] المرجع السابق، ص 62.

2- التمويل الرسمي:

يعتبر التمويل الرسمي ذلك المصدر الذي يتم اعتماده من قبل الدولة ضمن إطار قانوني يعمل على تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية. وفي هذه الدراسة سوف يتم الرتكيز على ثلاث تعد من أكثر المصادر التي تمول الفلاح في الجزائر، وهي كل من الخزينة العمومية التعاضدية الفلاحية والبنوك التجارية.

أولا: الخزينة العمومية: تعد الخزينة العمومية من بين المصادر الرسمية التي يمكن من خلالها تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية في الجزائر وذلك منذ الاستقلال، حيث يتم تحديد مخصصات تمويل القطاع الفلاحي عبر قانون المالية السنوي الذي يتم اعتماده من طرف الحكومة، وتعمل الخزينة على تمويل مختلف الاستثمارات الفلاحية وبخاصة الضخمة منها كما أنها تتحمل الخسائر التي قد تحصل للفلاحين جراء الظواهر الطبيعية أو تحمل الديون المتعثرة لدى الفلاحين بالإضافة إلى دفع الفوارق الناتجة عن القروض المدعمة .وفيما يلي تطور مخصصات تمويل الخزينة الاستثمارية الفلاحية والتي شهدت تطورا ملحوظا وذلك بفعل تحسن الوضعية المالية للجزائر وخاصة بعد سنة.[1]

[1] المرجع السابق، ص 63.

المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

اولا: تعريف المخطط

عرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية نهاية المرحلة الأولى من تطبيقه (2000-2004)، ومن بين الأهداف التي كان يصبو إليها المخطط، علاوة على ضمان الأمن الغذائي، تحسين الانتاج الفلاحي وأجور الفلاحين، إنشاء مناصب شغل، استصلاح الأراضي وعصرنة المستثمرات الفلاحية، وهي تمثل أهم مؤشرات تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث[1]:

- ✓ سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها بانضمام حوالي 307000 مستثمرة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛
- ✓ ازدياد المساحة الصالحة للزراعة حيث تم استصلاح 478379 هكتار، وفي مجال تنمية القدرات الانتاجية وتوسيعها، بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار، وزراعة الكروم ب 49000 هكتار؛
- ✓ في مجال السقي بتقنيات التقطير، قدرت المساحة المسقية بـ 108700 هكتار وهي تمثل 15% من المساحة المسقية المعنية؛
- ✓ في مجال التشغيل تم انشاء 822187 منصب شغل، غير أن حوالي 45% من العمال هم دائمين.

[1] بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 122.

إن النتائج المشجعة التي حققها القطاع الفلاحي من خلال تطبيق هذا المخطط يعرقلها ضعف الموارد المائية، والمستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية، ان المجهودات التي يبذلها القطاع من شأنها منح الأولوية لتكوين وإرشاد الفلاحين باعتباره عاملا أساسيا في رفع مستوى المردودية الفلاحية.

وبهدف مواصلة ما بدأ به المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من أجل تطوير القطاع الفلاحي وتنمية الريف، وضع برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2010-2014.[1]

ثانيا: استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني

- **إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[2]:** هي إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وبالأخص التنوع المجالي، حيث يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط حول تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية، وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية، كما يهدف إلى ترجيح كفة الفلاحة في الميزان الاقتصادي الوطني وهذا على المدى المتوسط، ويكون التمويل في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال منطق السوق، حتى وإن كانت الدولة ستتحمل جزءا من هذا التمويل، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة. وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاث مستويات، وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية والقبول الاجتماعي؛

[1] المرجع السابق، ص 123.

[2] أحمد علاش، زهية قرامطية، "**القروض الفلاحية وإشكالية عدم لسداد –حالة الجزائر–**"، ص 71.

ثالثا: أسس المخطط الوطني لتنمية الفلاحة

❖ **أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1]:** تتمثل أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فيما يلي:

- إعادة تشكيل المساحات الزراعية وفق مبدأ النجاعة الاقتصادية ومبدأ المحافظة على الموارد، وهو ما من شأنه تحقيق التنمية المستدامة؛
- تحقيق الأمن الغذائي، الذي يقصد به تمكين كل مواطن دون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه؛
- تنمية المنتجات الفلاحية من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة، والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية (المناخ والتربة)؛
- أما في بعده الدولي، يسعى المخطط ليندرج في مسعى إعادة تأهيل المناطق والأقاليم الزراعية وتوفير شروط دفع القدرات التنافسية للأنشطة والمنتجات، وتهيئة فضاءات الاستغلال الزراعي لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، مع تهيئة مناطق إنشاء الصناعات الغذائية المتكاملة مع فروع الإنتاج الزراعي، وتحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

رابعا: برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع المتمثلة في ما يلي[1]:

أ ـ دعم تكييف أنظمة الإنتاج: يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعًما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع؛

ب ـ دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع: في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية؛ بذور شتلات والفحول الحيوانية، للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أّنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى بعًدا إستراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتج؛

[1] بن الشيخ علي، بوعكاز عامر، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية –دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية (2000–2015)**–"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم سياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017/2016، ص 67.

ج ـ دعم استصلاح الأراضي عن طريق المتياز: يهدف هذا البرنامج أساساً إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز، وذلك بمنح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية؛

د ـ دعم البرنامج الوطني للتشجير : بالإضافة إلى ما كان من تشجير في الفترة السابقة، فهذا البرنامج يهدف إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل .. الخ) من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و350 هكتـار لزراعة أشجار الكروم، و 156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية و18000 هكتار للعناية بالأشجار، و1500 هكتار للتحسين العقاري؛

هـ ـ دعم استصلاح الأراضي بالجنوب : "لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإستغلال الاقتصـادي للمناطق الصحراوية ، وإدماجها ضمن محـاور التنمية الاقتصادية في إطــار التنمية المستدامة ويتم ذل عن طريــق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهماً وجالباً للعملة الصـعبة لكون إنتاجها ذو ميزة نسبية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضــع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من خلال دعـم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أّما الإصلاحات الكبرى التي تتطّلب وسائل مـادية ومالية

ضخمة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطّورة؛ فيُفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيا المتطّورة المرتبطة بإعطاء دفعٍ استثماري معتبر يتلاءم مع الظروف البيئية".[1]

خامسا: أجهزة المخطط الوطني

1. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA

الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة. المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار، وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين. ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد[2]:

- المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق؛
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق؛
- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 25 جوان 2000 والمحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

[1] المرجع السابق، ص 68.

[2] خيراني صالح، "**برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة**"، مجلة العلوم الإنسانية، م 22، ع 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022، ص 1326.

2. صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC

الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة SAU، خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية.

ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم "العامة للامتيازات الفلاحية".[1]

3. الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي

انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-413 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 ليتولى خصيصا مهمة ضمان مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية وتثمين وتخزين وتصدير هذه المنتجات عن طريق تقديم إعانات لتطوير عمليات الري وحماية أشكال الثروة الحيوانية والنباتية وتنميتها ودعم أسعار المنتجات الخاصة بالطاقة وتخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية، والصناعية والغذائية والزراعية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.[2]

[1] لمرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] أمال بن صويلح، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع 23، ج 01، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018، ص 197.

4. الصندوق الوطني للتنمية الريفية

انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-281 المؤرخ في 1 غشت 2013 يتولى ويسعى لتحقيق غايات تخدم القطاع الفلاحي عموما والفلاح بالخصوص تتمثل في مجملها في:

- تخصيص إعانات مالية موجهة لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهول؛
- تحقيق التنمية الريفية وتثمين الأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز؛
- دعم مربي المواشي والإنتاج الفلاحي وصغار المستثمرين؛

حيث تستفيد من هذه الأغلفة المالية بالإضافة الى الفلاحين والمربيين الجماعات المحلية المتدخلة في عملية تنمية المراعي والحفاظ عليها والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المتدخلة في انتاج مواد ذات أصل حيواني أو نباتي والمزارع النموذجية والمستثمرين في ميدان ترقية وإعادة تأهيل الحرف الريفية.[1]

سادسا: دوافع المخطط الوطني

- عدم تناسق أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل الهائلة المرصودة لها من جهة، وبين السياسة الفلاحية العامة من جهة اخرى؛
- عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة أي الاقبال على إنتاج السلع الاستهلاكية المربحة والاستثمار فيها؛
- عدم اعطاء الاهمية الكافية للصناعات الغذائية؛

[1] المرجع السابق، ص 198.

- ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، إذ كان هذا الناتج يمثل نسبة 9.88% سنة 1987 ثم ارتفع إلى 11.15% سنة 1988 ثم عاود الانخفاض إلى 10.45% سنة 1999؛

- التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب في كل مكان وعدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عملية الإنتاج؛

- إضافة إلى رغبة الانضمام للتكتلات العالمية (الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية OMC) واقامة التبادلات الحرة واقامة الاتحادات والتكتلات الاقتصادية.

كل هذا دفع الجزائر إلى إحداث تغييرات على مجالات التنمية وخاصة على القطاع الفلاحي، ومنه تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمسعى للتجديد ولتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية وبالتالي اضطلاعه بشكل كامل بمتطلبات المنافسة الدولية.[1]

سابعا: محاور المخطط الوطني

- أدوات التوجيه الفلاحي، والتي تشمل مخططات التوجيه الفلاحي ومخططات و برامج التنمية الريفية وأدوات التأطير العقاري للتحّكم في العقار الفلاحي وتنظيمه وعدم التلاعب به واستغلاله استغلالا عقلانيا في نشاطه الأصلي دون تغييره وتشجيع نظام الاستغلال عن طريق الامتياز؛

- محور متعلق بكيفيات وشروط استغلال المراعي وتهيئتها والمحافظة عليها وحمايتها من كل أشكال التعرية والتصحر والعمل على تجديدها بصفة دورية؛

[1] بوحداجة يسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

- محور يتعلق بالتدابير الهيكلية الخاصة بالإنتاج الفلاحي لتثمينه وترقيته لتغطية الطلب الوطني على الغذائي ودخول المنافسة في الأسواق العالمية وفق معايير الجودة العالية، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي.

كما أكد على أهمية الثروة الحيوانية، وحماية الصحة الحيوانية والنباتية لتحقيق الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني أو النباتي، مع تفعيل دور المخابر والبياطرة في عمليات المعاينة والمراقبة مع استخدام التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى ضبط المنتجات الفلاحية والتحّكم فيها وتنظيمها، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وحماية مداخيل الفلاحين والحفــاظ على القدرة الشرائية للمستهلك وتسقيف الأسعــار بما يخدم المنتج والمستهلك والعمـل على تحفيز الفلاحين ومنحهم إعفاءات ضريبية، وتسهيل عمليــات النقل والتخزين والتسويق، وتأمين المستثمرين من الأخطار والكوارث التي قد تُهّدد نشاطاتهم أو منتجاتهم وتقديم التعويضات، وكذلك الإهتمام بالتأطير والتكوين والإرشاد الفلاحي، في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية وتعزيز دور أجهزة الرقابة على مختلف المستويات، وتنظيم المستثمرات والتعاونيات وفق التشريعات والنظم المعمول بها، وتنظيم النشاط المهني للفلاحين من خلال الجمعيات والتعاونيات والغرف الفلاحية.[1]

[1] بن الشيخ علي، بوعكاز عامر، مرجع سبق ذكره، ص 66.

ثامنا: نتائج المخطط الوطني

ترك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من خلال برامجه والسياسات المتضمنة فيه آثارا واضحة على الجهاز الإنتاجي بصفة خاصة وعلى القطاع الفلاحي بصفة عامة، حيث بلغت مساحة الأراضي الفلاحية المستصلحة 2452000 هكتار خلال الفترة (2000-2006)، في حين بلغت عملية التشجير في المناطق الرعوية ما يقارب مساحة 193500 هكتار ما بين سنتي 2000 و 2006.

كما شملت أنظمة السقي بالتقطير في بداية تطبيقها مساحة قدرت ب 177300 هكتار، أما تطور المساحة المسقية بالتقطير فكانت في نهاية سنة 2006 حوالي 186100 هكتار، ضف الى ذلك فقد بلغ حجم الدعم من أجل الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية حسب الالتزام المبرم في المخطط قيمة 1017000 دج لكل مستثمرة.

كما عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على توفير عدد كبير من الإنتاج الحيواني والنباتي، حيث تشير الإحصائيات أنه قد زادت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية لتنتقل من 32% خلال الفترة 1996-2000، لتصل الى 40% خلال الفترة 2000-2003.

وقد مكن المخطط كذلك من رفع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي إذ حقق حوالي 747 ألف منصب شغل منها 336 ألف بصفة دائمة، كما أنه في سنة 2001 حقق معدل النمو حوالي 16%.[1]

[1] نعيمة شلابي، "**استراتيجية دعم وتطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م 16، ع 01، 2023، ص ص 362-363.

خاتمة الفصل:

يهدف الفصل الى معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في خلق التنمية الاقتصادية حيث تطرقنا الى معرفة أهمية التنمية الاقتصادية والفلاحية والعلاقة بينهما.

الفصل الثالث

اهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

تمهيد:

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات التي تحظى باهتمام واسع ، نظر لما تزخر به الجزائر من إمكانيات فلاحية كبيرة ومتنوعة مما يجعل فرص تحقيق الأمن الغذائي متاحة تحتاج فقط لإستراتيجية جيدة وتثمين لهذه القدرات في إطار السياسة فلاحية منتهية مبنية على قاعدة بيانات سليمة.

ومن أجل تحقيق تنمية إقتصادية عن طريق مساهمة القطاع الفلاحي كمصدر من مصادر التنويع الإقتصادي وذلك من أجل تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، إتجهت الجزائر لعدة إصلاحات وهذا بغرض تنمية كل المناطق مما يسمح للجزائر بتنويع ومحاولة اللحاق بركب الدول المتطورة بتوفير مصادر ايرادات جديدة.

المبحث الأول: أساسيات حول التنويع الإقتصادي

الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتطوير القطاع الفلاحي نظر لتوفرها على إمكانيات طبيعية وبشرية معتبرة بإستغلال الأمثل لهذه الثروات تستطيع إيجاد مصادر دخل جديدة، مما يسمح لها بخلق قنوات كفيلة تؤدي إلى تنويع إقتصادي مستدام.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي وأهميته وأهدافه

أولا : مفهوم التنويع الإقتصادي

يعتبر التنويع الإقتصادي من أحد إهتمامات الأونة الأخيرة التي تسعى الدول إلى تحقيقه، وتحديدا الدول التي تتوفر على مواد طبيعية، خاصة الدول النفطية التي تسعى جاهدة إلى تمتين إقتصادها من خلال تبني مجموعة من الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية من شأنها تخفيف مخاطر تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية، وبإعتبار القطاع الفلاحي من أهم الإستراتيجيات التي ممكن أن تستعملها الجزائر لتشبع الدولة بالموارد الموجودة والمتوفرة لديها وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى مفهوم التنويع:

- للتنويع مفاهيم متنوعة تختلف بإختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها، فهناك من يربط التنويع الإقتصادي بالإنتاج ومصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي كثير

من الأحيان يعتقد بأن التنويع الإقتصادي هو تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الإقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات؛[1]

- كما يعرف التنويع الإقتصادي بأنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الإقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن التنافس العالمي، برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات وبذلك تضمن التنويع الإقتصادي، حتى و إن لم تكن هناك تنافسية عالية وذلك بدفع الإرتفاع بمساهمة القطاعات الإنتاجية في النتاج المحلي الإجمالي و تنويع الصادرات؛

- كما يمكن تعريفه والتقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نمو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع أو أنه أيضا " توزيع إستثمار على القطاعات قليلة جداً" وعليه فالتنويع الإقتصادي يشير إلى الآليات التي بإمكانها المساهمة في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الوطنية. وكذلك تعزيز القدرة على الولوج للأسواق الدولية بتنويع الصادرات، فالتنويع الإقتصادي إذن هو خلق الأنشطة الإقتصادية أكثر تطوراً، تتسم بالديمومة والمحتوى التكنولوجي المتقدم، وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، أي بإختصار السعي على المدى الطويل لخلق تنمية مستدامة بعيدة عن الإقتصاد النفطي.

[1] مناعي حمزة عبد الرحمان، ساهي إبتسام، "**مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الإقتصادي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي، علوم تسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022/2021، ص 05.

- ويمكن أن يكون التعريف التالي أكثر إجمالا من التعريفت السابقة، هو توسيع القاعدة الإقتصادية وقامة ركائز إقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام كما يمكن التمييز بين نوعين مهمين من التنويع:

❖ **التنويع الأفقي (horizoontal divorsification):**

وهو توزيع الإستثمار على أدوات من نفس الفئة وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه كقطاع البترول؛

❖ **التنويع الرأسي (vertical divorsication):**

وهو توزيع الإستثمار على القطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات، من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية بحيث مخرجات أحد القطاعات تكون مدخلات لقطاع آخر، يهدف إلى زيادة القيمة المضافة[1].

ثانيا: أهمية التنويع الإقتصادي

يمكن أن تنشأ عن الإقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح أقل تعرض للصدمات الخارجية، وزيادة تحقيق المكاسب التجارية تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، ويساعد على التكامل الإقليمي، هذه المنافع بالإضافة إلى الإدارة الفعالة يمكن أن تحقق تنمية إقتصادية وإجتماعية .

[1] المرجع السابق، ص 21.

❖ **التنويع الإقتصادي بالنسبة للنمو الإقتصادي:**

- تقليل المخاطر الإستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو؛
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي؛
- تقليص المخاطر المؤدية إلى إنخفاض حصيلة الصادرات؛
- توطيد درجة التكامل بين قطاعات الإنتاجية؛
- توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة .

❖ **التنويع في الإقتصاديات النفطية:**

بالنسبة للإعتماد المفرط على النفط يمكن أن تنظر من الجوانب التالية :

- إعتبار إستخراج النفط نوعا من إستنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الإقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛
- وإتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الإعتماد على مصادر إقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المتدامة؛
- عدم إستقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب يؤدي إلى تقلبات مهمة في الإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛

- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية والإستقرار في مستويات الإستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تحتاج إلى ثبات وإستقرار المصادر التمويلية.[1]

مما لا شك فيه أن للتنويع أهمية كبيرة سواءا على المستوى الكلي أو الجزئي وأهمها:

- تخلف الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية، تدهور وإختلالات من ميزانيات وإقتصاديات الدول التي تعتمدعلى قطاع واحد بشكل كبير فمثلا كحالة الدول النامية والدول النفطية عند إنخفاض أسعار النفط فالتنويع الإقتصادي أهم حل للخروج وتفادي هذه المشاكل والأزمات في كل قطاعا، فإعتماد الدول على العديد من مصادر الإنتاج يجعل إقتصادها مستمر ومرنا. وكذلك هو الحال على مستوى الجزئي في المؤسسات والشركات، فتنويع منتجاتها ونشاطاتها يساهم في تفاديها للتغييرات الحاصلة في الأسواق كالكوارث الطبيعية، ظهور منافسين جدد.

- التنويع الإقتصادي ينظر إليه على نطاق واسع بأنه أحد مسارات الخروج من " لعنة الموارد " للبلدان النامية التي تملك وفرة الموارد الطبيعية.

- إحتلت مسألتي النمو والتنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الإقتصادي حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو والتنويع الأنشطة الإقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى النمو والتنويع الإقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية و ذلك لسببين: أولهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط ثانيا الإعتماد على قطاع النفط لا

[1] المرجع السابق، ص21

يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شأنها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: أهداف تنويع الإقتصادي ودوافعه

1. أهداف التنويع الإقتصادي:

ترمي سياسات التنويع الإقتصادي لتحقيق عدة أهداف ومن ضمنها[1]:

- زيادة معدلات النمو الإقتصادي بزيادة فرص الإستثمار وتقليل المخاطر المرتبطة بها، حيث أن توزيع الإستثمارات على عدة نشاطات كفيل بتقليل المخاطر الإستثمارية عن تركيز الإستثمارات في عدد قليل منها؛

- إن إنخفاض الأسعار أو الطلب على المنتج الذي يرتكز عليه إقتصاد ما كفيل بتعريض الهيكل الإنتاجي لعدة مخاطر، لذلك فلابد من تنويع مصادر الدخل عن طريق التنويع في مصادر الإنتاج الذي يقلل من سلبيات الإعتماد على منهج واحد فقط؛

- تعتمد بعض الدول التي تتسم بضعف تنويع إقتصادها على تصدير منتج واحد أو عدد محدود منها، فعند إنخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض الفوائد مما يؤدي لإضعاف إمكانية الدول في تمويل التنمية الإقتصادية؛

[1] مقدم رونق، قادري فتيحة، "**مصادر تنويع الإقتصاد الجزائر خارج المحروقات**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم إقتصادية، جامعة الوادي، 2022/2021، ص 08.

- تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الناتجة عن التنويع مما ينجز عنه العديد من تأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إجابيا على النمو الإقتصادي؛

- إن ضعف التنويع الإقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد معين من المنتجات يؤدي إلى تذبذب مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

- توليد فرص الوظيفية ومنه زيادة دخول عوائد عناصر الإنتاج وإستقرارها مما يزيد من القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا؛

- إن إرتفاع درجة التنويع الإقتصادي ستؤدي لتطور معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة؛

- زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات.

2. دوافع التنويع الإقتصادي:

يمكن تلخيص هذه الدوافع التي تملي على الدلة ضرورة التوجه إلى تنويع إقتصادها فيما يلي[1]:

- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الإقتصاديات الأحادية؛

- تذبذب دخل الدولة وإنعكاس ذلك على إنفاقها العام؛

- تفاوت نمط وتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها .

[1] المرجع السابق، ص 06.

- الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية، إذ تعتبر هذه الموارد طاقات غير متجددة قابلة للزوال في بوماما؛
- الإعتماد المستمر والمتزايدعلى الخارج في إستيراد السلع الإنتاجية والإستهلاكية.

رابعا: أشكال التنويع الإقتصادي ومؤشراته

1) أشكال التنويع الإقتصادي

كان التنويع الإقتصادي الباب الرئيسي لنجاح و إزدهار إقتصاديات العديد من الأمم، في هذا الفرع سنقوم بعرض أنواع وأنماط التنويع الإقتصادي التي تشهدها هذه البلدان[1]:

1. تنويع القاعدة الإنتاجية :

يخص هذا النمط التغيير في هيكل الإنتاج، وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في عضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الإعتماد على مجموعة محددة من الأنشطة الإنتاجية، التنويع أيضا يمكن أن يعمل على تسهيل التفكير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمصادات، وبالتالي التنمية بمعنى أكثر شمولية، وبوجهة النظر هذه فإن تحقيق التنويع في نواحي كثيرة ينعكس أيضا على قدرة البلدان في تجاوز قيود وحتمية إمتلاكهم الموارد الطبيعية ، وبناء القدرات الإنتاجية في القطاعات الآخرى، ونميز في هذا النمط أربعة أشكال وهي:

[1] المرجع السابق، ص 07.

- التنويع الأفقي: ويكون بظهور قطاع جديد من النشاط الإقتصادي على المستوى الكلي، ويكون بتوفير منتجات أو خدمات ومنافع جديدة ومكملة لنشاطات المؤسسة على المستوى الجزئي؛

- التنويع الرأسي: على المستوى الكلي يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين، لتشكل في نهاية المطاف فئة المنتجات بأكملها من السلع والخدمات إلى أن تشتمل على القيمة مضافة عالية، وعلى مستوى المؤسسة يستلزم هذا النمط إضافة مراحل إنتاجية إلى مدخلات المحلية المستوردة؛

- التنويع الجانبي: وهو كالتنويع الأفقي حيث تصنع منتجات ومنافع جديدة لكنها لا تتعلق بمنتجات ونشاطات المؤسسة الحالية؛

- التنويع الجغرافي: هو شكل من أشكال التنويع لايعني أن تقوم الشركة بتصدير منتجاتها إلى البلدان أو مناطق أخرى فقط، ولكن على عكس ذلك على الشركة أن تخرج من السوق التقليدي وتهاجر إلى منطقة أخرى تختلف فيها عوامل النجاح الرئيسية، لهذا للقيام بذلك فإنه يتطلب من الشركة التكيف مع البيئة الجديدة التي تدخلها لتحسين الإنتاج ويمكن أن يعزز إعمدة التنمية الإقليمية.

2) مؤشرات التنويع الإقتصادي

لقياس ومعرفة مدى فاعلية التنويع الإقتصادي في إقتصاد دولة ما لابد من معرفة المقاييس والمؤشرات التي توضح مدى تنوع هذا الإقتصاد، سنذكر في هذه الجزئية أهم هذه المؤشرات وأبرزها، وذلك بتقسيمها إلى نوعين[1]:

1- مؤشرات تتعلق بأداء الإقتصاد الكلي:

من بين أهم المؤشرات الكمية التي تبين درجة التنويع الإقتصادي مايلي:

أ- مؤشر نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

أو بما يعرف بنسبة التغير الهيكلي وهو مؤشر هام خاص للدولة النفطية ، حيث أنه ما يجب على هذه الدول إعتمادها الشبه كلي على قطاع النفط متجاهلة القطاعات الأخرى، ويقصد بهذا المؤشر النسب المئوية لمساهمة القطاعات المختلفة لإقتصاد الدولة في بناء الناتج المحلي الإجمالي فإن حجم الناتج، ومعدل النمو السنوي، والمساهمة في تكوين الناتج من المعايير الدالة على مدى الكفاءة التي يتصف بها الإقتصاد، بشرط أن يكون ذلك ناتجا عن إنخفاض الناتج المحلي لذلك القطاع ، وبالتالي فإن هذا المؤشر يبين مقدار التغيير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني؛

[1] المرجع السابق، ص 10.

ب-مؤشر التنويع القطاعي للقوى العاملة:

ويعتبر هذا المؤشر عن إجمالي عمالة حسب القطاعات الإقتصادية، ونجد في بعض الدراسات بمصطلح هيكل القوى العاملة، ويقصد بهيكل القوى العاملة توزيع العاملين بين القطاعيين العام وحكومي والخاص الأصلي، لأن تركز العاملين في القطاع العام مثلا قد يبرر مجموعة من المشاكل أهمها البطالة المقنعة وإرتفاع نسبة الرواتب والمصروفات التشغيلية من إجمالي الإنفاق العام للدولة، وبالتالي إنخفاض الإنفاق الإستثماري؛

ج-مؤشر تطور نسبة الصادرات الغير نفطية في مجموع الصادرات الوطنية:

ويقصد بهذا مؤشر النسبة المئوية لاسهام الصادرات الناتجة عن القطاعات المختلفة دون قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الوطنية، يعتبر هذا مؤشر من المعايير النهمة الدالة على درجة التنويع الإقتصادي، فكلما إرتفعت نسبة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الحكومية الكلية بالنسبة للبلدان النفطية دل ذلك على إنخفاض درجة التنويع الإقتصادي، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الصادرات النفطية ذات النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الكلية فهذا يدل على مدى إرتفاع درجة التنويع الإقتصادي؛

د- مؤشر تطور نسبة الإيرادات غير النفطية من مجموع ايرادات الدولة:

معظم الدول الريفية تعتمد على الإيرادات النفطية مما يجعل الإيرادات غير النفطية منخفضة وبالتالي درجة التنويع الإقتصادي لديهما منخفضة، حيث أنه كلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية مرتفعة إرتفعت درجة التنويع الإقتصادي لإقتصاد هذه الدولة، وكلما كانت الإيرادات غير النفطبة منخفضة إنخفضت درجة التنويع الإقتصادي للدولة، مما يفسر العلاقة الطردية بينهما.

هـ-مؤشر التنويع في الواردات:

باعتبار أن الإقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لاينتجها بصورة تنافسية، فإن التنويع في الواردات يمثل وجها مهما للتنويع الإقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للإقتصاد.

و- مؤشر المساهمة النسبة للقطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

ويعتبر هذا المؤشر على نسبة إسهام القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أنه كلما زادت نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على التنويع الجيد في الإقتصاد.

2-مؤشرات إحصائية تقيس درجة التنويع الإقتصادي[1]:

تطرقنا في الجزئية السابقة إلى المؤشرات التي توضح مدى التنويع الإقتصادي في إقتصاد الدولة، إلا أن هذه المؤشرات لا توضح لنا دقة هذا التنويع، لذلك سنستعين بالمؤشرات الإحصائية لقياس التنويع الإقتصادي في دولة ما:

1. المؤشر الأول: هرفندل هيرشيمات hishaman herfindal

وهو مؤشر يعتمد على مفهوم التنوع deversifictios، يعرف بأنه المجموع التربيعي للنسب المئوية لحصة كل منتج مصدر، في إجمالي صادرات البلاد ، يأخذ قيمة بين 0 و1 حيث يشير 0 إلى وجود تنويع

[1] المرجع السابق، ص 11.

قوي في صادرات البلاد، و 1 تركيز الصادرات على بعض المنتجات و يحدد مؤشر hershman herfindal وفقا للصيغة الرياضية أدناه:

$$H.H = \frac{\sum_i^n Pi^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{\mathrm{N}}}}$$

حيث:

Pi^2: $\frac{xi}{\mathrm{x}}$.

x: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

x_i: قيمة المتغير في النشاط i.

$H.H$: مؤشر هرفندل هيرشمان.

N: عدد النشاطات.

2. المؤشر الثاني : تنوع الصادرات (مؤشر الاونكتاد unctad)

يقيس هذا المؤشر إنحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسة في الصادرات العالمية ويتراوح هذا المؤشريين 0 و 1، بحيث كلما إقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$S_i = \frac{\sum^{i=1}/_{h_{ij}-h_i}}{2}$$

حيث:

S_i: مؤشر تنوع الصادرات.

h_{ij} : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j.

h_i: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

3. المؤشر الثالث: مؤشر جيني indoxg [1]

يعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز Concentration، حيث أنه يستعمل في قياس مدى تركز الظاهرة قيد الدراسة وعدم توزيعها بشكل متساوي، ثم تطور مؤشر جيني بواسطة جيني عام 1912، وهو مرتبط بشكل صارم بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورنز..... على وجه الخصوص، فإنه يقيس نسبة المساحة بين منحنى لورنز وحظ التنويع المتساوي (منطقة التركيز) إلى منطقة التركيز الأقصى.

ويعبر عنه بالصيغ الرياضية التالية:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k - y_{k-1})$$

[1] المرجع السابق، ص 13.

حيث:

x_k: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي x_k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات) بينما يدل n على عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر والواحد الصحيح.

4. المؤشر الرابع إنتروبي [1]

هو مقياس يؤثر تطبيقه على عدة نطاقات منها البيولوجيا وعلم النفس والتواصل وعلوم الإدارة والإقتصاد وحتى العلوم الإقليمية وقد إستخدم كمقياس للتنويع الإقتصادي الإقليمي من Daller and chicoine يأخذ بالصيغة التالية:

$$DT = \sum_{n-1}^{n} P_i \ln \frac{1}{P_i}$$

DT : مؤشر إنتروبي.

N: عدد القطاعات.

P_i : النصيب النسبي للمؤسسة

ln: اللوغاريتم النيبيري

[1] المرجع السابق، ص 14.

5. المؤشر الخامس: مؤشر أوجيف (Ogive)

إستخدام مؤشر أوجيف (OGV) الأول مرة من قبل تريس Tress 1938 لقياس التنويع الصناعي، ومنذ ذلك الحين، نظر فيها إتارن Attaran وزيك Zwick 1987، باعتبارها واحدة من مؤشرات الأكثر إستخداما للتنويع الصناعي ويعطي بالعلاقة التالية:

$$\mathrm{OGV} = \sum_{n=1}^{n} \frac{(S_i \ {}^{1}/_{\mathrm{N}})^2}{{}^{1}/_{\mathrm{N}}}$$

حيث:

N :هو عددالقطاعات في الإقتصاد.

S_i: إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات فيالإقتصاد إذا كان OGV=0 فإن النشاط الإقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الإقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الإقتصاد كلما إرتفعت قيمة OGV فإن ذلك يدل على ضعف تنويع الإقتصاد.[1]

المطلب الثاني: أنماط التنويع الإقتصادي ومحدداته وعوامل نجاحه

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

أولا: أنماط التنويع الإقتصادي

يوجد أشكال مختلفة من التنويع، فالبرغم من إختلاف الأنشطة الإقتصادية وتنوعها بين الدول خاصة فيما يتعلق بهيكل الإقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنويع الإقتصادي ترتكز على:

1. **تنويع القاعدة الإنتاجية:** يعتبر تنويع القاعدة الإنتاجية أهم شكل لبناء التنويع الإقتصادي، ويتمثل في:

أ) تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية:

يحدث تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية لما تكون قادرة على إنتاج سلعة جديدة دون أن توقف إنتاج السلع التي كانت تنتجها سابقا أي أنها تقوم بتنويع إنتاجها.

تهدف الوحدة الإنتاجية جراء إتباعها لهذه السياسة لتتوزيع المخاطر، أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصب الطلب على بعض المنتجات، أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام أوفي أجهزتها الإدارية أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر إرتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص قص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب إتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها إستغلالا كاملا. [1]

ب) تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي:

[1] وسام بوسالم، "**إستراتيجية التنويع الإقتصادي ودور تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** "، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، العلوم الإقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2021/2020، ص ص 12-13.

يحصل تنويع على مستوى الإقتصاد الكلي عندما تساهم مختلف القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي بشكل متناسب، وتتمثل هذه القطاعات في الزراعة، الصناعة سواء إستراتجية أو تحويلية، والخدمات، كما أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم على ضرورة زيادة الوزن النسبي للصناعة في النشاط الإقتصادي، ومن أهم الإستراتجيات المتبعة لزيادة تطوير مساهمة الصناعة في الإقتصاد الوطني مايلي:

- **إستراتجية التصنيع إحلال الواردات:** وتعني إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجةالسوق المحلية وتحقيق الإكتفاء الذاتي، بدلا من السلع المصنوعة التي تستوردها كما تهدف هذه الإستراتيجية لتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، أي أن إستراتجية إحلال الواردات تسعى لتخفيض أوسع الواردات من بعض المنتجات الصناعية ، وتمثل الصناعات الإستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الإستراتجية.

- **إستراتجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:** يصطلح عليه كذلك إستراتجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، تنطلق من فكرة إنشاء صناعات معينةتتوفر على فرص تصدير كل جزء من إنتاجها كثيرا ما تنتجها الدول التي فشلت في تبني إستراتجية إحلال الواردات.

ج) تنويع مجالات التجارة الخارجية:

تنويع التجارة الخارجية يرتبط بتنويع الهيكل السلعي لجانبييها الرئيسين، فمن خلال دراستهما يمكن معرفة مدى الإعتماد على تصدير سلعة واحدة، من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات من جهة، وطبيعة هذه السلعة من جهة أخرى، فشدة الاعتماد على السلعة تؤثر على إمكانية إستمرار عملية التنمية الإقتصادية، وبالتالي فإن الحل الأمثل للإستمرارها يمكن في تنويع هيكل الصادرات ويقصد بتنويع الصادرات

وتوسيع أصنافها، ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للإستراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الإقتصادية ويفقدها إستقلاليتها. [1]

ثانيا: محددات التنويع الإقتصادي وعوامل نجاحه

يرتبط التنويع الإقتصادي بعدة متغيرات والتي تحدد نسبة نجاحه أو فشله، وتتمثل أهم محددات التنويع الإقتصادي في:

- حجم الإستثمارات: تقاس قدرة الدولة على زيادة درجة تنويع إقتصادها بحجم الإستثمارات ونسب التكوين الرأسمالي في الدولة، إذ أنإنخفاض مؤشر التنويع يؤدي لتحفيز الدولة على زيادة حجم إستثماراتها من أجل رفع درجة التنويع، وهو مايوجب على وضع إستراتجيات هادفة إلى تحسين البنية الأساسية، وذلك بهدف جذب الإستثمارات في قطاعات جديدة، وذلك بالنظر لأهمية الإستثمارات في الإهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة بدافع الإبتكار، هذا بالاضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات إلى الدولة المضيفة؛

- معدلات النمو الإقتصادي: بحيث تساهم معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة والمتمثلة أساسا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع درجة التنويع الإقتصادي كونه يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات؛

[1] المرجع السابق، ص 13.

- سياسات التجارة الخارجية المطبقة: فالسياسة التجارية الحرة تؤدي إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية للبلدان إلا أنه مع مرور الوقت تحدث زيادة في مؤشر التنويع الإقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية؛

- درجة إستقرار السياسات الكلية: المقصود بالسياسات الكلية المالية والتجارية والصناعية، ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الإقتصادي كما هو مخطط له حيث أن درجة إستقرار السياسات الكلية المطبقة تؤثر على درجة التنويع الإقتصادي طرديا؛

- الإدارة الحكومية الراشدة: يعتبر شرطا أساسيا ولازما لبناء بيئة مناسبة للتنويع الإقتصادي وذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات الحديثة وتطورها بما يسمح لها بإزدهار والإسهام بشكل أكبر في الإقتصاد الوطني، بالإضافة لدور الحكومة في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الإقتصادي وتوفير بيئة عمل مناسبة.[1]

وذلك من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يضمن تسهيل عمليات التصدير والإستيراد.

- دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنويع الإقتصادي وذلك من خلال تشجيع الإبتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعميات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنويع الإقتصادي، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بتحسين السياسات

[1] المرجع السابق، ص 17.

الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال وتشجيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص؛

- درجة إستغلال الموارد الطبيعية: فاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة من شأنه أن يؤدي لزيادة الإنتاج وتحقيق التنويع الإقتصادي ،وذلك باستخدامها في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية؛

- التكامل الإقتصادي: حيث أن إتفاقيات التكامل تسهم في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وهو ما يسهم في برامج التنمية المكانية وبالتالي تحفيز النشاط الإقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنويع الإقتصادي؛

- الحكومة: تمثل النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقؤاؤات التي تحدد التوقعات، أو التحقق من الأداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة حيث توفر الحوكمة الجيدة مزيدا من التنويع الإقتصادي؛

- القدرة المؤسساتية والموارد البشرية: لها دور بارز في تعزيز قدرات وإمكانيات التنويع الإقتصادي، حيث تشير أغلب الدراسات إلى أن الإختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد مدى تمكن البلدان من تجنب لعنة الموارد، فالتنويع الإقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من فوارق الإجتماعية في مستويات التعليم وغيرها. كما أثبتت الدراسات أيضا أن تأثير المؤسساتية على النمو الإقتصادي يكون على المدى القصير ومن جهة أخرى فسرت إصابة الدولة المرض الهولندي رغم إكتسابها لميزة توفر الموارد بالنوعية المؤسساتية للدولة، بالإضافة إلى البلدان التي تعتمد على مداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيء وإرتفاع نسبة المشاكل

الداخلية والحروب الأهلية، فالدول الريفية تعاني من تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على التنمية الإقتصادية، التنويع الإقتصادي هو الوسيلة المثلى والوحيدة التي تمكن من الخروج في هذا الوضع الذي أطلق عليه في حالة كندا إسم " فخ المنتجات الأولية الأساسية ".

- الوصول إلى الأسواق: درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات، رأس المال الحصول على التمويل. [1]

ثالثا: آليات التنويع الإقتصادي

تختلف آليات التنويع الإقتصادي من بلد إلى آخر وذلك حسب ظروف طبيعية وخصائص كل بلد، يمكننا أن نحصر أهم هذه الآليات فيما يلي:

1. إعادة الإعتبار لدولة التنمية: الدولة ذات التوجه التنموي هي التي تستطيع أن تقود عملية التصنيع بشكل كبير ويمكننا القول أن الدولة تنموية إستطاعت أن تقوم بعمليات تنموية متواصلة، ليس فقط بتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، بل التي تقوم بإحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالإقتصاد الدولي، من هنا يتضح دور الهام و المحفزة للدولة في العمليات التنموية وهو التوجيه الإستراتيجي لعملية التنمية الذي يسعى لإحداث تغيرات جوهرية في التركيبة القطاعية للإقتصاد الوطني التي تؤدي لتحقيق التوزيع الإقتصادي من جهة ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى؛

[1] المرجع السابق، ص 18.

2. تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي: يبرز الإصلاح الإقتصادي أساسا في ترك المجال لقوى السوق في إدارة النشاط الإقتصادي والتقليل من التدخل الحكومي، وذلك لتحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، خصوصا إن كان الإقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كبيرة ويمكننا حصر أهم العناصر سياسة الإصلاح الإقتصادي فيما يلي:

- تشجيع الإستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية؛
- التنظيم القانوني لكيفية عمل السوق المالية وتداول رؤوس الأموال، وذلك من أجل زيادة فعالية السوق إدارة المشروعات الخاصة. [1]

3. إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص: من أهم الآليات التي تدفع لنجاح عملية التنويع الإقتصادي هو العمل على ترسيخ نظام إقتصادي مختلط، يقوم على أساس التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوارهما في عملية التنمية الإقتصادية فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا كان هناك قطاع عام قوي إلى جانبه، وهذا مايتطلب إصلاح النظام العام وتفعيل دوره التنموي، ودعمه للقطاع الخاص.

4. تعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية كبيرة وإستثنائية خاصة للدول التي تعاني من محدودية مصادر تمويل التنمية، فهو من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية المستدامة دوليا إذ يعتبر مصدر مهما لتمويل التنمية وسيلة لنقل التكنولوجيا، كما يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين ويساعد على الإستقلال

[1] المرجع السابق، ص 20.

الأمثل للموارد المحلية المتاحة والحد من البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة ساهم في تلبية إحتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، كما يعد عاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الإ ستيعابية للإقتصاد الوطني، على أن يزدوج ذلك مع جملة من الإجراءات التنظيمية والتحفيزية لتشجيع تدفق هذا النوع من الإستثمارات فيما بين الدول.

5. الإهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد العملية التنموية ومدخل رئيسي للتنويع الإقتصادي كونها تساهم في الحد من البطالة وذلك بتوفيرها لفرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وأقل تكلفة من الصناعات الكبيرة، كما أنها تمثل الركيزة الأساسية لعمل القطاع الخاص وبالتالي لابد من مساندتها لتدعيم دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الحضرية والمكانية وذلك لصغر حجمها وقدرتها على توغل داخل القرى والأرياف والحد من الهجرة نحو المدن.

كما تدعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو عبر التعاقد معها لإنتاج بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية الازمة للمنتج النهائي.

وتعمل على الإستثمار الأجنبي المباشر والمساهمة في زيادة الناتج المحلي، وزيادة العائد المالي للدولة من خلال إقتطاعات الضرائب وزيادة الإستثمارات. [1]

[1] المرجع السابق، ص 21.

المطلب الثالث: نموذج التنويع الإقتصادي في الجزائر

اولا: الإجراءات الإستعجالية المتخذة في الجزائر لتنويع الإقتصاد

إعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الإقتصادي ثم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية وإعتمادها من قبل مجلس الوزارة في 26 جويلية 2016 وهي تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019 ومن ناحية أخرى على منظور تنويع الإقتصاد بحلول عام 2030 وفي قسم الميزانية، يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية عام 2019:

- تحسن في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل؛
- إنخفاض كبير في عجز الخزينة في نفس الوقت؛
- تعبئة الموارد الإضافية الازمة في السوق المالية الداخلية.

وفي قسم تنويع الإقتصاد وتحويله، يضع نموذج النمو الجديد أهدافا يمكن الوصول إليها خلال الفترة 2020-2030:

- مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030؛
- إرتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2، 3 مرات؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (5.3% في عام 2015 الى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول عام 2030)؛

- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانيات تنويع الصادرات؛

- تحويل في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لإستهلاك الطاقة الداخلي من (6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030)؛

- تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الإقتصادي ولتحقيق الأهداف السابقة ثم تبني خيار رؤية طويلة الأجل، من أجل أن تصبح الجزائر القوة الناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل لهذا، يتم الإحتفاظ بثلاث مراحل للنمو:[1]

➢ **تعزيز نظام الإستثمار:**

تعزيز أنظمة الإستثمار من أجل التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط نمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثم، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو أعلى، وهو ماجعل من ضرورة العمل على إستهداف القطاعين الخاص والعام أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام إستثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشتراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة وهذا بتطلب:

- تحرير الإستثمار الخاص فس القطاعات المولدة للنمو؛

- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

[1] رامي تقي الدين، عجابي أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- **الإستدامة الخارجية:**

تمثل تحديا رتبيا في المرحلة القادمة في ظل الإطار الإقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الإقتصاد خارج المحروقات، وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نمو ب 6.5% سنويا حيث ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، على إعتبار ان الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة قابل للتصدير، ومن جهة أخرى تسريح وتيرة الصادرات خارج المحروقات واسترداد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

ثانيا: معالم مقترحة لتنويع الإقتصاد الجزائري:

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الإقتصادي نجد[1]:

1. **تغيير نموذج النمو**: حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل النموذج الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

أ. مرحلة الإقلاع (2012-2019): تسعى فيها إلى ربع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة وهي مرحلة تطمح إلى تطوير إطار الإقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط للفترة (2018-2019) فئة صعبة تتميز باستنزاف مواردنا المالية، الأمر الذي يتطلب إتخاذ تدابير صارمة وتطوير خطة التدفق النقدي وخطة الإلتزام لتنظيم وتيرة الإتفاق؛

[1] المرجع السابق، ص 37.

ب. مرحلة إنتقالية (2020-2025): تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالإرتقاء بالمستوى الإقتصادي وتدارك التأخر، ويسميها النموذج مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الإقتصادي، والذي يحقق الإستدراك الشامل، الذي يأتي عبر عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات وكذا عبر تحقيق ماسماه الإنتقال الطاقوي المفضي إلى النصف، وتطوير مصادر طاقوية بديلة ، ويشدد النموذج على إعطاء الأولية في الإستثمار لها سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص وينوه إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية، والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي؛

ت. مرحلة الإستقرار أو الإنتقاء (2026-2030): يكون في آخرها الإقتصاد قد إستنفذ قدراته الإستدراكية المتراكمة، تتمكن عندها مختلف متغيراته الإقتصادية من تحقيق الإستقرار (التوازن) لصالح الإقتصاد الوطني، وتسميها الوثيقة الوزارية مرحلة التثبيت وتوحيد الرؤى ليحقق فيها الإقتصاد الوطني إستدراكا شاملا لجميع السياسات السابقة ولتجسيد هذا النموذج الجديد، ستقوم الحكومة بإتباع السبل التالية[1]:

- دينامكية القطاعات المطلوبة: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف قطاع المحروقات والبناء الأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو، والهدف بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030 وبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو القطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5% - 7.4% لقطاع

[1] المرجع السابق، ص 39.

الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نمو 1.7% خلال الفترة المرجعية.

2. **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية لاسيما بتخفيض الاعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الانفاق الجاري والحد من الإستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية؛

3. **تحسين بئة الأعمال:** حسب إحصائيات البنك الدولي، إحتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدماكانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بئة ممارسة الإعمال على مستوى الدولي من أصل 189 إقتصاد إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز بئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الإنخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الإعتبار عند قيادة جدول الأعمال للتنويع الإقتصاد.[1]

[1] المرجع السابق، ص 40.

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي بين إمكانية وحتمية التنويع

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

يحتل القطاع الفلاحي في الكثير من الاقتصاديات الدولية أهمية بالغة وذلك من خلال مدى مساهمته فيما يتعلق بخلق الثروة من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم الامن الغذائي، كذا خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، والمساهمة في النسيج الاقتصادي والترابط والاندماج القطاعي وهذا لامتصاصه لمخرجات قطاعات أخرى كالصناعة الميكانيكية والأسمدة والمعاهد والمدارس الفلاحية من جهة، وتوفيره لمدخلات قطاعات أخرى كالصناعات التحويلية الغذائية، وكذا تزويد السوق بالمنتجات الفلاحية بشقيها النباتية والحيوانية، وهذا ما جعلنا نبحث في العلاقة بين إمكانيات القطاع الفلاحي والمكانة التي يحتلها في الاقتصاد الجزائري.

أولا: المساهمة في القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي[1]

باعتبار ان الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة عادة تكون مقدرة بسنة وهو يعكس الحالة الاقتصادية للدولة من خلال تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو لهذه الدولة، ومنه يمكن أن نستشف مدى مساهمة القطاع الفلاحي من خلال الناتج المحلي للعشرية الاخية تحسنا طفيفا بدية من 2012 وهذا مقارنة مع القطاعات الاخرى، التي عرفت نموا سريعا نسبيا من بينها قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة 19% من الناتج المحلي الإجمالي، والجدول أدناه يوضح منحنى تطور مساهمة القطاع الفلاحي في المناتج المحلي الاجمالي.

[1] قويسي مبروك، "**إمكانيات القطاع الفلاحي ومكانته في الاقتصاد الوطني**"، ع 01، جامعة الجزائر، 2023، ص 1189.

الجدول رقم (12): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة (%)
2012	1421.69	16208.69	8.77
2013	16.40	16643.83	9.85
2014	1771.49	172015.10	10.29
2015	1935.11	16712.67	11.57
2016	2140.30	17514.63	12.22
2017	2219.6	18675.76	11.94
2018	2426.9	20259.02	11.97
2019	3280	26456.6	12.40
2020	3794.2	26909.4	14.10

المصدر: قويسي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي تعرف ارتفاعا متزايدا نسبيا يصل الى 14.1% سنة 2020، غير أن هذا المستوى لا يعتبر من الإمكانيات التي يحوزها القطاع الفلاحي. منا يمكن الإشارة الى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه بتقسيم مجموع الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة على عدد السكان في نفس السنة والذي يتسم بالانخفاض مقارنة بمعظم الدول المجاورة ويأتي في حدود 4142 دولار أمريكي، غير أن التزايد السكاني المستمر الذي يتراوح بين (1.92 و 2.17 %) خلال الفترة (2008-2018) يعد دافعا أساسيا من أجل تطوير القطاع الفلاحي لسد الحاجات المتزايدة من الغذاء.[1]

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام [1]

1- خلال الفترة (2003-2012)

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، حيث تعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المساهمات التي من شأنها رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (13): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2003-2012) (القيمة: مليون دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي A	68007	85003	102800	116600	127497	171756	137747	161734	198769	198769
الناتج الزراعي الإجمالي B	6589	8032	7900	8812	10325	11195	12820	13644	16110	16110
نسبة B من A	9.68	9.44	7.68	7.55	8.09	6.51	9.3	8.43	8.10	8.09

المصدر: جمال جعفري، مرجع سبق ذكره، ص 110.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مدى تطور الناتج الزراعي الإجمالي حيث إنتقل من 6589 مليون دولار أمريكي عام 2003 الى 16110 مليون دولار أمريكي عام 2012، ويعود هذا التطور لجملة الاصلاحات الفلاحية المطبقة خلال هته الفترة، إلا أن نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي تشهد تذبذبا من سنة لأخرى، حيث بلغت أدنى نسبة لها سنة 2008 ب 6.51 نتيجة ضعف الإنتاج الذي شهده القطاع خلال هذا العام، كما عرفت أعلى نسبة له سنة 2003 ب 9.68 وتبقى هته النسب ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، "**مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي -دراسة تحليلية لفترة (2000-2015)-**"، ع 02، الجزائر، 2018، ص 110.

2- خلال الفترة (2000-2016)

الجدول رقم (14): مدى تطور الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016) (القيمة: مليون دولار)

السنوات	قيمة الناتج الفلاحي
2000	346171.4
2001	412119.5
2002	417225.2
2003	515281.7
2004	580505.6
2005	581615.8
2006	641285
2007	708072.5
2008	727413.1
2009	931349.1
2010	1015258.8
2011	1183216
2012	1421623
2013	1640006
2014	1771426
2015	1936379
2016	2034533

المصدر: المرجع السابق، ص 111.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مدى تطور الناتج الزراعي الغجمالي خلال فترة (2000-2016)، ومنه نلاحظ أنه يوجد تذبذب في قيمة الناتج الفلاحي حيث نلاحظ تناقص كبير من خلال فترة 2000 مقارنة الى 2016.

ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل[1]

للقطاع الفلاحي دور كبير في تخفيض البطالة من خلال توفير مناصب شغل لكن بإمكان القطاع استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، وقد شهد القطاع نموا قدره 9.6% عام 2019 مقارنة بنسبة 8% خلال عام 2014 أي زيادة 1.5 نقطة، لكنه نمو متواضع مقارنة بالقطاعات الأخرى كالخدمات والتجارة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تطور العمالة الزراعية مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (2014-2019) (الوحدة 1000 فرد)

القطاعات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العمالة الكلية	10.239	10.594	10.845	10.858	11.001	11.281
العمالة الزراعية	899	917	865	1.102	1.067	1.083
الصناعة	1.290	1.377	1.465	1.493	1.434	1.450
البناء والأشغال	1.826	1.776	1.895	1.847	1.774	1.890
التجارة والخدمات	6.224	6.624	6.620	6.417	6.726	6.857

المصدر: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 329.

نلاحظ من الجدول أن العمالة الكلية انتقلب من 10.2 مليون عام 2014 الى 11.2 مليون عام 2019، لكن لم يصحب نمو الناتج الزراعي زيادة معتبرة في نسبة العمالة الزراعية، حيث بقيت مستقرة في حدود 8% خلال الفترة (2014-2016).

[1] هاشمي الطيب، مصطفى جيلاني، "**الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر (2015-2019)**"، ع 05، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2021، ص 329.

ثم انتقلت الى 1.102 مليون عام 2017، وانخفضت مباشرة سنفس لوتيرة بعد ذلك حتى عام 2019، أي من 10% الى 9.6% أي تراجع بنصف نقطة مئوية وهذا ما يفسر أن القطاع الزراعي يعتبر الأضعف في جلب اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الاخرى (خلال فترة الدراسة)، وهذا نتيجة هجرة العمالة الزراعية الى القطاعات الأخرى، ويعود السبب لتضائل العمل المجدي في النشاط الزراعي الى ان القطاعات الاخرى كالخدمات والتجارة تقدم أجور أفضل، كما تتميز بوجود حوافز مادية وبيئية ملائمة مستقرة للعمل فيها مقابل العمل الشاق والبيئة السيئة غير مستقرة في القطاع الزراعي، وهذا ما أكدته دراسة ميدانية قامت بها وزارة العمل والتضمن حول الأجور في المؤسسات الاقتصادية وقطاع الطاقة وقطاع الزراعة سنة 2003، حيث كشفت أوجه التفاوت الصارخ ضد القطاع الزراعي لا يتجاوز 12 الف دج (162$)، أي أعلى بقليل فقط من الحد الادنى للاجور الذي يبلغ 10 آلاف دج (135$)، في حين أن متوسط الاجر في الزراعة حوالي 24 ألف دج (324$)، وفي قطاع الطاقة حوالي ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للاجور.[1]

رابعا: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

بحيث يمكن تعريف الامن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم، أما الإكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

ونظرا لهذه الاهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي، كان لزاما على الدول النامية عامة والجزائر خاصة تبني إستراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى الى معالجة حل المشاكل التي يعاني منها القطاع، ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى.[1]

الجدول رقم (16): نسبة الإكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة (2005-2012)

السلع الغذائية	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012
القمح	2330.69	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	1209.20	1503.90	1104.21	1591.72
الذرة الشامية	1.37	0.36	0.58	1.75
البقوليات	51.35	72.32	78.82	84.29
الزيتون	218.82	175.31	417.99	284.01
الخضر	5401.52	6840.42	9569.24	10402.32
الفواكه	2088.19	2405.39	2983.42	3067.38

المصدر: معوش نسيمة، بورحلة إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ان معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية وهذا ما سبب في إنخفاض معدلات الإكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل والسلع، كما ان حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضفي اهمية بالغة وضرورية جدا للحفاظ على إحتياطي استراتيجي من

[1] معوش إيمان، بورحلة نسيمة، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام–**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي محند، البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص 48.

الغذاء من أجل تحقيق الامن الغذائي، وهكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة، بالإضافة الى عدم القدرة على توفير المادة الاولية للصناعات المحلية وهذا ما أدى الى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي وزيادة المديونية الخارجية والتي تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات.[1]

خامسا: مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة[2]

- **مفهوم القيمة المضافة:** القيمة المضافة الإجمالية هي قيمة الناتج ناقص قيمة الاستهلاك الوسيط، وهي قياس الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي من منتج الفرد أو صناعة أو قطاع، ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 1993، بأن تقييم القيمة المضافة بالأسعار الأساسية، ويقدم مناقشة أكثر تفصيلا.

[1] المرجع السابق، ص 49.

[2] بلمهدي محمد وحيد، بن صافي إسحاق، "**واقع التسويق الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بوادي ارهيو**–"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021/2020، ص 15.

الجدول رقم (17): مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة (2006-2013)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	8.0	8.0	70.06	10.1	9.0	8.7	9.5	10.6
المحروقات	48.6	46.4	48.1	33.6	37.2	38.3	36.8	32.4
الصناعة	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	4.8	5.0
الأشغال العمومية	8.4	9.4	9.2	11.8	11.2	9.8	9.8	10.6
خدمات	21.0	21.8	20.3	25.4	23.0	20.9	21.3	25.0
خدمات الإدارة العمومية	8.5	9.1	10.3	12.9	14.1	17.5	17.7	16.5
مجموع القيمة المضافة	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: بلمهدي محمد وحيد، بن صافي إسحاق، مرجع سبق ذكره، ص 183.

يتضح لنا من الجدول أعلاه ان القطاع الفلاحي الرتبة الثالثة من حيث المساهمة المضافة وهذا احتل بعد كل من قطاع المحروقات والخدمات إلا أنه ابتداءا من سنة 2005 تقهقرت مساهمة الى المرتبة الرابعة خلف قطاع الأشغال العمومية ولعل ذلك يعود الى الاستثمارات الضخمة التي وجهت لهذا القطاع من اجل بناء البنية التحتية الطريق السيار شرق غرب الذي كلف من 15 مليون دولار، في حين تبقى مساهمة قطاع المحروقات في التاريخ المحلي الخام PIB مرتفعة حيث وصلت أقصاها سنة 2008 بنسبة 48.1% ثم بدأت تتقهقر الميزان 2009 لتصل أدناه سنة 2013 (32.4%)، وهذا يعود الى انخفاض أسعار المحروقات

نتيجة ضعف اكتشافات في السنوات الاخيرة، مما يتطلب العمل على تفعيل دور القطاعات الاخرى من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات خاصة القطاع الفلاحي والاقتصادي.[1]

سادسا: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات

- **مفهوم التصدير:** هو تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد، أو بصفة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد، الأمر الذي يؤدي الى الزيادة في دخل البلد الام الى دول أخرى قصد تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

- **مؤشرات التصدير**[2]:

  - ✓ نسبة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للدولة؛
  - ✓ نسبة تغطية الصادرات للواردات؛
  - ✓ درجة التركيز السلعي للصادرات؛
  - ✓ النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو "المجموعة السلعية الرئيسية"؛
  - ✓ مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

---

[1] المرجع السابق، ص 16.

[2] سمير عز الدين، "**دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2018/2017، ص 52.

تعد مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (18): مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات (2000-2007)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات الزراعية في الجزائر	111.11	151	126.9	143.7	163.1	164.5	164.6	181

المصدر: الجيلاني موساوي، علي غيوط، محمد الطيب كرمادي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000-2007) انتقلت فيها قيمها من 111.2 الى 181 مليون دولار وهذا بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج الانعاش الاقتصادي.[1]

سابعا: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات

- **مفهوم الواردات (بالانجليزية Imports)** : هي عملية نقل المنتجات من مصدر خارجي الى داخل الدولة، وتشكل الواردات العمود الفقري للتجارة الدولية، وفي حال تجاوزت قيمة الواردات لقيمة الصادرات في الدولة، فذلك يعني إمتلاكها لتوازن تجاري سلبي، تستورد البلدان غالبا البضائع التي

[1] الجيلاني موساوي، علي غيوط، محمد الطيب كرمادي، "**مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر علوم اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022/2021، ص 14.

لا تستطيع صناعتها المحلية إنتاجها بنفس الكفاءة، أو تكلفة الإنتاج مثل الدول الاخرى المصدرة، حيث يتم استيراد المواد الخام والبضائع غير المتوفرة داخل حدودها.[1]

- **المساهمة في ترقية الواردات:**

ان زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات غير ان ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19): مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الواردات (2000-2007)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات الزراعية في الجزائر	2778	3024.5	3454.5	3560	4646.2	4538.6	4676.3	5277.4

المصدر: الجيلاني موساوي، علي غيوط، محمد الطيب كرمادي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات من سنة الى أخرى حيث يرجع هذا الارتفاع ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا.[2]

[1] إيمان الحياري، "**مفهوم الصادرات والواردات**"، الموقع: https://mawdoo3.com، تم الإطلاع على الموقع يوم 2024/05/09، على الساعة 15:02.

[2] الجيلاني موساوي، علي غيوط، محمد الطيب كرمادي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المطلب الثاني: الإستثمار الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الإقتصادي

إن الفلاحة تعد ركن أساسي من أركان إقتصاديات الدولة الأقل تطورا (النامية) وبالرغم مما لهذا القطاع من أهمية بالغة فلم يبذل سوى القدر القليل من الجهد لإقامة البيانات الأساسية وتعزيز المؤسسات وتوفير المدخلات المالية والتكنولوجية اللازمة للإرتقاء الفلاحي.

أولا: تعريف الإستثمار الفلاحي[1]

- **الإستثمار**: هو التضحية بإشباع الرغبة المستهلك الحاضر وذلك أملا في الحصول على تلبية إحتياجات أكبر في المستقبل؛
- ويعرف أيضا على أنه: إستخدام الأموال المتاحة في أصول متنوعة من أجل الحصول على تدفقات مالية أكثر مستقبلا؛
- **الإستثمار الفلاحي**: الإستثمار الفلاحي هو استغلال رأس المال في الغنتاج الفلاحي وتشغيله من أجل الحصول على أفضل النتائج لسد رغبات المستهلكين وهذا بدمج العوامل الثلاثة (الرأس المال، الأرض، العمل)، أو هو الإستغلال الحقيقي للأراضي الفلاحية الذي يسمح بزيادة الإنتاج المستقبلي؛
- ويعرف الإستثمار الفلاحي على أنه نشاط إستثماري يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من الناحيتيين الكمية والنوعية لتلبية حاجات السكان الغذائية في المجتمع لتطوير الإقتصاد على مستوى الوطني.

[1] سابدو عبد البديع، بكادو شريفة، "**آلية تمويل المشاريع الفلاحية من طرف البنوك التجارية ودورها في تطوير القطاع الفلاحي**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماتسر الاكاديمي علوم اقتصادية، جامعة أحمد دربعة، أدرار، 2023/2022، ص ص 01-02.

هو عادة ربط الموارد الإقتصادية أي إستعمال الوسائل الضرورية من أجل تحقيق أقصى ناتج فلاحي ممكن تعريفه على أنه تشغيل رأس المال في مشروع مايخص النشاط الفلاحي ممكن تعريفه على أنه تشغيل رأس المال في مشروع مايخص النشاط الفلاحي من أجل تطوير القطاع الفلاحي وترقية التنمية المحلية.

ثانيا: خصائص وأهداف الإستثمار الفلاحي

يتميز الإستثمار الفلاحي بمجموعة من الخصائص و الأهداف التي ينفرد بها عن أنواع الإستثمار في القطاعات الأخرى ويمكن حصرها فيما يلي:

1. خصائص الإستثمار الفلاحي:[1]

أ. الدورة المالية: في الدورة المالية يكون التدفق النقدي في الفلاحة مرة واحدة فقط عند بيع المحصول، وبهذا تكون الدورة طويلة نسبيا ولايمكن للمستثمر الإستفادة من الفوائد إلا نهاية الفترة؛

ب. الدورة الزراعية: تعني الإنتاج في سنة و إراحة الأرض في سنة الموالية قصد عدم إنهاكها وتمكينها من إستعادة قوتها الزراعية أو بتحسينها وزراعتها بمنتج آخر مختلف في طبيعتها الإنتاجية؛

[1] المرجع السابق، ص 03.

ت. المخاطرة: يعد ارتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية تجعله محاطا بطل حالات عدم التأكد، الذي يزيد من مخاوف الفلاحين عدم الحصول على عوائد كافية؛

ث. التكيف: يتأقلم الاستثمار الفلاحي مع الإنتاج الزراعي بإختلاف خصوبة الأرض وصلاحيتها للري، إن تجارب البحوث العلمية ونتائجها في المجال الفلاحي قليلة الأثر لأنها تحتاج لوقت طويل نوعا ما للتأكد من فعاليتها؛

ج. صعوبة تقييم الاستثمار: يتميز الاستثمار الفلاحي بمجموعة متنوعة من المخاطر لما يجعله يبدو أكثر صعوبة من الاستثمار الفلاحي بمجموعة متنوعة من المخاطر لما يجعله يبدو أكثر صعوبة من الاستثمار في القطاعات الأخرى؛

ح. ضخامة رأس المال الثابت والمنقول: يتمثل رأس المال المستثمر في الإنتاج الفلاحي بصفة عامة في قيمة الأرض الفلاحية وما عليها من منشآت ثابتة، بالإضافة الى قيمة الأصول الرأسمالية كالآلات الفلاحية، ومن ثم الأصول الرأسمالية المتداولة والمستعملة في الخدمات الفلاحية؛

خ. موسمية الإنتاج الفلاحي: من المعروف ان النشاط الفلاحي هو نشاط موسمي حيث ان لإنتاج السلع الفلاحية مراحل متعددة فلاحية تضم هذه الأخيرة عمليات التخزين والتسويق والتبريد، وكل مرحلة لديها شروط تتوفر في كل منها وبهذا فإن دورة الإنتاج الفلاحي طويلة حيث يمكن طولها في مدة الانتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج؛

2. أهداف الاستثمار الفلاحي:

ان الاستثمار الفلاحي يضم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية يسعى لتحقيق الامن الغذائي من خلال توفير منتجات غذائية استهلاكية للمواطنين، وتتمثل هاته الأهداف فيما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- زيادة معدل التوظيف وفرص العمل؛
- تأمين الغذاء؛
- توفير المواد الخام للصناعات المحلية؛
- إدخال التقنيات المتطورة لتحديث القطاع الزراعي؛
- زيادة حجم الصادرات الزراعية.

ثالثا: أهمية ومشاكل الاستثمار الفلاحي

1. أهمية الاستثمار الفلاحي[1]

للاستثمار الفلاحي دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك الى استراتيجية الاستثمار التي تحقق أهدافه على المدى القصير والطويل وتكمن أهمية الاستثمار الفلاحي في:

- ❖ استغلال المصادر الهامة والطاقات والقادرات الجامدة للنشاط الفلاحي؛

[1] المرجع السابق، ص 04.

- ❖ يؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بصفة خاصة وزيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة بصفة عامة؛
- ❖ يعتبر الدخل الفلاحي ذو أهمية خاصة في تكوين الاستثمارات اللازمة لتنمية قطاعات أخرى؛
- ❖ ان الاستثمار الفلاحي يؤدي الى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال التصدير؛
- ❖ تساهم بدور كبير في المواد الاولية اللازمة لقطاع الصناعة؛
- ❖ ترتكز التنمية الزراعية في الكثير من المجتمعات النامية على استصلاح الأراضي البور والأراضي الجديدة وتوفير مياه الري اللازمة واستخدام الادوات الزراعية الحديثة، وتوفير القروض العينية والنقدية للمزارعين عن طريق العمليات التعاونية أو البنوك؛

2. مشاكل الأستثمار الفلاحي[1]

تتمثل مشاكل الاستثمار الفلاحي في:

أ. **نقص الكفاءة:** يختلف نقص الكفاءة في مرحلتين، مرحلة برنامج الري ومرحلة الاحتياطات الممكنة للتغيرات المتوقعة في برنامج الري:

- ❖ **<u>برنامج الري</u>:** يترجم هذا البرنامج حجم المصادر المائية والسطحية والجوفية عند كل مستويات الطبقات المالية بالإضافة الى تحليل المياه من حيث الملوحة والصلاحية ومعرفة مستوى استهلاك المورد المائي عند مختلف أنواع مكونات المشروع وفي حقيقة الأمر ان هذه المرحلة هي مرحلة التفكير في مصادر الري وتكون الفترة فيها طويلة نوعا ما مع توفر التقنية والاعداد والبحث حيث تسمى هذه المرحلة عند

[1] المرجع السابق، ص 05.

الأمم المتحدة بمرحلة تمهيد للاستثمار والمقصود بهذا ان مشاريع التمهيد للاستثمار هي التي تقوم على تطوير التقنيات الجديدة المطلوبة؛

- **<u>الاحتياطات الممكنة للتغيرات المتوقعة في برنامج الري</u>:** تقوم هذه المرحلة بقياس حساسية المنتجات اتجاه التغيرات المحتملة أو الممكن حدوثها في برنامج الري لمعرفة النتائج التالية:

  - ماهية المحاصيل الممكن إنتاجها عند كل حالة تغير في الري؛
  - ماهية حدود المتغيرات المرتقبة في برنامج الري؛
  - التأكد ما إذا كان من الممكن التحول الى الزراعة الجافة عند إنتهاء الحلول بالطرق المختلفة للسقي.

ب. **مشاكل التخطيط:** تنحصر مشاكل التخطيط في الموارد المائية والعقارية والبشرية بطرق لا تبين التفاصيل التي تمكن من حساب متغيرات الاستثمار الفلاحي، وفي الغالب يقتصر المخططون على الموارد الرأسمالية ومستويات الإنتاج في تقديراتهم مع صعوبة التخطيط الاستراتيجي بالأخص في الموارد الاستراتيجية.

تحليل الموارد العقارية لتحديد الطاقة الإنتاجية من خلال الحجم العقاري ومتوسط المساحات والتدفقات العينية والنقدية والداخلة والخارجة بالإضافة الى الوصف الشامل للأرض والتربة.[1]

[1] المرجع السابق، ص 06.

رابعا: وحدات الاستثمار الزراعي ودوافعه

1- وحدات الاستثمار الزراعي[1]

إنها المزرعة والمشروعات الزراعية والحيازة الزراعية والمزارع.

أ- **المزرعة:** هي الوحدة الانتاجية الأساسية في مجال الاستثمار الزراعي التي تقوم بإنتاج سلعة زراعية واحدة أو أكثر على مساحة من الأراضي الزراعية المتصلة أو المنفصلة، وهي وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ولها كيانها القانوني.

فالمزرعة منشأة اقتصادية كالمنشآت الأخرى لها تكاليف تتمثل في القيمة النقدية لعناصر الإنتاج المستعملة فيها ولها دخل يتمثل في القيمة النقدية للمنتجات النباتية أو الحيوانية أولهما معها، أو لمشتقاتها التي تنتجها المزرعة، ولا بد من انقضاء مدة بين إنفاق التكاليف الزراعية والحصول على الدخل وهي المدة الزمنية التي يعبر عنها في العادة بدورة رأس المال المزرعي، ويمثل رأس مال المزرعة في هذه الحالى التكاليف أي الاموال المستعملة في حيازة عناصر الإنتاج في المزرعة؛

ب- **المشروعات الزراعية:** تقسم لمزرعة الى مشروعات زراعية أو مزرعية مختلفة كمشروعات إنتاج الفاكهة وإنتاج الخضار وغيرها، وقد تقسم المشروعات الزراعية الى أنشطة مزرعية، كأن يقسم مشروع زراعة الذرة مثلا الى نشاطين: نشاط إنتاج الذرة العلفية التي تستعمل لتغذية الماشية ونشاط إنتاج الذرة الطبيعية.

[1] هيئة الموسوعة العربية، "**الاستثمار الزراعي**"، الموقع: https: arab-emay.com، ط 01، 1908، تم الإطلاع على الموقع يوم 2024/05/09، على الساعة 15:02.

ت-**الحيازة الزراعية:** وهي كل مساحة من الأرض الزراعية، مهما يكن حجمها، يستغلها في الزراعة حائز واحد، وتعد جميع الأراضي التي يديرها الحائز حيازة زراعية واحدة مهما تعددت قطعها ويستخدم اصطلاح الحيازة الزراعية للتعبير عن امتلاك حق الانتفاع بالأراضي الزراعية ولتميزه عن اصطلاح الملكية الزراعية، وحيازات الإيجار فيها يكون الحائز شخصا غير المالك، أي أن حق الامتلاك منفصل عن حق الإنتفاع، وحيازات مختلفة ففيها يكون الحائز مالكا لجزء من الأرض ويكون الجزء الآخر مستأجرا، أي أن المالك يتمتع بحق الملكية وحق الانتفاع؛

ث-**المزارع:** هو أحد عناصر الإنتاج، فهو الذي يتولى إدارة المزرعة بصفها وحدة إنتاجية، ويرسم الخطة الإنتاجية ويراقب تنفيذ العمليات الزراعية جزء من العمل المزرعي وخاصة في الوحدات الزراعية الصغيرة إذ يكون ما يقوم به المزارع من الأعمال الإدارية قليلا إذا ما ووزن لما يؤديه من عمل زراعي ويمكن تصنيف المزارعين حسب درجة إنشغالهم بمهنة الزراعة في الفئتين التاليين:

- مزارع متفرغ كل وقت: وهو المزارع الذي يحترف الزراعة إحترافا أساسيا ويعتمد عليها اعتمادا كليا في معيشته؛
- مزارع متفرغ بعض الوقت: وهي المزارع الذي تكون الزراعة مهنته الأساسية ومصدر دخله الرئيسي غير أنه يمارس بعض الأعمال الأخرى التي تدر عليه شيئا يسهم في مجموع دخله، ويدير مثل هذا المزارع مزرعة صغيرة الحجم كما قد ينجز بعض الأعمال المتصلة

بالزراعة كتجارة المواشي والحبوب أو استخدام آلات النقل أو احتراف بعض المهن الاخرى التي لها ارتباط بالزراعة أو المعيشة في الريف.[1]

دوافع الاستثمار الزراعي:

إن دوافع الاستثمار الزراعي تربطها أهداف اقتصادية واجتماعية وتنمية، يهدف من خلالها توفير منتجات غذائية استهلاكية للمواطنين تحقق بها الأمن الغذائي، إلا أنه هذه الدوافع الاستثمارية تحددها العديد من العوامل الاقتصادية تلعب دور في تحسين الاستثمار الزراعي أو تحد منه، وهو ما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- زيادة معدل التوظيف وفرص العمل؛
- تأمين الغذاء؛
- توفير المواد الخام للصناعات المحلية؛
- إدخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي؛
- زيادة حجم الصادرات الزراعية.[2]

[1] سابدو عبد البديع، بكادو شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 06

[2] عيادي فريدة، " **دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي**"، ع 04، جامعة الجزائر، 2020، ص 361.

المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي وتوصيات لتعزيز القطاع الفلاحي

أولا: مشاكل القطاع الفلاحي

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازة:[1]

إن توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للاستهلال العائلي بدرجة أولى، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة خصر الحيازات و تحديدها، فقد حاولت السلطات العمومية إيجاد حلول لها من خلال حزمة القوانين والقرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان إلا أنها باءت بالفشل الى حد ما، ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء وتطوير الاستثمار الفلاحي وتشجيع حاملي المشاريع و ذلك من خلال وضع تحت تصرفهم (العقار الفلاحي)لانجاز مشاريعهم من خلال:

- ✓ تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان؛
- ✓ التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي؛
- ✓ تنفيذ الإجراءات الهيكلية، لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا؛
- ✓ تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه (العقار الفلاحي).

[1] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

تكمن إرادة السلطات العمومية، أمام هدا الوضع في تأمين ممتلكات القطاع الخاص وكذا المستثمرات الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة لدولة من خلال وضع جهاز ملائم أي كانت الصيغة القانونية للأراضي.

وعليه فقد تم اعتماد بعض الإجراءات المنصوص عليها في التشريعات والتنظيمات العقارية.

2. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية:

تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الامطار رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول وعدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى.

3. مشاكل ومعوقات تكنولوجية:[1]

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة و تقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني. ورغم توسع استفادة القطاع الزراعي منكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة.

كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر وضعف ربطه لمراكز البحوث الزراعية، ورغم بذل الدولة مجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي ووضع برامج للتدريب

[1] المرجع السابق، ص 65.

والإرشاد الزراعي وتنفيذها و تسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال إنتاج الغذاء إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

4. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية: [1]

- التقليص العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية؛
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعة ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية؛
- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقا؛
- التصحر تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر حيث انه حوالي 82.7% من مساحة الجزائر متصحرة و 9.7% مهدد بالتصحر.

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 39.

5. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية:

- **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية ما عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري؛

- **ضعف البرامج التدريبية:** لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛

- **انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي:** لا خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

6. مشاكل أخرى:

- **مشاكل التسويق:** هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة؛

- **مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى؛

- **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة[1]؛

- **مشكلة العقار الفلاحي** الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية، وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، الكهرباء، المياه) وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى استثمار في القطاعات الأخرى؛

- **ضعف البنية التحتية الأساسية** لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز؛

- **صعوبة الحصول على التمويل** خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية، مع ارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي فاقت 40 مليار سنة 2008؛

[1] المرجع السابق، ص 40.

- **ضئالة حصة القطاع الفلاحي من إجمالي الاستثمارات** مقارنة بقطاع الصناعة والخدمات، وهذا ما أدى إلى عجز مؤسسات الإقراض الفلاحي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الهام.[1]

ثانيا: توصيات لتعزيز القطاع الفلاحي

لتحقيق نهضة زراعية حقيقية في الجزائر، يُوصى باتخاذ خطوات ملموسة على مختلف المستويات، مع مراعاة التحديات المذكورة أعلاه، تشمل ما يلي[2]:

❖ **على المستوى الوطني:**

- **وضع استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الزراعية:** تحدد هذه الاستراتيجية الأهداف والغايات المراد تحقيقها على المدى القصير والطويل، مع مراعاة التحديات والفرص التي تواجه القطاع؛
- **دعم البحث العلمي والتطوير:** تخصيص ميزانيات كافية للبحث العلمي في مجالات الإنتاجية، وتطوير أصناف جديدة مقاومة للأمراض والآفات، واستخدام التقنيات الحديثة مثل الزراعة الدقيقة والزراعة المائية؛
- **تحسين البنية التحتية:** تحديث شبكات الري والصرف، وتشييد الطرقات لربط مناطق الإنتاج بالأسواق، وإنشاء مخازن لتخزين المنتجات الزراعية؛

[1] جوة أمينة، بنور نريمان، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2]

- **توفير التمويل للمزارعين:** تقديم قروض سهلة الشروط للمزارعين لدعم أنشطتهم الزراعية وتطوير مشاريعهم؛

- **تقديم الدعم الفني والإرشادي للمزارعين:** توعية المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية الحديثة، ومساعدتهم في استخدام التقنيات الحديثة، ونقل المعرفة والتجارب الناجحة؛

- **تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الزراعي:** تمكين المرأة من خلال التدريب والتأهيل، وتوفير فرص العمل لها في مختلف مجالات القطاع الزراعي؛

- **مكافحة الآفات والأمراض:** تطبيق برامج الرقابة والمكافحة المتكاملة، واستخدام المبيدات الصديقة للبيئة؛

- **حماية البيئة:** اتباع الممارسات الزراعية المستدامة، وترشيد استخدام المياه والأسمدة، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

❖ **على مستوى المؤسسات:**

- **دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة في مجال الزراعة:** تقديم الدعم المالي والفني لهذه المؤسسات لتطوير أفكارها وتطبيقاتها المبتكرة لتحسين القطاع الزراعي؛

- **تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية التحويلية:** تقديم الحوافز للمستثمرين لبناء مصانع المنتجات الزراعية وإضافة قيمة عليها؛

- **تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في دعم المزارعين:** توفير الدعم المالي والفني لهذه المنظمات لتقديم خدماتها للمزارعين وتوعيتهم بأفضل الممارسات الزراعية؛

❖ **على مستوى المزارعين:**

- تغيير العقليات والممارسات الزراعية: تبني المزارعين للممارسات الزراعية الحديثة مثل الزراعة الدقيقة والزراعة العضوية لتحسين الإنتاجية وحماية البيئة؛

- **الاهتمام بجودة المنتجات الزراعية:** تطبيق معايير الجودة العالمية لضمان سلامة المنتجات وقابليتها للتنافس في الأسواق المحلية والخارجية؛

- **التنافسية في الأسواق:** تكوين مجموعات تعاونية لبيع المنتجات بشكل مباشر للمستهلكين أو للأسواق الكبرى لتحقيق أفضل الأسعار؛

- **استخدام التكنولوجيا الحديثة:** الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف والتسويق للمنتجات.

بتضافر الجهود على كافة المستويات، يمكن للجزائر تحقيق نهضة زراعية حقيقية تُساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص عمل جديدة، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة السابقة استنتجنا أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي ومساهمته في الاقتصاد الوطني والمشاكل التي مر بها القطاع الفلاحي والحلول المقترحة

الخاتمة العامة

يعتبر القطاع الفلاحي عجلة من عجلات التنمية الاقتصادية العامة لمعظم دول العالم وخاصة في الدول النامي وهذا الدور الأساسي الذي يلعبه لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية والمواد الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية وتوفير فرص عمل لمختلف نشاطاته وللقطاعات الاخرى ذات العلاقة المباشرة والغير مباشرة له، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وزيادة دخل المزارعين الذي يكون له آثار غير مباشرة على التنمية الفلاحية، وعلى تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ومن خلال تشخيصنا للواقع الفلاحي في الجزائر ومكانته ضمن الإصلاحات نظرا للإمكانيات والثروات المتوفرة، بحيث يساهم هذا القطاع في التوظيف رغم الطبيعة القاسية لبعض المناطق ومساهمته أيضا في الناتج المحلي الغجمالي بنسب متفاوتة مقارنة مع القطاعات الأخرى وهذا راجع الى السياسات التي شملها القطاع الفلاحي في إطار السياسات العامة استهدفت خوصصة الأراضي الزراعية ودعم المشاريع، كما يساهم في خلق التنمية الفلاحية من خلال تطوير البنية التحتية الفلاحية وتعزيز الاستثمار في المجال الفلاحي، وتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

- **النتائج المتوصل إليها:**

- خضع القطاع الفلاحي لعدة إصلاحات منذ الاستقلال وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى؛
- يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية مما يتوفر عليه من مقومات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- دور التنويع الاقتصادي في القطاع الفلاحي في الجزائر يهدف الى تحقيق تنمية شاملة للمجتمع الريفي من خلال تحويل البنية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمار في البحث الزراعي والتعاون بين الفلاحين.

- **آفاق البحث:**

من خلال هذه الدراسة التي توضح مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي في الجزائر يمكن اقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تكون إنطلاقة لدراسات جديدة:

- أثر التنوع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- دور السياسات الاقتصادية في تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- دراسة أثر القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

- **أطروحات ومذكرات:**

1. إلهام قدور، "**السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق –دراسة حالة ولاية قالمة (2000-2012)–**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017/2016.
2. بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، "**تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عبان رمضان 462) البويرة–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أكلي محند، البويرة، الجزائر، 2019/2018.
3. بلطرش وفاء، بن رحيم إيناس، "**أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2020/2000)–**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.
4. بلعوج حورية، "**آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) فرع بوقيرات–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي مالية ومحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017.
5. بلمهدي محمد وحيد، بن صافي إسحاق، "**واقع التسويق الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بوادي ارهيو–**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021/2020.
6. بلورغي نادية، "**دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر –دراسة تحليلية لمنتج حليب (2001-2019)–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2023/2022، ص 117.
7. بن الشيخ علي، بوعكاز عامر، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية – دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية (2000-2015)–**"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم سياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017/2016.

8. بن سعيد حليمة، سعدي مصطفي، "**واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2018)**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022/2021.

9. بن عبو فاطمة، موليلط مليكة، "**التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015/2014.

10. بوحداجة ياسين، "**برنامج التجديد الفلاحي والريفي وآثره على القطاع الفلاحي في الجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، اقتصاد تنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2016/2015.

11. بوشملة إيمان، لونيس سارة، "**أهمية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع في الجزائر**"، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

12. بوغالب فاطمة، خولدي إسمهان، "**أثر سياسة الدعم الفلاحي على مردودية المستثمرات الفلاحية (1967-2014)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة دراية، أدرار، الجزائر، 2017/2016.

13. جوه أمينة، بنور نرمان، "**التنمية الفلاحية في الجزائر بين الواقع والآفاق**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018/2017.

14. الجيلاني موساوي، علي غيوط، محمد الطيب كرمادي، "**مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر علوم اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022/2021.

15. دندن فتحي حسن، "**تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية (2000-2014)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016/2015.

16. دوخة أسامة، مصارعة خالد، "**تقييم برامج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)**-"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020/2019.

17. رامي تقي الدين، عجابي أيوب، "**دور قطاع الفلاحة في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر - دراسة حالة للفترة (2016-2021)**-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم إقتصادية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2023/2022.

18. سابدو عبد البديع، بكادو شريفة، "**آلية تمويل المشاريع الفلاحية من طرف البنوك التجارية ودورها في تطوير القطاع الفلاحي**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماتسر الاكاديمي علوم اقتصادية، جامعة أحمد دربعة، أدرار، 2023/2022، ص ص 01-02.

19. سفيان عمراني، "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة-**"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دطتوراه الطور الثالث علوم تجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015/2014، ص 67.

20. سمير عز الدين، "**دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2018/2017، ص 52.

21. شويخي هناء، "**آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية وتقييمية-**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

22. العباسي محمد، "**برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير -دراسة ولاية إيليزي (2001-2019)**-"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في افتصاد التنمية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020/2019، ص 04.

23. عبد الصمد حنان، "**واقع تطبيق المحاسبة المالية في القطاع الفلاحي -دراسة حالة الديوان الوطني الجزائري المهني للحبوب OAIG-**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015.

24. قاسمي هشام عمر، بومعزة محمد الامين، "**مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بالجزائر –دراسة حالة واقع التنمية الفلاحية المحلية لولاية تيارت ودورها التنموي–**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017/2016.

25. قواسمية محمد، بومعقودة عبير، "**إستراتيجيات التنويع الاقتصادي من خلال القطاع الفلاحي – دراسة حالة الجلائر خلال فترة (2000–2016)**–"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018/2017.

26. لخميسي الواعد، "**دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة ولايتي خنشلة وأم البواقي خلال الفترة (2016/2000)**–"، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث علوم إقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019/2018، ص 03.

27. لويس يامينة، "**دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1990–2020)**–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2023/2022، ص 14.

28. ليت عودة، مبطوش خيرة، "**آليات وقيود تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر إقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجززائر، 2015/2014.

29. معوش إيمان، بورحلة نسيمة، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام–**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي محند، البويرة، الجزائر، 2015/2014.

30. مقدم رونق، قادري فتيحة، "**مصادر تنويع الإقتصاد الجزائر خارج المحروقات**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم إقتصادية، جامعة الوادي، 2022/2021.

31. مناعي حمزة عبد الرحمان، ساهي إبتسام، "**مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الإقتصادي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي، علوم تسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022/2021.

32. نادية معلالة، مليكة درويش، "**أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) -دراسة تحليلية قياسية للفترة (1985-2013)-**"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015/2014.

33. وسام بوسالم، "**إستراتيجية التنويع الإقتصادي ودور تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** "، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، العلوم الإقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2021/2020.

- **مجلات:**

1. أحمد علاش، زهية قرامطية، "**القروض الفلاحية وإشكالية عدم لسداد -حالة الجزائر-**".

2. أمال بن صويلح، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع 23، ج 01، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018.

3. بن علال بلقاسم، محسن زبيدة، بلحية يمينة، "**تطوير القطاع الفلاحي كعامل لتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2016)**"، المجلة العالمية لعلوم التسيير، ع 03، 2019، الجزائر، ص 700.

4. بوزيان فتيحة، تسبايكي حفيظ مليكة، "**تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**"، **مجلة دراسات اقتصادية**"، م 05، ع 01، جوان 2018، ص 122.

5. جمال جعفري، العجال عدالة، "**مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي -دراسة تحليلية لفترة (2000-2015)-**"، ع 02، الجزائر، 2018.

6. حازم حجلة سعيدة، آمال بوسواك، صديقة بن مداني، "**واقع رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر: الآليات والسبل**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، م 04، ع 02، الجزائر، 2022، ص 128.
7. حريتي عائشة، "**نظام التمويل الفلاحي في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م 57، ع 05، جامعة الجزائر 01، 2020، ص 454.
8. حوحو حسنية، حوح سعاد، "**آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، بدون سنة، ص 546.
9. خيراني صالح، "**برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة**"، مجلة العلوم الإنسانية، م 22، ع 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022، ص 1326.
10. ديلمي مريم، طلال زغبة، "**القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (2015–2020)–**"، مجلة دفاتر إقتصادية، م 13، ع 02،جامعة المسيلة، الجزائر، 2022، ص 63.
11. زكريا جرفي، "**أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (2000–2018)**"، مجلة مجاميع المعرفة، م 05، ع 02، 2019، ص ص 127–128.
12. زلاطو نعيمة، حداشي حكيم، "**المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول الى التنمية الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، م 02، ع 03، 2019، ص 41.
13. زين العابدين طويجيني، نسيبة معقال، "**القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعة، التقنية والبحثية، ولأداءه الاقتصادي**"، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
14. طالبي وداد، "**دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000–2018)**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م 06، ع 02، 2020، ص 566.
15. عيادي فريدة، "**دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي**"، ع 04، جامعة الجزائر، 2020.
16. غردي محمد، بن نير نصر الدين، "**تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، ص 200.

17. فاروق أهناني، رابح لعروسي، "**استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 09، ع 02، 2018، ص 370.

18. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فرحاتية، "**واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر إمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، م 13، ع 01، الجزائر، 2020، ص 835.

19. قويسي مبروك، "**إمكانيات القطاع الفلاحي ومكانته في الاقتصاد الوطني**"، ع 01، جامعة الجزائر، 2023.

20. محمد زبير، "**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر بين الواقع والمأمول**"، مجلة دراسات اقتصادية، م 18، ع 02، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص ص 110-111.

21. مكرسي بمساء، هاجر بوعكاز، "**تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية**"، م 05، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013، ص 79.

22. نعيمة شلابي، "**استراتيجية دعم وتطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م 16، ع 01، 2023، ص ص 362-363.

23. هجريس سهيلة، "**فعالية البرامج التنموية الفلاحية لترقية القطاع الفلاحي –دراسة حالة ولاية الطارف خلال (2016-2022)** –"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م 10، ع 01، 2023، ص 653.

- **مواقع إلكترونية**

1. إيمان الحياري، "**مفهوم الصادرات والواردات**"، الموقع: https://mawdoo3.com، تم الإطلاع على الموقع يوم 2024/05/09، على الساعة 15:02.
2. هيئة الموسوعة العربية، "**الاستثمار الزراعي**"، الموقع: https://arab-emay.com، ط 01، 1908، تم الإطلاع على الموقع يوم 2024/05/09، على الساعة 15:02.
3. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **خلية الاصغاء**، https://madr.gov.dz، تم الإطلاع على الموقع يوم 2024/05/09، على الساعة 15:02.